وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة العربي التبسي – تبسة
Larbi Tebessi University – Tebessa
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculty of Humanities and Social Sciences

قسم التاريخ والآثار
تخصص تاريخ الثورة الجزائرية

مذكرة ماستر تحت عنوان

مؤتمر طرابلس والتوجهات السياسية والاقتصادية للدولة الجزائرية (1962-1978م)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر L.M.D

من إعداد الطلبة
- صبرين بوعلاق
- بسمة عكريش

إشراف الأستاذ
- أ.د بوبكر حفظ الله

أعضاء لجنة المناقشة

الاســم واللقــب	الرتبــة العلميــة	الصفـــة
د. ذوادي فرادي	أستاذ محاضر -أ-	رئيســـا
أ.د بوبكر حفظ الله	أستاذ التعليم العالي	مشرفـا ومقررا
أ. بوقفة نور السادات	أستاذ مساعد -أ-	عضوا ممتحنـا

السنة الجامعية 2022-2023

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
The Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة العربي التبسي- تبسة
the university of Echahid Cheikh Larbi Tebessi University
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
faculty of humanities and social sciences

قسم التاريخ والاثار

تصريح شرفي

يتضمن الالتزام بالأمانة العلمية لانجاز البحوث

ملحق القرار رقم 933 المؤرخ في 2016/07/20

أنا الموقع أدناه، الطالب(ة): يوعلاق طيرية رقم التسجيل: 34023220
صاحب بطاقة التعريف رقم: 4044 16223 المؤرخة في: 2023-01-23
الصادر عن بلدية / دائرة: المريج ولاية تبسة
والمسجل في ماستر: تاريخ الثورة الجزائرية خلال السنة الجامعية: 2022 / 2023
والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان: موقف تمر طرابلس و النوجهات الحسابية و الإقتصادية للدولة الجزائرية (1978-1962)

تحت إشراف الأستاذ (ة): حفظ الله بوبكر

أصرح بشرفي أنني إلتزمت بالمعايير العلمية والمنهجية والأخلاقية المطلوبة في إنجاز البحوث الاكاديمية وفقا لما نص عليه القرار رقم 933 المؤرخ في 2016/07/20 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها، و أتحمل أي مخالفة لهذا القرار وكل ما يترتب عنه من عوقب قانونية.

تبسة في 28 ماي 2023

مصادقة البلدية

توقيع المعني

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
The Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة العربي التبسي- تبسة
the university of Echahid Cheikh Larbi Tebessi University
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
faculty of humanities and social sciences

قسم التاريخ والاثار

تصريح شرفي

يتضمن الالتزام بالأمانة العلمية لانجاز البحوث

ملحق القرار رقم 933 المؤرخ في 2016/07/20

أنا الموقع أدناه، الطالب(ة): عكريش لسعة رقم التسجيل: 34023179
صاحب بطاقة التعريف رقم: 40369945 المورخة في: 2022.11.21
الصادر عن بلدية / دائرة: المريج
والمسجل في ماستر: تخصص تاريخ الثورة الجزائرية خلال السنة الجامعية: 2022 / 2023
والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان: موقف فرانس والتوحات السياسية والاقتصادية للدولة الجزائرية (1958-1962)

تحت إشراف الأستاذ (ة): حفظ الله بوبكر

أصرح بشرفي أنني إلتزمت بالمعايير العلمية والمنهجية والأخلاقية المطلوبة في إنجاز البحوث الاكاديمية وفقا لما نص عليه القرار رقم 933 المؤرخ في 2016/07/20 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها، و أتحمل أي مخالفة لهذا القرار وكل ما يترتب عنه من عوقب قانونية.

تبسة في: 28 ماي 2023

مصادقة البلدية

توقيع المعني

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
The Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة العربي التبسي - تبسة
The university of Echahid Cheikh Larbi Tebessi University
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculty of humanities and social sciences

قسم التاريخ والآثار

إذن بالإيداع

أنا الموقع أدناه، الأستاذ(ة): حفظ الله بوبكر الرتبة: أستاذ التعليم العالي
المشرف على مذكرة الماستر تحت عنوان: مؤتمر طرابلس والتوجهات السياسية والإقتصادية للدولة الجزائرية (1962-1978)

والمكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص: تاريخ الثورة الجزائرية

من إعداد:

1. الطالب(ة): صويبت بوعلاق
2. الطالب(ة): عكس بوفاتح

أصرح بأنني تابعت المذكرة عبر جلسات إشرافية خلال الموسم الجامعي 2023/2022 . وأنها تتوفر على الشروط العلمية الأكاديمية والأسس المنهجية والجوانب الشكلية والموضوعية والتي تجعلها مؤهلة للعرض أمام لجنة المناقشة.

وعليه أجيز هذه المذكرة للإيداع لدى أمانة القسم

تبسة في: 2023-09-29

توقيع الأستاذ المشرف

شكر وعرفان

أول من يحمد ويشكر آناء الليل و أطراف النهار و هو العلي القهار الأول والآخر، الباطن و الظاهر ، فله جزيل الحمد و الثناء على ما أنعم علينا وإيمانّا بمبدأ أنه لا يشكر الله من لا يشكر الناس

فإننا نتوجه بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف " حفظ الله بوبكر "، الذي ساعدنا كثيرًا في مسيرتنا لإنجاز وكتابة هذا العمل وكان له دورًا عظيمًا من خلال تعليماته ونقده البناء ودعمه الأكاديمي، كما أوجه الشكر للأسرة الكريمة فردًا فردًا الذين صبروا وتحملوا معنا ومنحونا الدعم على جميع الأصعدة، و نشكر الأصدقاء والأحباب وكل شخص قدم لنا الدعم المادي أو المعنوي ، والشكر الجزيل لكل أساتذة قسم التاريخ كلهم بدون إستثناء كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية جامعة تبسة.

صبرين بوعلاق

بسمة عكريش

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى نور عيني " أمي الغالية حدة "

و إلى روح أبي الغالي " عبد الله " رحمه الله

و إلى إخوتي " بلال، صديق، عبدو " ، و إلى أخواتي " سمرة ، حكيمة ، ليلى، العارفة، وسام و هدى "

وإلى صديقاتي وزميلاتي " بسمة، كنزة ، شيماء ، سارة ، شهيرة "

وإلىحبيبتي التي وقفت بجانبي " شيماء عبسي "

وإلى كل من عرفته في مسيرتي العلمية كل باسمه.

صبرين

إهداء

الحمد لله فالق الأنوار وجاعل اليل والنهار ثم الصلاة على سيدنا محمد المختار، الحمد لله وفقنا ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا أما بعد:

من دواعي الفخر والاعتزاز أن أهدي ثمرة جهد هذا العمل المتواضع إلى ملاكي في الحياة إلى من ارضعني الحب والحنان الى من كان دعائها سر نجاحي "أمي الغالية حفظها الله وأطال في عمرها"

الى كل من علمني معنى الحياة، أنت من أمسكت بيدي على دروبها ، أجدك معي في ضيقي وفرحي وأنت معلمي وحبيبي "أبي الغالي"

إلى القلوب الطاهرة والرقيقة..... إلى من علموني معنى الحياة إخواني وأخواتي "هشام ، وإلى روح أخي الغالي عبد الحليم رحمه الله، وصلاح ومنية وسناء"، وإلى زوجة اخي التي لم تلدها أمي "سامية"، وإلى أبناء اخي وأختي "هديل، أنيس، إياد، إيمان، نسيم، فاتن، تقوى"، وإلى رفيقات عمري "صبرين، منال، رفيدة، شادية، تقوى، رحيمة، سوسن"

وأخص بالذكر إلى من شاركتني هذا العمل "شيماء عبسي"

وإلى كل من يحمل لقب "عكرش، بوجابر" ، إلى أقاربي واهلي بإسمهم

بسمة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات ..... ا

مـقدمــة ..... أ

الفصل التمهيدي: تطور مسار الثورة الجزائرية1962 م 6

1- اتفاقية إيفيان الثانية: 07 و08 مارس 1962. 6

2- وقف اطلاق النار 19 مارس 1962: 8

3- تأسيس الهيئة التنفيذية المؤقتة 11

4- تنظيم الاقتراع: 13

5- إعلان الإستقلال: 15

الفصل الأول: مؤتمر طرابلس صائفة 1962م. 17

المبحث الأول: ظروف انعقاد مؤتمر طرابلس 1962م. 18

1- الظروف الداخلية: 18

2- الظروف الخارجية. 22

المبحث الثاني: التحضير للمؤتمر وأهم الحاضرين فيه. 26

1- التحضير للمؤتمر: 26

2- أهم الأطراف المشاركة بالمؤتمر: 32

المبحث الثالث: قرارات مؤتمر طرابلس. 35

1- القرارات السياسية: الداخلية والخارجية. 35

2 - القرارات الإقتصادية: 39

3 - القرارات الاجتماعية والثقافية: 41

الفصل الثاني: التوجهات السياسية والاقتصادية للدولة الجزائرية المستقلة في عهد احمد بن بلة 1962 -1965م 45

المبحث الأول: التعريف بشخصية أحمد بن بلة 46

1- المولد والنشأة: *46*

2- نشاط احمد بن بلة خلال الحركة الوطنية: *47*

3 - نشاط أحمد بن بلة خلال الثورة التحريرية 1954-1962م *49*

4-وفاته: *52*

المبحث الثاني: تطور السياسة الجزائرية في عهد الرئيس احمد بن بلة 1962 -1965م 54

1- السياسة الداخلية للجزائر في عهد الرئيس احمد بن بلة. *54*

2- السياسة الخارجية للجزائر في عهد الرئيس احمد بن بلة: *56*

المبحث الثالث: التوجهات الإقتصادية في عهد الرئيس احمد بن بلة 60

1- الزراعة: *60*

2 - الصناعة: *62*

3- التجارة: *64*

المبحث الرابع: نهاية حكم الرئيس احمد بن بلة: 66

الفصل الثالث: التوجهات السياسية والاقتصادية للدولة الجزائرية في عهد هواري بومدين 1965م - 1978م 67

المبحث الأول: ترجمة لشخصية هواري بومدين 68

1- مولده ونشأته: *68*

2- أهم أعماله في الثورة الجزائرية: *69*

3- وفاته: *70*

المبحث الثاني: التوجهات السياسية في فترة الرئيس هواري بومدين 1965- 1978م. 72

1- السياسية الداخلية: *72*

2- السياسة الخارجية: *77*

المبحث الثالث: التوجهات الاقتصادية في فترة حكم هواري بومدين 1965 -1978م. 80

1- الثورة الزراعية *80*

2- الثورة الصناعية: 81

3- السياسة المالية والتجارية. 83

الخـــاتمة 85

الملاحق 87

قائمة المصادر والمراجع 105

مقدمة

بعد اندلاع الثورة التحريرية في الفاتح من نوفمبر 1954م ، استطاع الشعب الجزائري بفضل نشاط النخبة المكثف سواء على المستوى السياسي او المستوى العسكري الذي كان كلا منهما مكملا للأخر تحقيق العديد من الانتصارات للثورة الجزائرية على الصعيدين الداخلي والخارجي، إلى غاية إرضاخ الحكومة الفرنسية للتفاوض، التي توجت بالاتفاق على وقف إطلاق النار وصولا إلى تحقيق الاستقلال بتاريخ 05 جويلية 1962م، ولم تتوقف القيادة الثورية عند هذا النصر فقط، بل عملت جاهدة على رسم تصور لبناء الدولة الجزائرية المستقلة ضمنما تجسد في مؤتمر طرابلس 1962م و توجهاته، ووضع المعالم الأساسية للدولة الجزائرية المستقلة على المستوى السياسي والاقتصادي بداية من سنة 1962م وصولا إلى 1978م.

أهمية الموضوع:

يكتسي موضوع مؤتمر طرابلس والتوجهات السياسية والاقتصادية للدولة الجزائريةة أهمية تاريخية بالغة حيث تم التطرق فيه إلى مجريات أحداث هذا الاجتماع وأهم القرارات التي خرج بها، وتم تخصيص الفترة الممتدة من 1962م إلى سنة 1978م نظرا للأهمية التاريخية التي تميزت بها هذه الفترة، لا سيما أنها الفترة المحددة لبناء الدولة الجزائرية المستقلة على الصعيد السياسي والاقتصادي.

أسباب ودوافع اختيار الموضوع:

هناك العديد من الأسباب التي جعلتنا نختار هذا الموضوع اسباب ذاتية وأخرى موضوعية.

الأسباب الذاتية:

- نظرا للأهمية التاريخية للموضوع كونه البرنامج السياسي الذي حدد معالم الدولة الجزائرية المستقلة

- الرغبة الشخصية في دراسة التوجهات السياسية والاقتصادية للدولة الجزائرية بعد الاستقلال.

- رغبتنا نحن كطلبة التعرف على مختلف وجهات النظر حول الموضوع وانتقاء الأصوب منها.

الأسباب الموضوعية:

- تسليط الضوء على فترة ما بعد الاستقلال وبالتحديد فترة الممتدة ما بين 1962 م- 1978م نظرا لقلة الدراسات الأكاديمية وكذلك قلة الكتابات مما دفع بنا إلى دراسة هذا الموضوع في إطار الإفادة والاستفادة المعرفية.

-التعرف على التوجهات السياسية والاقتصادية التي سارت عليها الدولة الجزائرية المستقلة من خلال ما حدده برنامج طرابلس 1962م.

إشكالية البحث:

كانت فترة ما بعد الاستقلال مرحلة تاريخية مهمة من تاريخ الجزائر المعاصر حددت فيها المعالم السياسية والاقتصادية للدولة الجزائرية المستقلة.

إلى أي مدى كانت التوجهات التي حددتها قرارات مؤتمر طرابلس ملائمة للتجسيد في بناء دولة جزائرية من 1962 إلى غاية 1978؟

التساؤلات الفرعية:

- ماهي القرارات السياسية والاقتصادية التي حددها مؤتمر طرابلس؟

- إلى أي مدى جسد بن بلة التوجهات السياسية والاقتصادية للدولة الجزائرية؟

- إلى أي مدى جسد هواري بومدين التوجهات السياسية والاقتصادية للدولة الجزائرية من خلال ما تجلى في قرارات مؤتمر طرابلس؟

-ماهي أبرز الأحداث التي أدت إلى اعتلاء هواري بومدين السلطة 1965م؟

- ماهي أبرز التوجهات السياسية والاقتصادية للدولة الجزائرية خلال عهد الرئيس هواري بومدين؟ وإلى أي مدى ساهمت هذه التوجهات في بناء دولة جزائرية مستقلة عصرية؟

خطة البحث:

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة تم وضع خطة بحث هاته المكونة من مقدمة تم فيها التعريف بموضوع الدراسة وفصل تمهيدي و 3 فصول وكل فصوليحتوي على ثلاث مباحث، خصص الفصل التمهيدي للحديث عن المرحلة الانتقالية وجميع مجريات أحداثها بداية من مفاوضات إيفيان الثانية وصولا إلى الاستقلال.

تناولنا في الفصل الأول المعنون ب مؤتمر طرابلس صائفة 1962م، حيث تم تقسيمه إلى 3 مباحث وكل مبحث الى مجموعة من العناصر،حيث تم التطرق في المبحث الأول عن الظروف الداخلية والخارجية لانعقاد مؤتمر طرابلس 1962م،اما المبحث الثاني خصص للتحضير للمؤتمر وأهم الفاعلين فيه والنقاط المعالجة فيه، اما المبحث الثالث والأخير تطرقنا فيه لأهم القرارات على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي التي عالجها المؤتمر في إطار جلساته.

وفي الفصل الثاني الذي قسم إلى أربعة مباحث وكل مبحث الى عناصر، تطرقنا في المبحث الأول التعريف بشخصية احمد بن بلة، وفي المبحث الثاني عالجنا التطورات السياسية خلال عهد الرئيس احمد بن بلة وفي المبحث الثالث تحدثنا فيه عن التوجهات الاقتصادية في الجزائر خلال فترة الرئيس أحمد بن بلة، اما البحث الرابع والأخير تم التحدث فيه عن نهاية حكم الرئيس احمد بن بلة.

أما الفصل الثالث والأخير المعنون ب التوجهات السياسية للجزائر خلال فترة الرئيس هواري بومدين وهو بدوره قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث، خصص المبحث الأول نبذة تاريخية عن هواري بومدين اما المبحث الثاني تطرقنا إلى التوجهات السياسية في الجزائر خلال فترة الرئيس هواري بومدين، اما المبحث الثالث خصص التوجهات الاقتصادية في الجزائر خلال فترة الرئيس هواري بومدين، وخاتمة الموضوع وهي عبارة عن مجموعة نتائج عن الموضوع المدروس وإجابة عن الإشكالية المطروحة في مقدمة البحث.

إطار البحث:

الإطار الزماني: في الفترة الممتدة من عقد مؤتمر طرابلس 1962 إلى غاية نهاية فترة حكم الرئيس هواري بومدين 1978م.

مناهج البحث

تم الاعتماد على مجموعة من المناهج في هذه الدراسة. أهمها:

- ✓ **المنهج التاريخي الوصفي:**

تم الاعتماد على هذا المنهج كونه ساعدنا على وصف الحقائق والوقائع التاريخية مثال على ذلك:

وصف أحداث ومجريات مؤتمر طرابلس 1962م واهم المحطات الحاسمة بعد الاستقلال.

✓ **المنهج التاريخي التحليلي:**

من خلال تفسير وتحليل الوقائع التاريخية وعلى سبيل المثال تحليل قرارات مؤتمر طرابلس 1962م.

تقييم المصادر والمراجع:

تم الاعتماد على مجموعة من المصادر والمراجع أهمها:

1. المصادر:

- مالك رضا، الجزائر في إيفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956- 1963م، تحدث فيه عن مراحل سير مفاوضات إيفيان.

- أحمد منصور، الرئيس أحمد بن بلة يكشف عن أسرار الثورة تحدث فيه عن فترة حكم الرئيس احمد بن بلة.

2. المراجع:

-محمد العربي الزبيري ، تاريخ الجزائر المعاصر 1954 - 1962 م ، ج 2 ، دار الحكمة ، الجزائر ، د ت.

- رابح لونيسي،تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، مرجع هام عالج فترة ما بعد الاستقلال.

- مصطفى هشماوي، جذور أول نوفمبر 1954م، كانت له إحاطة عن مؤتمر طرابلس 1962م.

3. الدراسات السابقة:

من أهم الدراسات السابقة التي تم الاعتماد عليها في هذا الموضوع:

- قواسمية عبد الكريم، الثورة الجزائرية ومسألة بناء الدولة الجزائرية ما بين 1962-1978م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2017م–2018م، حيث ساعدتنا هذه الأطروحة في إعطاء صورة واضحة عن الدولة الجزائرية خلال فترة 1962م إلى غاية 1978م.

-ميلودي سهام ، إتفاقية إيفيان، أسبابها و مضمونها وردود الفعل ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث جامعة تلمسان ، 2015م، حيث ساعدتنا هذه الأطروحة في التعرف على اتفاقية إيفيان ومراحل سيرها.

-محمد العيد مطمر ، الشخصية القيادية ودورها في تنمية المجتمع ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ، جامعة باتنة، 2005 م، حيث ساعدتنا في التركيز على شخصية هواري بومدين.

4. الصعوبات:

لا يخلو أي بحث علمي من صعوبات قد تواجه الطالب ولعل أهم هذه الصعوبات التي واجهتنا:

- ضيق الوقت الممنوح لطلبة الماستر لإنجاز و تقديم المذكرة المقدر في أقصى حالات ب 6 أشهر.

- تكرار المعلومات حول مؤتمر طرابلس 1962م وتوجهات الدولة الجزائرية بعد الاستقلال، وتداخل الأفكار مع بعضها البعض.

-توجد العديد من المؤلفات خارج الولاية وبالتالي صعوبة التنقل.

- صعوبات في الجانب المادي والصحي.

الفصل التمهيدي: تطور مسار الثورة الجزائرية1962

1- اتفاقية إيفيان الثانية: 07 و08 مارس 1962.

2- وقف اطلاق النار 19 مارس 1962.

3- تأسيس الهيئة التنفيذية المؤقتة.

4- تنظيم الاقتراع.

5- إعلان الاستقلال.

تمهيد:

يتم الطرق في هذا الفصل إلى القدرة الانتقالية ابتداء من عقد اتفاقية إيفيان الثانية 8/7 مارس 1962، ومن ثم الإعلان عن قرار وقف إطلاق النار وإعلان تأسيس أول هيئة تنفيذية برئاسة عبد الرحمان فارس التي أشرفت على مراحل تنظيم استفتاء استقلال الجزائر.

لقد استغرقت الثورة التحريرية التي خاضها الشعب الجزائري من أجل إسترجاع استقلاله وسيادته ما يقارب الثمانية (08) أعوام، توجت في الأخير بالنصر من خلال إمضاء اتفاقية إيفيان التي كانت مفاوضات شاقة و عسيرة كان لها الفضل في تحقيق الاستقلال.[1]

1- اتفاقية إيفيان الثانية: 07 و08 مارس 1962.

كانت البدايات الأولى لهذه المفاوضات في 07 مارس بين الطرفين الجزائري والفرنسي وانتهت في 18 مارس 1962 وتمحور جدول أعمالها حول العديد من القضايا، أهمها: وقف إطلاق النار في البلاد والاعتراف بالسيادة الوطنية عن طريق تنظيم استفتاء وطني حول حق الشعب في تقرير مصيره، وهذا ما جسدته خلال إعلان الاستقلال التام يوم 05 جويلية 1962[2]، وتعد هذه الاتفاقيات آخر مرحلة من تلك اللقاءات المتكررة و الشاقة والتي كانت بمثابة المعركة الحقيقية في الحرب.[3]

إنّاللقاء في 18 مارس 1962 حوالي الساعة السادسة مساءً التوقيع على اتفاقية إيفيان بين الرئيسان جوكص[4] وكريم بلقاسم، وقد حدد وقف إطلاق النار بتاريخ 19 مارس في منتصف النهار.[5]

وقد ضمت هذه المفاوضات من الجانب الجزائري كل من بن طوبال، دحلب ويزيد كأعضاء للحكومة وبن يحي وبولحروف ومالك الصغير ومصطفاي والرائد بن مصطفى بن عودة، أما من

---

[1] مراد بوعباش، قراءة في المفاوضات الجزائرية الفرنسية (اتفاقية إيفيان أنموذجا)، العدد 34، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بوزريعة، ص 225.

[2] عبد الوهاب بن خليف، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، ط 1، دار طليطلة، المحمدية، ص 227.

[3] لباز الطيب، مفاوضات الاستقلال بين فرنسا والجزائر 1960-1962،العدد 3، مجلة الدراسات القانونية،جامعة الجلفة، 2020، ص9.

[4] **لوي جوكص:** وزير دولة مكلف بالشؤون الجزائرية، كان ضمن الوفد الفرنسي في إيفيان الثانية، أُنظر كتاب رضا مالك، الجزائر في إيفيان تاريخ المفاوضات 1956-1962، تر: فارس غضوب، دار الغرابي البستان، ص 300.

[5] يُنظر: الملحق رقم 01 من نص الاتفاقية، كتاب موريس فايس، مفاوضات إيفيان، تر: الصادق سلام، ص 480.

الجانب الفرنسي لوى جوكص [1] روبير جان دوبروقلي، بروتود ولاس، كلود شايبي ورولان بيكار، والجنرال دي كامس[2].

وقد كانت المفاوضات جد عسيرة بين الوفد الجزائري والوفد الفرنسي و في نهاية الأمر حصل الاتفاق بين الحكومة الجزائرية والفرنسية و تم التوقيع على مختلف الملفات التي تم طرحها منذ بداية التفاوض وتم التوقيع على مختلف الملفات التي تم طرحها منذ بداية التفاوض وتم التوقيع عليها سعيا يوم 18 مارس.[3]

وقد تم وضع اللمسات الأخيرة لمختلف التفاصيل وفي النهاية وضع كريم بلقاسم رئيس الوفد الخارجي ولوي جوكص وتم إمضاء الاتفاقية و في اليوم نفسه أعلن بن يوسف بن خدة رئيس المقاومة المؤقتة على أمواج إذاعة تونس عن هذا الاتفاق وأمر جيش التحرير بوقف القتال.[4]

وقد أكد يوسف بن خدة على موقفه بقوله:« باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وبتفويض من المجلس الوطني للثورة الجزائرية أعلن وقف اطلاق النار في كافة أنحاء التراب الجزائري ابتداءً من 19 مارس 1962 على الساعة الثانية عشر آمر باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كل قوات جيش التحرير الوطني للمكافحة بوقف العمليات العسكرية والاشتباكات المسلحة على مجموع التراب الوطني»[5]

محتوى الاتفاقيات

تضمنت اتفاقية إيفيان التي صادق عليها كل من الوفد الفرنسي والجزائري.[6]

وقد تناولت عدة أقسام و إحتوت على:

- اتفاقية اطلاق النار.
- شروط استفتاء تقرير المصير.
- تنظيم السلطات خلال المرحلة الانتقالية.[7]

---

[1] سعد دحلب، المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، د ط، منشورات دحلب، سوريا ، 2007، ص 160.

[2] عمار ملاح، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، دط، ج1، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ص 260.

[3] نفسه، ص 260.

[4] زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1952، مؤسسة إحدادن للنشر و التوزيع الجزائر، 2007، ص 90.

[5] أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، دار هومة، الجزائر، ص 269.

[6] عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص 227.

[7] يُنظر: الملحق رقم 02 مضمون اتفاقية إيفيان من كتاب بسام العسلي، الثورة الجزائرية، ص 245.

وقد مست اتفاقية وقف القتال انتهاء جميع العمليات العسكرية المسلحة على كامل التراب القطر مع مراعاة ضرورة تعهد الطرفين الفرنسي والجزائري من خلال الابتعاد عن جميع أنواع العنف الجماعي أو الفرنسي كما نصت الاتفاقية على إطلاق سراح جميع الأسرى والمساجين السياسيين لكلا الطرفين خلال 20 يوماً بداية من وقف اطلاق النار.[1]

تناولت هذه الندوة جميع القضايا التي تدارسها المتفاوضون بمدينة كاروس، أكدت هذه الجلسة على الفترة الانتقالية وتناولت كذلك مشكلة القوة المحلية والهيئة التنفيذية المؤقتة والإجراءات الخاصة بوقف القتال.[2]

أكدت اتفاقية إيفيان الثانية على الانتصار العظيم والوحدة الترابية فكان لها الفضل في تحديد المنعرجات الحاسمة في مسيرة الشعب الجزائري فكانت نهاية المطاف للسياسية الفرنسية في الجزائر بمختلف أساليبها الجائزة الاستعمارية والتي كرست الظلم وقد تم إعلان صدى إذاعة تونس الوقف الفعلي لجميع التحركات العسكرية تمام الساعة 12 وكان هذا الخبر نصرا للشعب الجزائري.[3]

2- وقف اطلاق النار 19 مارس 1962:

كان قرار وقف إطلاق النار بداية المرحلة الانتقالية التي سمحت بإطلاق سراح جميع المساجين بداية الانتصار.[4]

وقد ألقى الرئيس بن خدة بهذه لمناسبة خطاباً أعلن فيها رسمياً وقف إطلاق النار ومما جاء فيه على الخصوص بعد شهور من المفاوضات الصعبة توجت في الأخير بنصر عظيم للشعب الجزائري وبهذا أعلن عن وقف القتال يوم الإثنين 19 مارس 1962.[5]

تم إنشاء لجنة لمتابعة تطبيق وقف القتال عبر الولاية الثالثة وتألفت من ضباط في الجيش الفرنسي ومن جيش التحرير الوطني ثم تعيين أربعة ضباط للقيام بهذه المهمة الحساسة وهم الرائدان محمد سليماني المدعو موح وعلي وأحسن محجوز والنقيب هامل لعمارة والملازم الأول رشيد أجعود كما تم تنصيب لجان فرعية على مستوى كل منطقة أما على مستوى الناحية الثانية،

---

[1] عمار ملاح، المرجع السابق، ص 261.

[2] صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث للنشر، الجزائر، ص، ص 417، 418.

[3] إبراهيم مياسي، مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962، دار هومة للطباعة، الجزائر، 2007، ص، ص، 303- 307.

[4] بن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر إتفاقيات إيفيان، تعريب لحسن زغدار، ومحل العين جبائلي، مراجعة عبد الحكيم بن الشيخ الحسن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 38.

[5] حنفي ومنهم من ينتظر مذكرات النقيب سي مراد، عبد الرحمان كريبي، دار الأمة، ص 269.

عين الضباط عمر العيساني وجودي أتومي ومولود بن موفق وقد تم اتخاذ مزرعة حميمي القريبة من تازميلت على طول الطريق الوطني رقم 26 لاحتضان مقر اجتماعات اللجنة الفرعية.[1]

وبعد التوقيع على اتفاقيات إيفيان حقق الشعب الجزائري انتصاره بحقه في الاستقلال. [2]

وفي هذا الصدد ذكر محمد بلعباس أن عمليه توقف إطلاق النار قد دخلت حيز التنفيذ ابتداء من منتصف نهار 19 مارس من نفس السنه وقد لقي [3] هذا القرار بالترحاب وبالتنويه لكل من ساهم في نجاحه أما بالنسبة للرأي العام الفرنسي فقد انقسم إلى قسمين تجاه هذا الحدث، قسم منه أيد هذا الحدث وتعهد بالعمل من أجل صيانة وتطبيق ما جاء في الاتفاقية أهداف ساعيه لمحو مخلفات الحرب الاستعمارية التي استمرت سبع سنوات ونصف، مثل هذا الغريق في أحزاب اليسار على مختلف توجهاتها الايديولوجية أما القسم الآخر فهو المعارض لهذه الاتفاقية، يتمثل في أحزاب اليمين المتطرفين التي مثلت المستوطنين الذين حاولوا افساد هذه الاتفاقيات أما الجانب الجزائري فكان موقفهم بالقبول لا سيما أنه شكل نجاحا حاسماً.[4]

سعى هذا القرار لوقف كل العمليات العسكرية بأنواعها وكل عمل مسلح في كامل التراب الوطني والامتناع عن جميع أنواع العنف الجماعية او الفردية وإطلاق سراح جميع أسرى الحرب والمساجين السياسيين لكلا الطرفين خلال 20 يوماً بداية من تاريخ وقف إطلاق النار.[5]

وفي اليوم التالي أفرجت فرنسا على الزعماء الخمسة المسجونين لديها والذين توجهوا إلى الغرب من سويسرا وذلك في طائرة أمريكية مؤجرة من طرف ملك المغرب.[6]

وفي هذا يقول شعبان محرز عن ليلة وقف القتال: «مكثنا تلك الليلة في منطقة بالقرب من الحدود حتى سنه 1962 حيث بدانا نسمع عن المفاوضات بين جبهه التحرير الوطني والحكومة [7]

---

[1] عبد المجيد عزي، مسيرة كفاح في جيش التحرير الوطني الولاية الثالثة، تر: موسى أشرشور، دار الجزائر للكتاب، الجزائر، ص 261.

[2] أرغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص 270.

[3] محمد عباس، نداء الحق، شهادات تاريخية، دار هومة للنشر، الجزائر، ص 340.

[4] محمد عباس، المرجع السابق، ص 341.

[5] عمار ملاح، المرجع السابق، ص 361.

[6] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البجاية ونهاية 1962، ط 2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص 538.

[7] مصطفى عشوي، مذكرات مجاهد من أكافاد وشواهد حية عن ثمن الحرية رواية المجاهد شعبان محرز، دار الأمة، الجزائر، 2013، ص 130.

الفرنسية وهو ما يعرف بمفاوضات إيفيان التي أدت الى اتفاق إيفيان بين الطرفين ووقف إطلاق النار في 19 مارس 1962» كما نصت عليه اتفاقية إيفيان[1]

وبهذا تضع الحرب في الجزائر أوزارها التي نددت بها اتفاقية إيفيان لوقف إطلاق النار ومنع كل لجوء إلى العنف وقد تم تشكيل لجنة كما سبق الذكر بهدف متابعة تنفيذ قرار وقف إطلاق النار وبهدف تفادي الإشكاليات، ويذكر عمار بوحوش أهمية هذا اليوم على أنه يوم في قمه الاهمية للجيش فقد كان نهاية لكابوس الاستعمار.[2]

وقد كانت اتفاقية إيفيان تسوية طويلة المدى ومع ذلك أصبح النصر حليف الثورة الجزائرية حيث بث هذا القرار الذعر لدى الخصم في صفوف الفرنسيين من خلال التشتت والهروب إلى فرنسا واليأس التام لاسيما بالجماعة المتشبثين بالجزائر الفرنسية في البلاد [3] وهكذا توجت الثورة الجزائرية بنصر مبين الذي انتظره الجزائريين لوقت كبير.

فقد أشار هذا اليوم على أن أيام الجهاد قد مضت والآن ينتظر الشعب الجهاد الأكبر وهو إعادة تشكيل الجزائر المستقلة.[4]

حيث حقق الشعب الجزائري انتصاره بحقه في الاستقلال مرورا بالمرحلة الانتقالية بهدف إعادة تنظيم البلاد وإعداد الشعب الجزائري للاستفتاء العام [5] حول تقرير المصير وإعلان الاستقلال كما تم الاتفاق عليه في إيفيان.[6]

احتوى نص الاتفاق على 11 مادة تنص بصفة خاصة على:

- وقف جميع العمليات العسكرية وكل عمل مسلح على كافة التراب الوطني والحرص على منع أعمال العنف الفردية والجماعية ووضع حد لكل عمل سري يتنافى مع النظام العام (المادة 01 و02).
- ملازمة القوات المقاتلة لجبهة التحرير مواقعها داخل نواحيها عند وقف القتال على أن يتم تنقل أفرادها خارج هذه النواحي بدون سلاح (المادة 03).

---

[1] نفسه، ص 130.

[2] محفوظ قداش، وتحررت الجزائر، تر: العربي بونيون، دار الأمة، الجزائر، 2011، ص، ص، 208، 304.

[3] سعد دحلب، المصدر السابق، ص 161.

[4] إبراهيم مياسي، المرجع السابق، ص 298..

[5] أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص 270..

[6] نفسه، ص 270.

- عدم انسحاب القوات الفرنسية المرابطة على الحدود إلا بعد إعلان نتائج الإستفتاء والعمل على التجنب الاحتكاك بقوات جبهة التحرير (المادة 04 و05).
- إنشاء لجنة مختلفة لتطبيق وقف القتال (المادة 06).
- الافراج عن الأسرى والمعتقلين في ظرف 20 يوما بعد وقف القتال (المادة 11).[1]

تم سريان مفعول وقف اطلاق النار بعد يوم من توقيع الاتفاقية إلى يوم 19 مارس 1962 على الساعة منتصف النهار مع مراعاة طريقة كفاح جبهة التحرير الوطني، استهدف وقف اطلاق النار بوضوح التصدي لأعمال العنف والتزام كلا الطرفين بإطلاق أسرى الحرب وإبلاغ اللجنة الدولية للصليب الاحمر[2] بمكان اعتقالهم وبكل الاجراءات المتخذة لهدف إطلاق سراحهم وبهدف حل المشاكل المتعلقة بتطبيق الاتفاق[3].

وفي خطاب الرسميين ألقاه شارل ديغول يوم 18 مارس 1962 أعلن أن مرحلة جديدة سترى النور، ويقصد بذلك جزائر مستقلة متعاونة مع فرنسا تعاونا وثيقا ويضيف أن ما تم الاتفاق عليه يرضي العقل بإطلاق سراح المسؤولين المعتقلين ليلتحقوا بالوفد الجزائري المفاوض بسويسرا وذهب الجميع الى الرباط، حيث تم استقبالهم رسميا يوم مارس 1962.[4]

3- تأسيس الهيئة التنفيذية المؤقتة

تأسست الهيئة التنفيذية تطبيقا لاتفاقيات إيفيان وأشرفت على تسيير شؤون البلاد في الفترة الانتقالية الى غاية الاستقلال بالتنسيق مع المحافظة العليا الفرنسية التي عينها ديغول وهذا لتمثيل الجزائر والتي اتخذت مدينة بومرداس مقرا لها وكانت تتكون من العديد من الأعضاء [5] وقد ضمت 12 عضوا يشارك فيها الجانب الجزائري بخمسة أعضاء و 3 من الأوروبيين المقيمين بالجزائر والباقي من الجزائريين المحايدين حسب المفهوم الفرنسي وكانت على النحو التالي:[6]

---

[1] محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954-1962 بدار القصبة، الجزائر، 2007، ص ، ص 218 ، 219.

[2] **اللجنة الدولية للصليب الأحمر** : هيئة إنسانية مقرها مدينة جنيف بسويسرا، تأسست عام 1864 لمراقبة تنفيذ قانون الحرب، يرتكز نشاطها على المبادئ الإنسانية، أُنظر: مذكرة دتوراه لمحفوظ عاشور، الوضع الإنساني في الجزائر من خلال أرشيف اللجنة الدولية للصليب الأحمر 1954، جامعة الجزائر، 2015، ص 38.

[3] عبد المجيد بلخروبي، ميلاد الجمهورية الجزائرية و الإعتراف بها، موفم للنشر، الجزائر، 2011م، ص 154.

[4] بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية، ثورة أول نوفمبر 1954، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، ص 574.

[5] زهير إحدادن، المرجع السابق، ص، ص، 91، 92.

[6] مصطفى هشماوي، جذور نوفمبر 1654 في الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، الأبيار، ص 199.

الطرف الجزائري:

- شوقي مصطفى[1]: المكلف بالشؤون العامة.
- بلعيد عبد السلام المكلف بالشؤون الاقتصادية.
- عبد الرزاق شنتوف: المكلف بالشؤون الإدارية.
- عبد القادر الحصار: المكلف بالأمن العمومي.
- بومدين حميدو: المكلف بالشؤون الاجتماعية.
- محمد بن تفتفة: المكلف بالبريد.

الطرف الفرنسي:

- روجيه روث rogerroth: نائب الرئيس.
- جان مانوني jean manoni: المكلف بالشؤون المالية.
- شارل كونيجcharleskoenig: المكلف بالأشغال العمومية.
- الشيخ إبراهيم بيوض، المكلف بالشؤوت الثقافية.
- محمد شيخ: الكلف بالشؤون الفلاحية.[2]

كان تأسيس الهيئة التنفيذية في 29 مارس 1962 وتولى رئاستها عبد الرحمن فارس [3]لتسيير الفترة الانتقالية [4]

تم إصدار مرسوم في 19 مارس 1962، نصت المادة الثانية من قانونه على أن يتم تنظيم السلطات العمومية بين وقف إطلاق النار وإعلان نتائج تقرير المصير عن طريق تعيين مفوض

---

[1]ولد سنة 1919 ببرج بوعريريج، التحق بالثوةرسنة 1955 ومثل الحكومة المؤقتة بالمغرب سنة 1960، تم تعيينه على رأس ممثلي جبهة التحرير الوطني في الهيئة المؤقتة المكلفة بتسيير شؤون البلاد، أُنظر: مقال محمد يعيش، شوقي مصطفاوي مسير ومسيرة، العدد 01، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية، جامعة المسيلة، 2017 ، ص45.

[2]زهير إحدادن، المرجع السابق، ص ص، 91 92.

[3] عبد الرحمن فارس : ولد بعقبه بولاية بجاية في 30 جانفي في عام 1911، من قدماء الوفود المالية في الجزائر كان محاميا وانتخبا في المجلس البلدي والمجلس العام لمدينه الجزائر 1945، شغل كرسي مؤقت في 19 مارس 1962 وفي 25 سبتمبر، تسلم منصب رئيس مؤقت فرحات عباس توفي في 13 ماي 1991 بالجزائر للمزيد ينظر : عبد الرحمن فارس

https : // m.marefa.org

[4]زهير إحدادن المرجع السابق، ص، ص 91، 92.

سامي أمين للسلطات الجمهورية وإنشاء سلطه تنفيذيه مكلفه بإدراة الشؤون العمومية المتعلقة بالدولة الجزائرية [1]

وكان لها الفضل في التحضير للاقتراع الخاص بتقرير المصير للشعب الجزائري [2]

توجه عبد الرحمن فارس، بخطاب إلى الجزائريين والفرنسيين، ونفس الشيء قام به المفوض السامي الفرنسي وهذا ما أظهر النظرة المشتركة لديهما حيث تكررت مظاهر التفاهم الانسجام في عمل الهيئة والمفاوضات والمفوضية السامية من اجل الوصول إلى نتائج مشتركه [3]

كان يتم تعيين أعضاء الهيئة التنفيذية، ~~يتم~~ بموجب قرار يصدر من طرف الحكومة الفرنسية على أن يكون اختيار الطاقم المشرف على الهيئة التنفيذية المؤقتة في إطار التفاوض مع الحكومة المؤقتة [4]

أصطلح علي حكومة بومرداس وذلك بسبب تواجد مقرها بمدينه بومرداس، تتويجا لاتفاقيات إيفيان الثانية ظلت إلى غاية 20 سبتمبر 1962، وكان تعادل الحكومة لتصريف الأعمال خلال الفترة الانتقالية التي كانت تعيشها الجزائر [5]

اتخذت الهيئة التنفيذية من " ورشي نوار " " Rochet noire " ([6] مقرا لها وراحت تنشط رغم الظروف السيئة في هذه الفترة لمكافحه أعمال المنظمة السرية الإرهابية، وقد استمرت لغاية الإعلان عن الاستقلال، وفي هذه الأثناء تم عقد مؤتمر بطرابلس الغرب بالمجلس الوطني للثورة في 27 جوان 1962، وجاء عقده بعد التوقيع على اتفاقيات إيفيان [7].

4- تنظيم الاقتراع:

---

[1] شارل اندري فافرود، الثورة الجزائرية ، تر: كابويا عبد الرحمن منشورات دحلب، الجزائر، ص 484.

[2] إبراهيم عباس، من يوميات الثورة الجزائرية 1954-1962، د ط، المتحف الوطني للمجاهدين، الرويبة، 2005، ص 133.

[3] حمري ليلى، الهيئة التنفيذية المؤقتة في مواجهة مناهظة الجيش السري OAS بالجزائر مارس،جوان 1962، جامعة تيارت، د ت، ص 234.

[4] عمران محمد، الهيئة التنفيذية المؤقتة بين النصوص القانونية وظروف الفترة الانتقالية مارس 1962-سبتمبر 1962، جامعة الجلفة، ص 166.

[5] عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص 231.

[6] روشي نوار: وهي بومرداس، مقر حكومة عبد الرحمن فارس (انظر كتاب محمد عباس مثقفون في ركاب الثورة في كواليس التاريخ ج 2، دار هومة، د ط، الجزائر 2004، ص 200.

[7] أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص 272.

نتص اتفاقية إيفيان منذ البداية على حرية ونزاهة الاستشارة المضمونة من خلال إعلان النظام يتم من خلاله الإعداد لبرنامج اقتراع حول تقرير المصير، وتم الإعلان عنه بموجب مرسوم صادر من طرف الحكومة الفرنسية لاسيما انه تم ذكره خلال ضمن الاتفاقيات وتم تحريره من طرف الوفدين وبموجب هذا المرسوم الصادر عن الحكومة الفرنسية، تتكلف اللجنة المركزية للمراقبة، بتسيير عمليه المراقبة تحت إشراف السلطة التنفيذية المؤقتة [1]

جاءت هذه الانتخابات في مطلع اليوم الأول من شهر جويلية 1962، وقد بدأ الشعب الجزائري في الاستفتاء حول تقرير المصير [2]

وقد جرى استفتاء الشعب وتبنى الناخبون والأوروبيون بإجماع شبه تام 5944000 ناخب من أصل 6034000 ناخب، المعاهدات التي كرست الاستقلال [3]

وبعد استشاره الحكومة الجزائرية والحكومة الفرنسية، حددت الهيئة التنفيذية، تاريخ إجراء الاستفتاء، أول جويلية 1962، سيطرت جبهة التحرير الوطني على الحملة المتعلقة بالاستفتاء، فأشرفت على مهرجانات في كل مكان، أكدت فيها على اهمية النصر المحقق [4]

وهكذا تم انشاء استفتاء بـ " نعم " او " لا " للإستقلال [5].

وهكذا صوتت الأغلبية الساحقة من الشعب الجزائري على الاستقلال [6]

ووفق ما أكدته اتفاقية إيفيان الثانية، يجرى هذا الإستفتاء في كافة أنحاء الجزائر أي في المقاطعات الخمسة العشرة التالية: العاصمة الجزائرية، باتنة، عنابة، قسنطينة، المدية، مستغانم، الواحات، وهران، الأصنام، سعيدة، صاورا، سطيف، تيارت، تيزي وزو، تلمسان [7].

---

[1] عبد المجيد بلخروبي، المرجع السابق ، ص 163.

[2] أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص 274.

[3] بن جامين سطورا ، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال، تر: صباح ممدوح، منشورات الهيئة العامة السوريه للكتاب، دمشق 2012، ص، ص 09، 10.

[4] بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص585.

[5] صالح بن النبيلي فركوس تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للإحتلال الفرنسي المقاومة المسلحة 1830-1962م ، دار العلوم للنشر والتوقيع 2012 عنابة، ص 491.

[6] بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص586.

[7] محمد علي داهش، المغرب العربي المعاصر الاستمرارية والتغيير، ط 1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ص 405

وخلال 03 جويلية 1962، جرى الاستفتاء المقرر في اتفاقيه إيفيان حول استقلال الجزائر وصوت الشعب الجزائري بالإجماع على الاستقلال: والنتيجة الرسمية تقول أن نسبه 99,95% قالت نعم، وفي أربعه جويلية اعترفت الحكومة الفرنسية بصفه رسميه باستقلال الجزائر [1].

خصائص الاستفتاء الشعبي:

جرى هذا الاستفتاء بوتيرة منظمة ولم يتم الاحتجاج على النتائج:

- تم احترام الحريات الفردية والجماعية لنفس السبب، ولم يكن لمحاولة منظمة الجيش السري لتعطيل مسار الحريات ومنح الاستشارة التأثير المطلوب.
- تم إجراءه نتيجة لحرب طويلة ودموية لم يكن فيها لا غالب ولا مغلوب. [2]

أعلنت النتائج الرسمية يوم 03 جويلية 1962م في اليوم نفسه بواسطة المحافظ السامي الفرنسي أول جويلية 1962م وتطبيق تصريحات 19 مارس 1962م فاعترفت باستقلال الجزائر وتضيف هذه الرسالة أن الصلاحيات المتعلقة بالسيادة في الجزائر حولت منذ اليوم إلى الهيئة التنفيذية المؤقتة بالجزائر إلى الهيئة التنفيذية المؤقتة بالجزائر، أفاد عبد الرحمان فارس باستلام رسالة الرئيس ديغول وسجل الاعتراف الرسمي باستقلال الجزائر من طرف الجمهورية الفرنسية وصرح بأنه استلم الصلاحيات المنوطة بالسيادة في التراب الجزائري. [3]

5- إعلان الاستقلال:

كان يوم 05 جويلية يومًا حاسمًا في تاريخ الجزائر بعد إن أعلن ديغول عن إستقلال الجزائر و إعتراف فرنسا الرسمي بذلك.[4]

وفي تمام الساعة 12، أنزل عسكريون فرنسيون العلم الفرنسي المثلث الألوان، بينما قام كشاف جزائري مع جندي من جيش التحرير الوطني برفع العلم الجزائري فورًا، و جرى الإحتفال الذي جمع أعضاء السلطة التنفيذية المؤقتة و لجنة الرقابة و ممثلي المفوض السامي فضلاً عن عدد من الوطنيين الجزائريين في الساعة نفسها صدر الأمر بفتح الحدود.

---

[1] زهير إحدادن، المرجع السابق، ص 96.

[2] عبد المجيد بلخروبي،المرجع السابق، ص، ص، 165 ، 166.

[3] بوعلامبن حمودة، المرجع السابق، ص 587.

[4] أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص 273.

كان لإعلان الاستقلال الصدى المباشر فقد تدفقت برقيات التهنئة على رئيس السلطة التنفيذية، كما على الحكومة برقيات من ثلاثة و ثلاثين بلدًا سبق و إعترفت بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.[1]

بمجرد إعلان الاستقلال في 03 جويلية، بدأ دخول القوات والقادة من الخارج وتواصل التخطيط والتنفيذ للزحف نحو العاصمة، شهدت الأسابيع الثلاثة الأولى من جويلية محاولات أخيرة للتوبة.[2]

وفي اليوم نفسه فتحت الحدود الجزائرية التونسية والحدود الجزائرية المغربية فرجع آلاف الجزائريين لديارهم.[3]

وفي يوم 05 جويلية قام الرئيس بن خدة [4]مع فرق من جيش التحرير باستعراض ضخم في شوارع مدينة الجزائر وخرجت الجماهير الشعبية بكثافة لا نظير لها من قبل لتعبر عن فرحها وابتهاجها بالحكومة المؤقتة و بالاستقلال[5]

و بعد الإعلان عن نتائج الاستفتاء أدلى الجنرال ديغول بقوله (ها هو ذا الشعب الجزائري في تمام وعيه بسيادته يقرر مصيره بكل حرية ... فإن رئيس الجمهورية الفرنسية يعلن أن فرنسا تعترف رسميًا باستقلال الجزائر...).

وعلى الساعة الثانية عشر ظهرًا نظمت مراسيم بسيطة لكنها مؤثرة قام خلالها كشاف وجندي برفع العلم الجزائري، و إن يوم 03 جويلية هو الموعد التاريخية للاستقلال و ليس 05 جويلية كما تقرر فيما بعد.[6]

---

(1) Ridha MALEK , L'algére à Evian histoire des négociations secrètes 1956-1962, édition de seul, alger, 1995, p263.

(2) صالح بلحاج ، المرجع السابق، ص 564.

(3) بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص 587.

(4) ولد سنة 1920م، بالبرواقية (ولاية المدية) إلتحق بحزب الشعب الجزائري في أوائل الحرب العالمية الثانية، عين عضوا في اللجنة المركزية لحزب الشعب الجزائري، عين وزيرا للشؤون الاجتماعية و بعد الاستقلال انتخب من الساحة السياسية وشغل منصب صيدلي للمزيد ينظر: محمد الصالح الصديق، من الخالدين، دار الأمة للنشر، الجزائر، 2010م، ص ، ص 220 ، 221.

(5) زهير إحدادن، المرجع السابق، ص96.

(6) عبد الرحمن فارس، الحقيقة المرة مذكرات سياسية 1945- 1965م، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م ،ص، ص 189 ،190.

خلاصة الفصل:

وخلاصة القول أن المرحلة الانتقالية مثلث منعرجا حاسما خلال فترة 1962 وشهدت العديد من الأحداث التي تلاها عقد أول مؤتمر للمجلس الوطني للثورة.

الفصل الأول: مؤتمر طرابلس صائفة 1962م.

المبحث الأول: ظروف إنعقاد مؤتمر طرابلس 1962م.

1- ظروف داخلية.

2- ظروف خارجية.

المبحث الثاني: التحضير لمؤتمر طرابلس وأهم الحاضرين فيه.

1- التحضير للمؤتمر

2- أهم الحاضرين والنقاط المعالجة

المبحث الثالث: قرارات مؤتمر طرابلس.

1 -القرارات السياسية

2 -القرارات الإقتصادية

3 -القرارات الإجتماعية

4 -القرارات الثقافية

تمهيد:

حيث يتم التطرق في هذا الفصل إلى التحدث عن أول مؤتمر للمجلس الوطني للثورة بطرابلس سنة 1962 حيث سنتطرق في البداية عن أهم الظروف الداخلية والخارجية التي كانت سبب عقد هذا المؤتمر ومن ثم كيفية التحضير لهذا المؤتمر وأهم العناصر الفعالة وما نتج عنه من قرارات سياسية واقتصادية.

بعد توقيع اتفاقيات إيفيان والاتفاق على وقف إطلاق النار عرفت الجزائر مرحلة انتقالية استوجب فيها تعيين هيئة لتسيرها في ظل هذه الظروف العصيبة ، قام المجلس الوطني للثورة الجزائرية بعقد دورة في طرابلس في الفترة الممتدة من 27 ماي إلى غاية جوان 1962م، حضره مختلف قيادات الثورة الجزائرية وقادة الولايات التاريخية وخلال هذا المؤتمر تم تحديد أهم معالم الأساسية لتشييد دولة عصرية محافظة على نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي وحتى الثقافي في إطار النظام الاشتراكي خاصة بعد مضي سبع سنوات من الحرب والجفاء، أصبحت ضرورة حتمية لعقد دورة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية تحدد هذه المعالم.

المبحث الأول: ظروف انعقاد مؤتمر طرابلس 1962م.

يعتبر الاجتماع الأخير للمجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي يعد منعرجا حاسما، ومن أبرز المحطات الحاسمة في تاريخ الثورة الجزائرية، وقد دعا إلى إعادة بناء الدولة الوطنية ومهد لميلاد الدولة الجزائرية المستقلة.[1]

1- الظروف الداخلية:

بدأت معالم الدولة الجزائرية المستقلة تظهر بشكل واضح بعد التوقيع على اتفاقيات إيفيان 18 مارس 1963م بين الحكومة الجزائرية ونديرها الحكومة الفرنسية وبعد إعلان وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962م، أصبحت ضرورة عقد دورة للمجلس الوطني للثورة أمرا محتوما، حيث دعا القائد احمد بن بلة إلى ذلك وفقا للظروف سمت بذلك.[2]

أ- اجتماع العقداء العشر:

بعد تزايد الضغط على الحكومة المؤقتة برئاسة فرحات عباس لا سيما المعضلات التي خلفها ديغول من خلال تضييق الخناق على الثورة بسبب الخطوط الشائكة المكهربة وزاد الوضع تعقيدا، خاصة بعد صراع الباءات الثلاث وأمام تأزم الأوضاع الذي آلت إليه الحكومة المؤقتة، أصبح ضرورة عقد اجتماع العسكريين بهدف الوصول إلى حل ينقذ الحكومة المؤقتة من صراعها[3]، ولقد كان لانعقاد الدورة الثانية المجلس الوطني للثورة في القاهرة التي كشفت عن بعض التناقضات كل هذه الأحداث أتيحت لعقد هذا الاجتماع.[4]

بدأت أشغال هذا الاجتماع يوم 11 اوت 1959م وانتهى يوم 16 ديسمبر 1959م في مقر وزارة الاتصال العامة والمواصلات بشارع "pamentier" بتونس العاصمة حضره جملة من العقداء كل واحد منهم متمسك بقراراته، حيث حضره كل الاعضاء الذين تم تسجيل أسمائهم ضمن اللجنة

---

[1] حكيمة شتواح، الاجتماع التاريخي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس وأزمة صائفة 1962م، جامعة الأمين دباغين، سطيف، ص 149.

[2] عبد الكريم قواسمية، الثورة الجزائرية ومسألة بناء الدولة الجزائرية ما بين (1962-1978)، أطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه في تخصص تاريخ الثورة الجزائرية، جامعة سيدي بلعباس، 2017م، ص 54.

[3] رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر، دت، ص 38.

[4] عمر بوداود من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني مذكرات مناضل، تر: احمد بن محمد بكلي، دار القصبة، الجزائر، دت، ص 217.

السباعية والذين صارت عضويتهم أمرا واقعا وقد عرف هذا الاجتماع التاريخي نجاحا كبيرا [1]ويعود الفضل في ذلك إلى العمل التحضيري الجاد من طرف أعضاء اللجنة التحضيرية نوقشت فيه العديد من الأساسيات:

- الوضع العسكري.

- الوضع السياسي والإتصال مع فرنسا(المفاوضات).

- معاناة الشعب الجزائري ووضع اللاجئين.

- الوضع المالي.

- التشكيل المقبل للهيئة السياسية (الحكومة) وكذلك القيادة العسكرية[2]

- وقد كانت بداية هذا الاجتماع بتونس ونهايته بطرابلس ودامت جلساته 124 يوم وحضره كلا من الباءات الثلاث وأعضاء قيادة الأركان وقادة الولايات.

توصل العقداء في هذا الاجتماع إلى عدة قرارات تمثلت اساسا في تعيين مجلس وطني جديد والدعوة إلى عقد دورة ثالثة بطرابلس بداية من منتصف شهر ديسمبر 1959م، وذلك بهدف الوصول إلى حل أخير للأزمة.[3]

ولقد أسفر هذا الاجتماع التاريخي: يتولى كريم بلقاسم مهمة الإدارة نيابة عن فرحات عباس، لا سيما بأنه الرجل الأنسب بهذه المهمة والقادر على تحمل المسؤولية خاصة أن أغلب القادة قد قضوا حياتهم وتم وضعهم في السجن من طرف الاستعمار.[4]

وقد فرج هذا الاجتماع خلال جدول أعماله وجلساته المعطيات مست الوضع العسكري وضرورة إختيار القائد الأجدر بهدف تكوين لجنة استشارية تتكون من:

سعد دحلب، هواري بومدين، ومحمدي السعيد.[1]

---

[1] شبوب محمد، صفحات من مسار الثورة الجزائرية اجتماع العقداء العشر أنموذجا، جامعة الشلف، ص 01.

[2] مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص ص 179، 180.

[3] شبوب محمد، إجتماع العقداء العشر 11أوت إلى 16 ديسمبر 1959م، ظروفه أسبابه و إنعكاساته على مسار الثورة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تخصص تاريخ الحديث و المعاصر، جامعة وهران ، 2009م ، ص ص، 46-48.

[4] سعد دحلب، المصدر السابق، ص ص106، 107.

وعلى الرغم من توتر الأوضاع خلال هذه الفترة غير أن أعضاء المجلس الوطني للثورة قد استطاعوا العمل على وضع قرارات هذا الاجتماع.[2]

ب- اتفاقية إيفيان:

والتي تم التوقيع عليها مساء يوم 18 مارس 1962 تم من خلال هذه الإتفاقية الوقف لإطلاق النار بداية من يوم 19 مارس 1962م بمنتصف النهار في كامل التراب الوطني [3]

حيث دعت لجنة التنسيق والتنفيذ لطلب واحد ووحيد وهو المطالبة باستقلال الجزائر من خلال هذه المفاوضات[4]، حيث كانت هذه المفاوضات خطوة حاسمة لإيقاف هذه الحرب، وظهرت الجبهة بموقف وبصدر رحب لتقبل فكرة إنهاء الاستعمار وقررت الحكومة المؤقتة استجابة منها للرضوخ للتفاوض مع فرنسا.[5]

وتم خلال هذه المفاوضات إطلاق سراح المعتقلين بعد الإعلان المباشر لوقف إطلاق النار.[6]

وقد كان الضمانات الخاصة بتطبيق المصير وتنظيم السلطات العامة بالجزائر، حيث حددت اتفاقية إيفيان الآفاق المستقبلة لبناء الدولة الجزائرية وتنظيمها والسير بها نحو إعادة بناء الدولة الجزائرية المستقلة.[7]

تم الاتفاق على:

- التعاون الفرنسي الجزائري من خلال تجسيد التعاون الاقتصادي.

- استغلال الأرباح من ثروات الصحراء.

- الاتفاق حول مسألة الأقلية الأوروبية.

وقد واصلت هذه الاتفاقيات سير مراحلها بعد موافقة المجلس الوطني للثورة الجزائرية[1].

---

(1) مواليد سنة 1912 بتيزي زوز، انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري كان من ضمن المجندين الجزائريين بفرنسا للمزيد ينظر يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة 1954- 1962م، دار الأمة، الجزائر، 2004، ص ص،242، 243.

(2) محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الاسطورة والواقع، تر: كميل قيصر داغر، ط 1، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1980م، ص 210.

(3) وهيبة بشرير، نظرة تقييمية ونقدية لمؤتمر طرابلس 1962، جامعة ابوالقاسم سعد الله، الجزائر، ص 134.

(4) جريدة المجاهد، عدد 11.

(5) جوان غيليسبي، الجزائر الثائرة، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1961م، ص -.ص، 217 -219.

(6) بن يوسف بن خدة، اتفاقيات إيفيان، المرجع السابق، ص 36.

(7) محمد علي داهش، المرجع السابق ، ص 404.

ج- ظهور منظمة الجيش السري:

لقد كان لمسار السياسة الديغولية وفشل المنظمات الأوروبية دورا فعالا في إنشاء "منظمة الجيش السري OAS"، وبدأت معالم هيكلتها تظهر[2].

قسمت مهامها إلى قطاعات تمثلت في:

- الوسط.

- الجزائر الساحل (من الميناء مرورا بعين البنيان).

- بوزريعة وباب الوادي.

- حسين داي والقبة.

- بلكور.

- الحراش.[3]

وقد برز اسم منظمة الجيش السري الفرنسي OAS بعد الانقلاب العسكري من 22 إلى 25 أفريل 1961 م، بهدف إخلاء الجنرال ديغول من عرشه ووضع الجنرال جوان رئيسا للجمهورية، وكان نشاطها مكثفا على الأراضي الجزائرية [4]

يعتبر هؤلاء نتاج من خيوط منظمات إرهابية نشط فيها أفراد من الأقدام السوداء ظلوا متمسكين بالجزائر وفضلوا الموت من أجلها[5].

وقد عملت هذه المنظمة على القيام بالأعمال التخريبية الإجرامية على جميع الأصعدة وحصدت آلاف الضحايا الأبرياء، وقد بلغ عدد العسكريين حوالي 12 ألف مجند، وجاء تأسيسها

---

[1] ميلودي سهام ، إتفاقية إيفيان أسبابها و مضمونها و ردود الأفعال ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة تلمسان، 2015، ص 80.

[2] ينظر الملحق رقم2 منظمة الجيش السري، تواتي دحمان، منظمة الجيش السري في الجزائر بين الحقيبة والنعش، ص 215.

[3] تواتي دحمان، منظمة الجيش السري في الجزائريين الحقيبة والناس 1961- 1962م، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، ص ص ، 221 ، 222.

[4] فتحي الديب، عبد الناصر و ثورة الجزائر، ط2 ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، 1990م ، ص 524.

[5] علي تابليت ، فرحات عباس رجل دولة ، دار ثالة ، الجزائر، دت ،ص 229.

خاصة بعد مظاهرات 11 ديسمبر 1960 م، عملت جاهدة على التدمير والقتل لاسيما في فترة المفاوضات بين الجزائر وفرنسا وحاولت التعرض بهذه المفاوضات والعمل على إفشالها.[1]

حيث اتخذت العنف قانونا لها عملت على تخويف الأهالي والمدنيين، وقد عملت هذه المنظمة على عرقلة سير برنامج المرحلة الانتقالية والسير نحو الاستفتاء، وقد أشرفت منظمة الجيش السري بقتل الأشخاص والرمي بالرصاص جاهدة بذلك إلى وقف سير المرحلة الانتقالية على الرغم من إصدار قانون وقف إطلاق النار.[2]

سعت منظمة الجيش السري بكل ما في وسعها للقضاء على طموحات وآمال الجزائريين في الاستقلال بارتكابها جرائم وحشية حقيقية في حق الشعب الجزائري وتدمير الممتلكات العمومية وتوالي عمليات الاغتيال والحكم بالإعدام الأبرياء.

كل هذه الجرائم وأكثر قامت بها المنظمة الإجرامية الإرهابية لا سيما تاريخ 18 مارس 1962م، محاولة في ذلك إفشال جهود الجزائريين الرامية للاستقلال.[3]

2- الظروف الخارجية.

أ- مظاهرات 17 أكتوبر 1962م:

بدأت هذه المظاهرات الدامية خلال شهر اكتوبر من سنة 1961م بعد تولي موريس بابون [4] محافظة الشرطة بباريس في مارس 1961، حيث قام بتنظيم جرائم في حق المهاجرين الجزائريين.[5]

كانت البدايات الأولى لهذه المجزرة في إطار المظاهرات السلمية والاحتجاجات التي كان يقوم بها المهاجرون الجزائريين بباريس تخت قيادة فيدرالية جبهة التحرير الوطني ضمت حوالي 30 ألف

---

(1) كريم مقنوش،جرائم المنظمة المسلحة السرية O.S.A في الجزائر ، العدد 09، ص - ص 02-29.

(2) سعيد بن عبد الله، العدالة في الجزائر من الأصول إلى اليوم، ج1، مؤسسة نيسوللنشر والتوزيع، الجزائر، 2011م، ص -ص 283-285.

(3) عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ ماقبل التاريخ إلى 1962م، دار المعرفة، الجزائر، 2009 م، ص 345.

(4) من مواليد 1910 م كان عضوا بمقاطعة تورنان درس العلوم السياسية وشغل منصب مسؤول بوزارة الخارجية للمزيد ينظر: Michel curtis: verdit on vichy power and prejudice in the vichy france , library of Congress, America, 2002, p 279.

(5) سعيد بزيان، جرائم موريس بابون ضد المهاجرين في 17 أكتوبر 1961م، ط2، دار ثالكة، الجزائر، 2009م، ص - ص 69 - 72.

متظاهر وصدر موريس بابون أمرا بالتصدي لهذه المظاهرات وقام بوضع حد لهم برميهم في نهر السين وظللت جثثهم تطفو فوق ماء النهر.[1]

وتعود الأسباب الحقيقية وراء هذه المظاهرات من خلال الرد على الغلطة التي افتعلتها محافظة الشرطة الباريسية والتأميم على أن فيدرالية جبهة التحرير الوطني هي حرمة ثورية أهدافها تسعى لتحقيق العدالة الإنسانية.[2]

تم حمل عدة شعارات خلال هذه المظاهرات أهمها "الجزائر جزائرية"، "اطلقوا سراح بن بلة"، "لا لحظر التجوال"، لهذا قامت لجنة النظام الفرنسية بالتعقيب والتصدي لهم بتنظيم مجازر في حقهم، وقد كانت مظاهرات يحل عليها السلم والتصفيق من طرف الجزائريين، لكن سرعان ما تحولت إلى مجازر دامية وحشية بعد مجيء الشرطة الفرنسية حيث قامت بالحشو الجماعي لهؤلاء ضمن الحافلات التابعة للشرطة الفرنسية [3]، واعتبرت هذه المظاهرات المنظمة من طرف الجالية الجزائرية. بعد فرض حضر التجوال التعسفي عملت الشرطة الفرنسية على إطلاق النار على المتظاهرون وتقييد ايديهم وأرجلهم والرمي بهم في نهب السين واعتقال الآلاف منهم.

لقد كانت مظاهرات 17 أكتوبر 1961م، حركة شعبية بأتم معنى الكلمة شملت مشاركة العائلات الجزائرية المهاجرة ، أرادوا بذلك إثبات عن الثورة الجزائرية ثورة شعبية وأن جبهة التحرير الوطني هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الجزائري.[4]

استطاع مظاهرات 17 أكتوبر 1961م إجبار النخبة المثقفة وكذلك الأحزاب السياسية التحرك والضغط على الحكومة الفرنسية بالمهجر بهدف الاستجابة للمطالب الشرعية للشعب الجزائري وكانت بداية لوضوح أبعاد جديدة للثورة الجزائرية.[5]

ب - تطور النشاط الخارجي الدبلوماسي الثورة الجزائرية:

---

[1] محمد مجاود، جرائم موريس بابون ضد الجزائريين، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر، 2006 م، ص 04.

[2] مارسيل وبوليت بيجو، 17 أكتوبر ما يملكه الجزائريون، تر: رشيدة خوارزم، دار سيديا للنشر، الجزائر، دت، ص ص 38 ، 39.

[3] ميشيل لوفيت، حملة أكتوبر العقابية اغتيال جماعي باريس 1962م، تر: عبد القادر بوزيدة، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2013 م، ص - ص 90 - 92.

[4] عبد القادر خليفي، أحداث 17 أكتوبر 1961م ودور المهاجرين الجزائريين في الثورة التحريرية المجلة التاريخية، العدد 01، جامعة وهران، 2019 م، ص 241.

[5] جمال بلفردي، مظاهرات 17 أكتوبر 1961م بفرنسا بين الحقيقة التاريخية والرواية الفرنسية، جامعة باتنة، ص 245.

عندما سعت فرنسا للقضاء على القيادة الخارجية والعمل الدبلوماسي في الخارج لا سيما بعد اختطاف الطائرة المقلة للوفد الخارجي، عملت الحركة الدبلوماسية بفضل حيويتها وحضورها القوي والمشاركة في المؤتمرات الدولية وكذلك البعثات الخارجية.[1]

فقد كان للحضور الفعال للقضية الجزائرية في المنابر والمحافل الدولية منذ انطلاق اول رصاصة للثورة الجزائرية عن طريق نشاط الوفد الخارجي الذي عمل جاهدا للتعريف بالقضية الجزائرية خارج الوطن.[2] وتطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية سنة 1959م، وتولى كريم بلقاسم للرئاسة.[3]

وتعتبر نجاحات الدبلوماسية الجزائرية خاصة بعد اعتراف 25 دولة بالحكومة المؤقتة بما فيها الرئيس خروتشوف [4] الذي التقى مع الوفد الخارجي سنة 1960. معترفا بالحكومة المؤقتة الجزائرية، فقد حملت الثورة الجزائرية منذ اندلاعها معاني الصدق والإنسانية لدى العديد من الدول سواء عربية او دولية وتوالت الاعترافات خاصة بين سنتي 1958 إلى غاية 1961م[5]، حيث سجلت القضية الجزائرية حضورها منذ البداية في مختلف أنحاء العالم وتقديم القضية الجزائرية الوطنية على مختلف قضايا العالم الأخرى.[6]

- القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة:

سعت جبهة التحرير الوطني بالخارج إلى تدويل القضية الجزائرية بهدف طرحها في جلسات هيئة الأمم المتحدة منذ سنة 1957 إلى غاية 08 جانفي 1961 القرار الذي نادى بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.[7]

---

[1] عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958- جانفي 1969، دار الحكمة، دت، ص 130.

[2] شهيرة بوهلة ومليحة حميدي، دبلوماسية ثورة التحرير في تدويل القضية الجزائرية من خلال الصحافة المكتوبة الوطنية (1956-1959م)، جامعة البليدة، عدد 02، ديسمبر 2018م، ص 10

[3] سعد دحلب، المصدر السابق، ص 106

[4] زعيم شيوعي ورجل دولة سوفياتي حكم الإتحاد السوفياتي بعد وفاة ستالين ولد سنة 1894 م بروسيا كان منتسبا للحزب الشيوعي للمزيد ينظر: عصام عبد الفتاح، ستالين التجربة الستانيلية مكتبة جزيرة الورد ، ص 36

[5] محمد البجاوي، الثورة الجزائرية والقانون، تر: علي الخش، دار اليقظة العربية، دمشق، 1965م، ص ، ص 211 212.

[6] عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1959، دار هومه، الجزائر، 2010 م، ص 704.

[7] علي أحمد مسعود، التطور السياسي في الجزائر 1960 - 1961، دار الحكمة، الجزائر، 2010م، ص - ص 180 - 182.

حيث تم تدويل القضية الجزائرية في أكبر دولة بهدف تدويل كفاحها ضد الاستعمار الفرنسي خاصة دورة سنة 1961م المتمثلة في الدورة 15 من 20 سبتمبر إلى 20 ديسمبر 1960 م، شملت قيام 25 دولة متقدمة بدعوة إلى إدراج القضية الوطنية في جدول أعمال الدورة الخامسة عشر[1]، وقد عرفت سنة 1962 م تدويل للقضية الجزائرية التي جاءت بعد إعلان فرنسا للمفاوضات وهي الدورة التي أكدت فيها الكتلة الآفروآسيوية تعاطفها ووقوفها إلى جانب القضية الجزائرية والدفاع عن مصالح لا سيما بعد تمكن الجزائر من احتلال الصدارة في المؤتمرات الدولية.[2]

جرى مفعول هذه الجلسات بهيئة الأمم المتحدة التي عملت على الاعتراف بحالة الحرب في الجزائر والعمل منذ بداية تأسيس الحكومة المؤقتة للاعتراف بها وكذلك عن مبدأ حق الشعب الجزائري في الاستقلال.[3]

لقد كان لمجريات أحداث الثورة الجزائرية في جلسات هيئة الأمم المتحدة تأثيرا على مسارها النضالي لا سيما بعد سعي هيئة الأمم المتحدة لمناقشة مشكلة الثورة الجزائرية عبر ثلاث مراحل لتصل الثورة الجزائرية خاصة خلال الدورتين الخامسة عشر والسادسة عشر و، إشراك هذه الهيئة كطرف مؤيد للقضية الجزائرية.[4]

وخلال هذه الظروف السائدة تم التحضير لعقد مؤتمر المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس منذ ماي 1962م وبدأ التحضير له[5]

---

[1] عبد القادر كرليل، القضية الجزائرية في الأمم المتحدة، مجلة الآفاق، عدد 08، جامعة الجزائر، 2016، ص 87.

[2] مريم الصغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1960، دار الحكمة، الجزائر، 2009 م، صص، 295- 379.

[3] علي تابليت، اتحادية فرنسا لجبهة التحرير الوطني " الولاية السابعة 1959، دار ثالكة، الجزائر، 2014، ص 59

[4] عبد القادر كرليل، المرجع السابق، ص 90.

[5] أحمد لمشيط وفاطمة باقلاب، مؤتمر طرابلس 1962 وقائعه، انعكاساته على مسار الثورة الجزائرية، مجلة لنيل شهادة الماستر، جامعة ادرار، ص 33.

المبحث الثاني: التحضير للمؤتمر وأهم الحاضرين فيه.

1- التحضير للمؤتمر:

بعد إعلان وقف إطلاق النار تتطلب عقد دورة استثنائية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية نظرا للظروف والمستجدات التي آلت إليها الدولة الجزائرية، بدأ التحضير لهذا المؤتمر بعد دعوة من بومدين وبوتفليقة ومدغري [1] وشريف بلقاسم، تم الاتصال بالعديد من القيادات بهدف الإعداد لهذا البرنامج بمدينة [2] طرابلس[3]، عقد مؤتمر ثالث للثورة ابتداء من 27 ماي 1962 إلى غاية 7 جوان من نفس السنة التي ترأسها السيد محمد الصديق بن يحي ونائبيه السيدان عمر بوداود ورئيس فيدرالية جبهة التحرير الوطني الجزائرية في فرنسا والعقيد علي كافي قائد الولاية العسكرية الثانية.

جاء مؤتمر طرابلس لمواجهة مشكلات وتحديات المستقبل بعد إخضاع السلطات الفرنسية للاعتراف باستقلال الجزائر كما دعت مرة أخرى الحكومة المؤقتة الجزائرية برئاسة بن يوسف بن خدة المجلس الوطني للثورة الى الاجتماع بمدينة طرابلس بالمملكة الليبية وذلك بعد ترتيب كل الظروف من 25 ماي إلى غاية 7 جوان 1962 م[4]، عقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس مؤتمرا له في جوان 1962م، فكانت الجزائر في طريق الاستقلال وذلك بهدف وضع قيم وأسس لمجابهة قضية بناء الجزائر في عهد الاستقلال والنصر سياسيا واقتصاديا واجتماعيا حيث وضع المجلس الوطني مشروع برنامج من أجل تحقيق الثورة الديمقراطية الشعبية ت قد صادق على هذا البرنامج بالاجتماع.[5]

سجل المجلس الوطني للثورة الجزائرية المجتمع في طرابلس من يوم 27 ماي إلى 05 جوان 1962م نقطتين المتمثلة في المصادقة على برنامج جبهة التحرير الوطني، وعلى انتخاب المكتب

---

[1] ولد يوم 23 جويلية 1934م بوهران تحصل على شهادة التعليم المتوسط، ثم تحصل على السنة الثانية بكالوريا بامتياز في شعبة الرياضيات قم سافر إلى فرنسا ولأسباب مادية رجع إلى مسقط رأسه ويعمل حاليا في المدرسة الابتدائية الأمير عبد القادر، للمزيد ينظر بوعلام بلقاسمي وآخرون، أعلام الجزائر أثناء الثورة، دار منشورات المركز الوطني، دت، ص 211

[2] تقع ولاية طرابلس غرب ليبيا تعتبر مركزا إداريا و بشريا تقدر مساحتها حوالي 2500000 كلم² ، للمزيد ينظر محمد ودوع، الدعم الليبي للثورة الجزائرية 1954- 1962م ، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 85

[3] زليخة زيدان، جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة، د ج ، دارالهدى، دط الجزائر، ص 46.

[4] مريم الصغير ، البعد الإفريقي للقضية الجزائرية، ج1 ، دار السبيل للنشر و التوزيع ، ط1 ، الجزائر، 2009م ، ص ص 117 ، 118.

[5] بسام العسلي، المجاهدة الجزائرية والإرهاب الاستعماري، دار النفائس، لبنان، ص 223.

السياسي الذي يقوم بتكليف الأمور حتة انعقاد المؤتمر، أما التصميم الذي اعتمد البرنامج لتلخيص محتواه [1] يتمثل فيما يلي:

أ - المنطلقات الفكرية:

- توطيد الشعب الجزائري ووحدته بالعمل المباشر
- تتويج الأمة الجزائرية بانتزاع الاستقلال والسيادة الوطنية
- أدى الدخول السريع للجماهير الشعبية في صفوف الثورة الجزائرية إلى زعزعة النظام الاستعماري وأعاد النظر في الهياكل الاجتماعية التقليدية والهياكل التي فرضها الاستعمار مثل أجهزة القيادة والباشا غوات والمتصرفين الإداريين
- استرجاع الشعب الجزائري المبادرة وترقيته في جميع الميادين وأكد برنامج طرابلس بأن الاستعمار الفرنسي قام بحرب الإبادة ضد الشعب الجزائري، ومارس سياسة الاغتيال والاحتلال والاستعمار واستفادة الحرب الفرنسية ضد الثورة الجزائرية من مساعدة الحلف الاطلسي والتأييد العسكري والدبلوماسي للولايات المتحدة الأمريكية [2] بإدراك مجريات أحداث الأزمة في الخارج.

ارسلت الولاية الرابعة الرائد السي يوسف كممثل عنها إلى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 30 أفريل 1962م، غير أن الأمور تغيرت ألا وهي انعقاد اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس في ماي 1962، وانبثقت من خلاله جماعتان، جماعة بن بلة وأركان الحرب، وجماعة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

أولا: أعضاء بن بلة وهيئة أركان الحرب العامة التي تضم:

- الولاية الأولى بقيادة الطاهر الزبيري.
- الولاية الخامسة بقيادة عثمان كان متواجد بالمغرب)متوفي).

---

[1] بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص 593.

[2] نفسه، ص 594.

– الولاية السادسة بقيادة شعباني(متوفي)، حيث كان وجوده طرفيا لذا فإنها لم تستمر كثيرا.[1]

حسب رأي حسن أبو شيبة أن اجتماع طرابلس الذي انعقد في جوان 1962م كان اجتماعا حتميا لإعداد خطة للمستقبل الدولة الجزائرية الجديدة التي ستبدأ ممارسة نشاطاتها بداية من يوم 5 جويلية 1962، حيث يحتوي هذا الاجتماع عن ميثاق طرابلس يتحدث عن موضوع تنظيم الدولة الجزائرية المقبلة بجميع قيمها وأبعادها السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وكذلك مراقبة وتقييم الوضع القائم في الجزائر نتيجة الاختلال الذي دام 132 سنة، وكذلك تقييم اتفاقية إيفيان والتي تعتبر النواة بالنسبة لإعطاء الاستقلال والسيادة الوطنية[2] وحسب رأي احمد زياد يقول بأن مؤتمر طرابلس انعقد من اجل دراسة الوضعية القائمة من أجل الخروج بخطة مستقبلية تركز على قضية السيادة الوطنية، حيث أشار إليها بأنها تحققت باتفاقية إيفيان.

نجد المؤتمر يرفع بالأعمال التي قام بها الشعب الجزائري خلال الثورة الجزائرية المسلحة، ونجد كذلك ينوه بالوعي الكلي الذي حصل في الميدان السياسي بالنسبة الجزائريين، وقد حشد المؤتمرون أهمية الأهداف السياسية والاجتماعية بالنسبة للوعي الجماعي للشعب الجزائريفي النقاط التالية:

أولا: إقامة الشعب الجزائري وحدته الوطنية من جديد ضد الاستعمار الفرنسي، وهكذا نجد الشعب الجزائري يطهر نفسه من التغلغل القديم للأحزاب، وكذلك للجماعات التي تغلب على الانقسامات التي اعتمد عليها الاستعمار الفرنسي، حيث كانت الأحداث الوخيمة العامة بالنسبة للشعب الجزائري سائدة قبل الثورة المسلحة.

ثانيا:أشار المؤتمر إلى أن وحدة الكفاح قد جعلت الشعب الجزائري الذي سلبه الاستعمار يكتشف نفسه من جديد، وذلك كوحدة تتوفر فيها كل صفات ومميزات الأمة التي عرفت ماضيها مشتركا حافلا بالكفاح، وقادت ثورة كاملة وعملت على إبعاد كل المعيقات لتحقيق السيادة والاستقلال.[3]

---

[1] محفوظ اليزيدي، مذكرات النقيب محمد صايكي شهادة ثائر من قلب الجزائر، دار الأمة، دب، دت، ص 306.

[2] عبد القادر نور وآخرون، حوار حول الثورة ، موفم للنشر، الجزائر، دت ، ص 345.

[3] نفسه ، ص 347.

تمت مناقشة الوثيقة التي حضرتها اللجنة التحضيرية وأرسلتها للمجلس تحت عنوان "مشروع برنامج لإنجاز الثورة الديمقراطية الشعبية"، وسميت باختصار "برنامج طرابلس"، سجلت أثناء المناقشة ملاحظات دقيقة حيث لم تجد اهتمام واسعا من قبل الحاضرين، فاقترح البعض الحلول فشلت لجنة لتسجيلها في النص الأول، وتحرير النص النهائي، وانتهى الأمر إلى المصادقة بالإجماع على وثيقة حددت فيها بوضوح التوجهات الخاصة بالمسائل التي تخص البلاد، لكن قبل ذلك لن ننسى أن البرنامج كان نتاج دائرة صغيرة جدا من مثقفين جهويين تحولوا بالمناسبة إلى جهتين وإيديولوجيين، فقد رأينا قلة المشاركة في إعداد وعلى مستوى اللجنة المصغرة التي قامت بالعمل [1]، كانت مساهمة الفعلية متفاوتة إلى نقطة كبيرة في الواقع.

ويعتبر برنامج طرابلس اساسا من إنتاج مصطفى الأشرف ورضا مالك ومحمد حربي وبقدر أقل بن يحيى بموافقة احمد بن بلة، وحتى هذا العدد المتدني لم يكن متداخلا، ونشأ عن عدم التداخل والتجانس هذا انعدام التماسك المنتشر في البرنامج الذي في الحقيقة هو عبارة عن مجموعة من التصورات المختلفة في كثير من المسائل.[2]

اجتمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس من 22 ماي إلى غاية 27 فيفري 1962 م، لدراسة نص اتفاقيات إيفيان، فكان سعد دحلب هو المقرر حيث قام المجلس الوطني للثورة الجزائرية في هذا الاجتماع بالتصويت على مشروع نص اتفاقيات إيفيان بالإجماع ما عدا أربعة، ثلاثة القيادة العامة للجيش بومدين، قايد، منجلي، والرائد مختار بويزم "ناصر" من الولاية الخامسة "وهران"، أما الخمسة الموجودون فقد صوتوا بتأييد الاتفاقيات من بينهم: آيت أحمد، أحمد بن بلة، بيطاط، بوضياف وخيضر، وفي تاريخ 15 فيفري 1962م، أرسلوا رسالة إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية، كما قاموا يبعث إلى شخصيا بوكالة تخول لي حق التصويت باسمهم، وكذلك أرسلوا لي أعضاء الولاية الثانية الشمال الفلسطيني بوكالتهم التصويت باسمهم أثناء اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية.[3]

---

[1] صالح بلحاج، جذور السلطة في الجزائر الأزمات الداخلية لجهة التحرير الوطني من 1956 الى 1965م، بن مرابط، 2014، ص 138.

[2] نفسه ، ص 133.

[3] بن يوسف بن خدة، المرجع السابق، ص 37.

عند اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس من 25 ماي إلى 6 جوان 1962 حضره 52 عضوا، وأعطيت الوكالات خاصة للولاية الثالثة والرابعة وتم غياب الآخرون وكان عدد الأعضاء المصوتين 67 عضوا، وعين محمد بن يحيى رئيسا للمجلس ومساعده عمر بوداود وعلي كافي وتمت الموافقة بالإجماع على جدول الأعمال الذي يتضمن مثالين وهما:

دراسة مشروع برنامج وتعيين قيادة جديدة [1] أثناء 22 فيفري 1962م انعقد اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس، حيث كان أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية متحدين حول وقف إطلاق النار، فكان لكل واحد الوقت الكافي كي يستخير عن مجريات المفاوضات السرية، فالكل متوترون أجل الوضع الذي تعاني منه البلاد، واتفق الوزراء المعتقلين عن محتوى الاتفاقيات مع وقف إطلاق النار فتميزوا بالاعتدال والواقعية وعلى رأسهم خيضر وبن بلة وان هذا الاخير كان اقل الناس وتشددا فيما يخص مسألة الجنسية المزدوجة للفرنسيين واللغة الفرنسية كلغة رسمية ومنتشرة في الجزائر [2]، في 25 ماي تم اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس لتقييم واستعمال التجربة من واجل وضع خطة المستقيل اعتمادا على الوسائل الوطنية دون إهمال أمل الجماهير الشعبية وانشغل المؤتمر بقراءة دقيقة لاتفاقيات إيفيان التي كانت قيادة الأركان قد شنت عليها حملة كبيرة النطاق واصفة إياها بالعمل المتدني الذي قدم الاستعمار تنازلات بدون مقابل وبعد التقليص والرجوع إلى بيان اول نوفمبر ووثيقة وادي الصومال وقع الاجتماع على النقاط التالية:

1- وضع اتفاقيات إيفيان حدا لحرب إبادية لما عرف التاريخ مثلها.

2- عملت هذه الاتفاقيات على استرجاع الشعب الجزائري سيادته كاملة مع الحفاظ على وحدته وسلامة التراب الوطني رغم كل الاغتيالات والمناورات التي اعتمدت عليها الحكومة الفرنسية لتقسيم البلاد أو فصل الصحراء عنها

3- ان هذه الاتفاقيات شكلت انتصارا سياسيا للشعب الجزائري وكانت نتائجه تمثلت في تفويض أركان النظام الاستعماري والتخلص والقضاء على الهيمنة الأجنبية التي دامت مدة 132 سنة[3]، أمر من الحكومة المؤقتة اجتمع المجلس الوطني شورة في طرابلس من 25 ماي إلى 6 جوان 1962

---

[1] زهير إحدادن، المرجع السابق، ص 95 .

[2] سعد دحلب، المصدر السابق، ص ص، 149، 150.

[3] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962، ج2، دار الحكمة، دت، ص، ص، 225 ، 226.

حضره 52 عضوا وأعطيت الوكالات من البعض بالنسبة للولاية الثالثة والرابعة وتغيب آخرون وكان مجموع الاعضاء المصوتين 67 وعين المجلس رئيسا محمد بن يحيى ومساعده عمر بوداود [1]وعلي كافي وتمت الموافقة بالإجماع على جدول الأعمال الذي يحتوي على نقطتين وهما دراسة مشروع برنامج وتعيين قيادة جديدة.

- بالنسبة للنقطة الأولى فإن النقاش استمر ثلاثة أيام وبعد ذلك عينت لجنة مأمونة من احمد بن بلة رئيسا، بومنجل، هارون، قائد يزيد، بن علة، مهري، لتقديم خلاصة للنقاش ، واجتمع المجلس الوطني في 2 جوان ووافقت بالإجماع على المشروع المؤقت الذي أصبح يعرف بميثاق طرابلس الذي يحتوي على ثلاثة أقسام:

القسم الأول خاص بنظرة عامة عن الوضع في الجزائر و **القسم الثاني** خاص بمضمون الثورة الديمقراطية الشعبية في الجزائر و**القسم الثالث** خاص بالجانب الاقتصادي والاجتماعي.

وفيما يخص النقطة الثانية تم تعيين أعضاء القيادة التي أصبح يطلق عليها اسم المكتب السياسي، حيث عين المجلس لجنة متكونة من: محمد بن يحيى رئيسا، حاج بن علة عمر بوداود وقاضي بوبكر لإجراء الاتصالات بين أعضاء المجلس لاستخراج قائمة من الأسماء للاتفاق حول تشكيل المكتب السياسي[2]، اجتمع المجلس من جديد في 5 جوان وفي بداية المناقشة أعلن الرئيس عن فشل اللجنة التي لن تستطيع وضع القائمة المطلوبة منه، وطلب من المجلس تعيين لجنة جديدة للقيام بهذه المهمة، وبدأ النقاش وأخبر الطاهر الزبيري [3] قائد الولاية الأولى المجلس أنه لا يملك وكلات الأعضاء الآخرين من مجلس الولاية الذين تغيبوا ، ولكن بن خدة نقده لأن النصوص تمنع ذلك حيث وجه بن بلة كلام رديئ لبن مدة الذي اغضبت صالح بو بندير قائد الولاية الثانية

---

[1] عين مسؤول ناحية دلس وانظم الى صفوف حزب الشعب الجزائري ثم اطلق سراحه بعد صدور العفو العام مارس 1946م، بعدها أصبح مسؤولا جهويا للمنظمة الخاصة في منطقة القبائل القي القبض عليه سنة 1949 ثم اطلق سراحه سنة 1951 م، أصبح مسؤولا عن فيدرالية جهة التحرير الوطني بفرنسا للمزيد ينظر، الشخصيات الجزائرية 100 شخصية، دار المسك ، الجزائر ،2008م ، ص 256.

[2] ابراهيم لونيسي، الصراع السياسي داخل جهة التحرير الوطني خلال الثورة الجزائرية 1954-1962، دار هومة، 2015م، ص ، ص 95 ، 96.

[3] ولد في 14 أفريل 1929 بولاية سوق اهراس اشتغل منذ صغره في منجم الحديد بالونزة ،انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري سنة 1950 م، ترقى في المناصب القيادية ثم عضوا في المجلس الوطني للثورة افي جانفي 1960 ثم عين قائدا للولاية الأولى وبقي في منصبه إلى غاية 1961م للمزيد ينظر كتاب الشخصيات الجزائرية 100 شخصية، المرجع السابق، ص 274.

ورد على بن بلة بكلام وقح مما اضطر رئيس المجلس ان يرفع الجلسة ولن يستطيع المجلس ان يجتمع من بعد.

وفي 6 جوان غادر رئيس الحكومة وبعض الوزراء طرابلس وبدأ بعض الأخرين يفرون من طرابلس ولم يتبق منهم إلا 27 عضوا [1]، أمضوا بينهم وثيقة عجز، حيث توقف اجتماع المجلس الوطني للثورة الأمس فاشتدت الأزمة بين الحكومة المؤقتة وأعضاء أركان الجيش المعززين بإذن بلة وخيضر وبيطاط، فكل فريق ذهب إلى تجنيد أنصاره، في حين كانت الجزائر تشتغل تحت قنابل وحرائق. حيث ذهب كل من كريم وبوضياف إلى الولاية الثالثة "تيزي وزو".

وذهب بن بلة إلى القاهرة وبعدها انتقل إلى الرباط، ثم ذهب مع بومدين إلى تلمسان، والتحق بهم فرحات عباس وبومنجل وايضا فرنسيس [2].أما يوسف بن خدة بقى يتكلم ويتحدث باسم الحكومة المؤقتة والتحق بالجزائر، فعبر عن رغبته على أبعاد الفتنة للجزائريين وضرورة اعتبار ما عاناه الشعب الجزائري من عذاب وتضحية.[3]

2- أهم الأطراف المشاركة بالمؤتمر:

بدأت أعمال الاجتماع كما سبق الذكر يوم 25 ماي 1962م بطرابلس، بدأت الجلسة الأولى بحضور: محمد الصديق ومساعده علي كافي وعمر بوداود في جوهادئ [4]، وبلغ عدد المؤتمرين 52 عضوا[5] من قيادة الثورة.[6]

وقد تم عقد الدورة في قاعة مجلس الشيوخ بطرابلس، جلس أعضاء المجلس حول الطاولة الحديدية، تم تسجيل كل الجلسات ضمن هذه الجلسة[1]، كل حسب مكانه في الجلوس ومن ضمن

---

[1] ابراهيم لونيسي، المرجع السابق، 96.

[2] ولد بمدينة غليزان سنة 1912 تحصل على دكتوراه في الطب من جامعة باريس، ثم عاد إلى الجزائر وباشر مهنته بمدينة سطيف عام 1942م ثم استأنف نشاطه السياسي مع فرحات عباس وشارك في تأسيس حركة أحباب البيان والحرية بعد مؤتمر الصومام عين عضوا اضافيا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية وبعد الاستقلال عين نائبا بالمجلس التأسيسي الأول وعين وزيرا في 27 سبتمبر 1962م للمزيد ينظر كتاب الشخصيات الجزائرية 100 شخصية، المرجع السابق ص 261.

[3] إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، 96.

[4] مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 206.

[5] ينظر الملحق رقم 03 أهم الحاضرين في مؤتمر طرابلس، علي هارون، خيبة الإطلاق فتنة صيف 1962، دار القصبة، الجزائر، 2003 م، صص 15 -17.

[6] عبد الكريم قواسمية، المرجع السابق، ص 55.

الحاضرين كان كلا من محمد بوضياف نائب رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وحسين آيت أحمد الذي كان عضوا في الحكومة المؤقتة [2]، واحمد بن بلة عضوا بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية ونائب رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[3]، وكذلك العقيد هواري بومدين قائد هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني [4]، ومحمد خيضر الذي يعتبر عضوا دائما بمجلس الثورة الجزائرية ووزير الدولة بالحكومات المؤقتة الثلاث[5]، وكذلك كريم بلقاسم الذي كان من أبرز الموقعين على إتفاقيات إيفيان ووزير القوات المسلحة وبن يوسف بن خدة عضو لجنة التنسيق والتنفيذ ورئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية [6]، ورابح بيطاط عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ ووزير الدولة في الحكومة المؤقتة.

وبهذا تم عقد الاجتماع بهدف المصادقة بالإجماع كل الحاضرين دون مناقشة رأي فيها أغلبية الحاضرين ضرورة مناقشة قرارات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية بهدف تسير مسار البلاد بعد الاستقلال لا سيما أن المؤتمر جاء تعيينا لما تضمنه المشروع من برنامج.[7]

وبهذا فقد تم وضع برنامج مستقبلي للمسار السياسي والاجتماعي والاقتصادي لمرحلة الاستقلال ومواجهة لتحديات المستقبل.[8]

تناول هذا الاجتماع بين ثنايا تحريره حول إعادة تنظيم جبهة التحرير الوطني وقيادتنا وتنظيم السلطة المقبلة في الجزائر المستقلة والتي ستحل محل المجلس الوطني للثورة الجزائرية وبعد أخذ وعطاء وافق كل الأعضاء على جلسات سير أشغال أعماله.[9]

وقد جاء مشروع طرابلس على 03 اقسام أساسية:

1- تقديم صورة واضحة عن الوضعية الجزائرية وتحديد أهم النتائج المترتبة لكل من الجزائر وفرنسا لا سيما بعد تحقيق الانتصار بعد التوقيع على اتفاقيات إيفيان.

---

(1) علي هارون، المصدر السابق، ص 44.

(2) عبد الكريم قواسمية، المرجع السابق، ص 55.

(3) يوسف مناصرية، دراسات وأبحاث حول الثورة التحريرية 1954 - 1962، دار هومه، الجزائر، 2013، ص 208.

(4) سعد بن البشير العمامرة، هواري بومدين الرئيس القائد 1932-1978م، ط1، قصر الكتاب، البليدة، 1997، ص 32.

(5) أسيا تميم، المرجع السابق ، ص 246.

(6) محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، موفم للنشر، الجزائر، 2006م، ص -ص 178 - 192.

(7) علي كافي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946- 1962م، دار القصبة، الجزائر، دت، ص ص، 288 289 .

(8) مريم الصغير، البعد الإفريقي للقضية الجزائرية ، ط1، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص 115

(9) مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 209

2- تناول القسم الثاني من مشروع طرابلس "الثورة الديمقراطية الشعبية"، وخلال هذا الجزء حاول محرروا البرنامج التعريف بالثورة الديمقراطية الشعبية التي كانت تعكي الواقع الجزائري والحديث عن كيفك يا تشييد دولة قوامها الشعب وتكون الثورة الجزائرية في المناطق الأساسي بهدف إزالة الاستعمار والإقطاع معا [1]

3- تناول القسم الثالث مجموعة المهام الاقتصادية والاجتماعية للثورة الديمقراطية الشعبية وخصص المجال الثاني للمجال الاجتماعي بهدف رفع المستوى المعنيين من خلال تطوير مختلف المرافق الوطنية وضمان السكن والعلاج المجاني للجميع.

تم تخصيص المجال الثالث للسياسة الخارجية من خلال تحديد شعارات ومبادئ التحرير التي استبنتها الجزائر في سياستها الخارجية وتجنيد شعار النضال والإمبريالية والعمل على تأييد حركات التحرر في كل من أنغولا وجنوب أفريقيا.[2]

وبهذا سطر البرنامج الخطوط العريضة للسياسة العامة للدولة الجزائرية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في إطار الثورة الديمقراطية الشعبية.[3]

---

[1] عبد الحميد زوزو، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة، دار هومة، الجزائر، 2009م، ص 48

[2] عبد الحميد زوزو ، المرجع السابق ، ص - ص، 48 -50.

[3] محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954 - 1962، 2007، ص 285.

المبحث الثالث: قرارات مؤتمر طرابلس.

1- القرارات السياسية: الداخلية والخارجية.

ركز ميثاق طرابلس في هذا المجال على أهداف ومبادئ تتعلق ببناء الدولة الجزائرية وتحديث الدولة الجزائرية بناءا على أسس عصرية وعلمية دون إهمال والابتعاد عن الواقع الجزائري وطموحاته الشعبية ونرى أن الوصول ورغبة الحديث والتجديد التي تبناها البرنامج قرنها بالانطلاق من الواقع الجزائري على العالم الاستفادة من تجارب الأمم الجيدة، وعدم التقوقع على النفس والانفتاح والتطور، وجاء هدف بناء الدولة الجزائرية في إطار المبادئ الاشتراكية وليس في إطار المبادئ الإسلامية.[1]

ان الثورة الشعبية الديمقراطية تشييد واع للبلاد في إطار مبادئ الاشتراكية، وقد أدى تبني ميثاق طرابلس للمبادئ الاشتراكية جدلا كبيرا بين المفكرين والمؤرخين الجزائريين فمنهم من اعتبر ذلك خروجا من المبادئ الإسلامية للمجتمع الجزائري وواقعه النضالي والجغرافي من بينهم بن يوسف بن خدة الذي أكد في هذا المجال أن ميثاق طرابلس استلهم الإيديولوجية الدخيلة عن قيمنا الحضارية والاجتماعية.

وهو الذي أدى إلى فساد حياتنا، وهذا هو الاحتراف والخروج عن الطريق حسب رأي بن يوسف بن خدة، وعلى العكس من ذلك يمكن القول بأن الاشتراكية في الجزائر ليست دنيا واختيارا تعسفيا على جسم الأمة الجزائرية بل أنها عملية نشطة تستمد نواتها من معركة التحرير الوطني، حيث تعتبر الاشتراكية صلاح إستراتيجية ونظري بأخذ بعين الاعتبار واقع كل الشعب ، ويقتضي من ثمة حياة كل الناس، وركز برنامج طرابلس على السياسة الداخلية للدولة الجزائرية وأعطى أهمية ودور كبير للوحدة الوطنية حيث اعتبرها بأنها ليست اتحاد دول الطبقة البرجوازية، إنما هي تأكيد الوحدة الشعب على أساس مبادئ الثورة الديمقراطية الشعبية، وأكد ميثاق طرابلس على ضرورة مواصلة هذه الوحدة مهمتها لإنجاز مهام المرحلة الجديدة، وكانت البرجوازية الوحيدة المهدد للوحدة الوطنية حسب تصور ميثاق طرابلس الذي رمز على ضرورة إعطاء مؤسسات الدولة مجالا ديمقراطيا، وحاول تجاوز الجانب النظري في ذلك العمل على تجسيد فعلي للديمقراطية في مختلف جوانب والمجالات الاجتماعية ومؤسسات الدولة، كما يظهر هذا التطور والتقدم في إعطاء البرنامج

[1] محمد العربي الزبيري وآخرون، المرجع السابق، 285.

للثورة الديمقراطية محتوى شعبيا [1] فقرته بإيجاد. والحصول على طليعة مثقفة تتكون من فلاحيين وشباب وعمال ثوريين لتسطير فكر سياسي واجتماعي يعكس مطامع الشعب، ومن الوسائل التي اعتمدها الميثاق لتحقيق والوصول الى أهدافه الداخلية تحويل جبهة التحرير الوطني إلى حزب ، وقد أخذ البعض في وصف هذا القرار بالقرار الخاطئ كونه استلهم من الإيديولوجية الأجنبية "دول أوروبا الشيوعية"، وهوما يتعارض حسب وجهة نظرهم ورأيهم مع مبدأ الشورى ومبدأ الحوار، في حين رأى أخرون بأن أهداف الاشتراكية كانت تقوم على حزب منظم واحد وان حزب جبهة التحرير الوطني ليس حزبا وفيا من النمط الشيوعي وإنما هو حزب مسواتي ديمقراطي مفتوح لكل الجزائريين [2]، ونحن نميل ونشير إلى الرأي الثاني على الأول لأن هذا الإجراء الذي اعتمده ميثاق طرابلس له ما يبرره، فطبيعة وأصل المرحلة كانت تتطلب إلى دعم وتشجيع الوحدة الوطنية عن طريق إيجاد حزب موحد يحظى بثقة الجماهير الشعبية، وبما أن جبهة التحرير الوطني ضمت في طياتها كل الطاقات الحية للشعب الجزائري وذهبت إلى صفوفها غدوة اتجاهات تمثل مذاهب وإيديولوجيات صقلتها في العزيمة والإرادة الثورية، فكان أمرا على الفكر الوطني ان يستثمر كل ذلك ويوظفه في تحقيق وكشف المرحلة الجديدة بتحويله جبهة التحرير الوطني إلى حزب سياسي، فغياب الحوار والشورى عن نظام الحزب له ما يفنده في ميثاق طرابلس، إذ ورد فيهذا المجال على الحزب ان يقوم على قاعدة ديمقراطية وهذا يتطلب عملا وانشغالا سياسيا متواصلا داخل الحزب بتعدد واختلاف اللقاءات بين القاعدة والقمة، أن السيادة لا تستطيع أن تفرض الخط السياسي للحزب بمفردها ومعناها بل تضعه انطلاقا من اقتراحات القاعدة فالتعبير الحر عن الانتقاد والآراء إطار منظمة الحزب هما من الحقوق السياسية لكل مناضل، بما أن الحزب هو المسؤول عن تنظيم وتسيير دواليب الحكم في الدولة.

فقد حرص البرنامج على تسلسله وتنظيمه تنظيما دقيقا فبين أنه لا يضم ولا يجمع إلا الذين يناضلون صالح الثورة الديمقراطية الشعبية ويبعد كل صفوفه عن تواجد إيديولوجي مبتعدا عن أهداف الثورة، ويفتح مجالاته واتجاهاته لكل الفئات الشعبية، وهكذا نلاحظ أن البرنامج اصبغ على هذه الوسيلة "الحزب" صبغة ثورية حتى يبتعد المشروع الإيديولوجي من الانحرافات التي تبعده عن المبادئ والقيم الثورية، وهوما يشكل استمرارا وامتدادا لمبادئ الحركة

---

[1] نفسه، ص - ص 286-288

[2] محمد العربي الزبيري و آخرون، المرجع السابق، ص ص، 289 290.

الوطنية والبرامج السابقة للثورة التحريرية ، أمام السياسة الخارجية للدولة الجزائرية بالنسبة لميثاق طرابلس مبنية على الأيديولوجية الوطنية، وتعتمد على أهداف نشطة وحيوية على المستوى الإقليمي والعالمي والإنساني وفي هذا الإطار جاء التأكيد على ضرورة محاربة والقضاء على الاستعمار والإمبريالية تحد هذه السياسة التعبير عنها في تأييد ودعم كل حركات التحرر وستعمل الجزائر المستقلة [1] مساعدة كل الشعوب التي تناضل وتجارب فعلا للاستقلال وتحرير بلدها، ويعبر الإعلان صراحة في ميثاق طرابلس عن محاربة الاستعمار والإمبريالية في العالم والثورة التحريرية قد حققت مهمة التحرير عن تسجيل الصبغة الإنسانية والثورية في أيديولوجية الثورة الجزائرية التحريرية كما يشير إلى الوقت نفسه تمسك الفكر الوطني بمبادئ وقيم وأهداف الحركة الوطنية والثورة التحريرية ، ولتأكيد البعد الإقليمي للثورة وتوظيف هذا البعد فيتسيطر سياسة الخارجية وتتحصل على أهداف استراتيجية للدولة الجزائرية المستقلة، حيث أوصى البرنامج بتأييد حركات النضال من أجل الوحدة والتشجيع على وضع تقدير صحيح لمقتضيات تحقيق الوحدة والترابط في الوطن العربي والمغرب الكبير وإفريقيا عن طريق الحركات المستقبلية والمنظمات الجماهيرية وتنفيذ المشاريع الاقتصادية المشتركة والسياسة الخارجية المبنية على محور التشاور والمساعدة الكلية في القضاء ومحاربة الإمبريالية [2]، ثم بقيت عراقيل وصعوبات الانتقال وإرساء نظام سياسي جديد من صلاحية الحكومة، فكانت شروط الإنجازات سيئة، والمشاركة في النقاشات والجوالات الغير متكافئة.[3]

وفوق هذا عملت السياسة الخارجية على تحقيق التضامن والتعاون الدوليين، إذ ورد في هذا المجال" ان التعاون الدولي أمر مؤكد لاستعمال كل المصادر المادية والبشرية من أجل تحقيق التقدم والسلام لذلك يجب تعبئة الجماهير ضد الإمبريالية تعبئة دائمة لدعم وكسب الروابط مع بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية، وتطور وتقدم المبادلات في كل الميادين والمجالات مع البلدان الاشتراكية وإقامة علاقات وروابط مع كل الدول من أجل الاحترام المتبادل، وهكذا كانت الجزائر قادرة على الإسهام بطريقة إيجابية في مقاومة السباق نحو التسلح والتجارب النووية، كما أنها ستساعد على تصفية والقضاء على الأحلاف العسكرية والقواعد الأجنبية، وجاء من خلال هذا النص ان الفكر الوطني قد اكتشف حلول كفاحه ضد الاستعمار الفرنسي ذلك التعاون الذي كان

---

[1] نفسه، صص 286 - 291.

[2] محمد العربي الزبيري وآخرون، المرجع السابق، ص ص 292 ،293

[3] محمد حربي، المصدر السابق، ص 271.

جليا ومنتشرا بين أعضاء الكتلة الاستعمارية [1]من أجل تأكيد على ضرورة إحداث التضامن والتكافل بين حركات التحرر في أفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية، وأكد تطور سجله البرنامج على تحقيق السلم والتقدم العالميين مبينا الطرق المختصة بتحقيق التقدم، وقد جاء عرض هذه الطرق في شكل كامل وعميق بين ذلك إطلاع الفكر الوطني على وقائع العلاقات الدولية وإدراكه الفاسد الذي يعمل على القضاء بين العلاقات.

وكما لاحظنا أن الميثاق ربط مبدأ السلم بمبدأ التقدم والازدهار لأن التقدم العالمي لا يتحقق إلا في جو من السلام [2]، لأن السلام بدون التطور والتقدم العالميين قد يجعل الأمن العالمي معرضا للهلاك وهذه العلاقة الجدلية بين القادم والسلم العالميين يبدوا ان الفكر الوطني فهمها جيدا وهوما يعد تطورا وتقدما في البعد العالمي أيديولوجية الثورة الجزائرية.[3]

وجاهد المكلفون بتدوين مشروع البرنامج المجتمعون في حمامات وتونس إلى تقسيم الأعمال، فكل رضا مالك ومصطفى الأشرف بتحديد طبيعة الثورة الجزائرية، ومحمد بن يحيى ومحمد حربي بترسيخ المظاهر الكبرى للسياسة الاقتصادية والاجتماعية والسياسة الخارجية اما العمل بتأكيد بناء الحزب فوقع على عبد المالك تمام، كان أمام اللجنة بقدر عشرة أيام لإنجاز خدماتها ومحتواها ، وهي لم تتحصل على أي توجيه من الحكومة ولم تنقل إليها وجهات نظر الولايات وفيدرالية فرنسا، حيث وضعت تحت تصرفها تقارير محمدي السعيد وقايد احمد وبن بلة وخيضر وبيطاط.[4]

فأكد البيان ان ميثاق طرابلس قد عمل على ابتكار الوسائل المتعلقة بتحقيق الوحدة المنشورة "الإفريقية والعربية" وهوما يعتبر تأكيدا لأطروحات الفكر الوطني الوحدوي عموما[5]، حيث حدث درس نصوص المقررين مباشرة في جلسة بكل الأعضاء، وكان واحد يقرأ نصه ليعرف ملاحظات زملائه.

أما النصف الأكبر من الإنجاز فوقع على الأشرف ورضا مالك وحربي، ولم يشارك بن يحيى المريض، إلا في مناقشات في الجلسات بكامل الأعضاء، وقد جرى رفض نص تمام بكامله بسبب " نقصه وقلة وصفه " حسب تقرير اللجنة وأعادت كتابته محمد حربي على ضوء ملاحظات المقررين،

---

[1] محمد العربي الزبيري وآخرون، المرجع السابق، ص 292

[2] محمد العربي الزبيري و آخرون ، ص 292

[3] نفسه، ص 292.

[4] محمد حربي، المصدر السابق، ص 271.

[5] محمد العربي الزبيري وآخرون، المرجع السابق، ص 293.

بعد اختتام الأعمال، وألحق كما هو البرنامج منذ مناقشة الأعمال، لاحظ جميع المقررين ان جبهة التحرير الوطني غير قادرة عن ضمان مواصلة الثورة واعتبروا ان من الضروري إصلاحها ، واعتبروا أن التمايز سيكمل بصورة آلية على قاعدة البرنامج اما بن بلة فأعتبر ان إعادة سلسلة وترتيب جبهة التحرير الوطني يجب أن تتم فورا وتوفيرها بمكتب سياسي يضع تحت سلطته كلا من جبهة التحرير والهيئة التنفيذية المؤقتة.[1]

إن الشعب الجزائري افتك وحدته الوطنية من جديد ومسها في عمق الإنجاز المباشر ضد الاستعمار فظهر صفوفه من التعصب القديم للأحزاب والجماعات وتغلب على الانقسامات التي حصل منها الاحتلال الفرنسي نظاما سياسيا، حيث عملت وحدة الكفاح الذي سلبه الاستعمار يكتشف نفسه من جديد كوحدة، وتفتقت كل طاقاته الكامنة، فربطت حاضرة بالكفاح وأتمت إلى النهاية المجهود الذي وقعت في طريقه الصعوبات لتحقيق الاستقلال والسيادة الوطنية.[2]

وعمل تحريم الجماهير الشعبية على زعزعة البناء الاستعماري وقوص المبادئ التي تقوم عليه نظمه الرجعية وسرعته بتحطيم المعتقدات الباطلة والهياكل الباقية من النظام الإقطاعي كانت تقوم بتعطيل وعرقلة تطور المجتمع الجزائري، وعملت الحرب الاستعمارية التي خاضتها فرنسا ضد الشعب الجزائري على أخذ طابع عملية القتل الحقيقي، وأرسلت جيش استعماري كبير إلى الجزائر، وكان هذا الجيش، وكان هذا الجيش المجهز بأحدث وسائل التدمير والقتل والاغتيال تسانده إدارة استعمارية قوية يساعده في عمليات القمعية والرهب والخوف والإرهاب والتقتيل والإبادة الجماعية المستوطنون الفرنسيون بالجزائر وكانت ضربات هذا الجيش متجهة خاصة ضد السكان المدنيين العزل وإلى جيش التحرير الوطني الجزائري[3]

2 - القرارات الإقتصادية:

أكد ميثاق طرابلس على ضرورة انجاز سياسة زراعية وتصنيعية لا تؤدي إلى تشكل برجوازية محلية، تستند إلى القطاع الكلي اما القطاع الخاص فكان خاضعا للرقابة.

أ- الاشتراكية:

---

[1] محمد حربي، المصدر السابق، ص 271.

[2] المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، النصوص الأساسية لثورة اول نوفمبر 1954م نداء اول نوفمبر، مؤتمر اليونان، مؤتمر طرابلس، تصدير: عبد العزيز بوتفليقة، منشورات anep، الجزائر، 2008م، ص 52.

[3] نفسه، ص 53.

حسب رأي محمد حربي استعمل كلمة الاشتراكية في برنامج طرابلس بناء على اقتراح من علي هارون حيث اشير الى ان تعبير الاشتراكية ظهر اول مرة في النصوص الرسمية الجبهة في ميثاق الجزائر سنة 1964م، وفي الواقع نجد ميثاق طرابلس، تعتبر التشييد الواعي للبلاد وتحديد الثورة الديمقراطية الشعبية في إطار المبادئ والقيم الاشتراكية وسلطة من طرف الشعب، كان ذلك في يد العداء ضد الليبرالية البرجوازية حيث تم إقرار التشييد في إطار المبادئ الاشتراكية.[1]

ب- الحزب:

اعترضت اللجنة على اقتراح بن بلة الذي يتمثل في إقرار مبدأ الأحادية الحزبية في البرنامج اي الحزب الواحد، ولكن الأحادية تستنتج من الدور الفائز الذي اسنده البرنامج إلى الحزب في علاقته مع الدولة

د- الشعبوية:

عمل برنامج طرابلس من أوله إلى آخره بهذه الإيديولوجية وخاصة العلامة والسمة الأولى للشعبوية، الحاضرة والدائمة باستقرار وقوة على امتداد النص كله [2]: « تمجيد الشعب وتقديسه في تقييم الماضي ، نجد هناك انتقادات ضد قيادة الجبهة، إثارة كبيرة وضخمة لخصال القاعدة الجماهيرية ومجهوداتها الثورية فالشعب يتميز بظروفه المادية البسيطة وأحيانا السيئة، وتأكلها في الأرض الجزائرية والهوية الوطنية، يكاد يكون منزها ومسعدا عن العيوب، ولا سيما الفلاحيين من سكان الأرياف، الذين يمثلون بالمعنى الأنف الذكر الشعب الحقيقي»[3]

ومن ضمن المهام الاقتصادية للثورة الديمقراطية الشعبية فيما يلي:

أ- الثورة الزراعية: تتوقف الثورة الزراعية على القيام بثورة في الحياة الريفية التي لها مهمة أساسية ذات جوانب ثلاثة متكاملة: إصلاح زراعي، تحديث فلاحي، المحافظة على الثروة العقارية.

ب- تطوير المنشآت "دعائم الاقتصاد":

لقد وضعت الطرقات وشبكة السكك الحديدية في الجزائر حسب المقتضيات الإقتصادية والإستراتيجية للإستعمار، حيث تم فتح طرق قروية لتسهيل العمليات والإنجازات التي تقوم بها

---

[1] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 105.

[2] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 105..

[3] نفسه، ص 106.

القوات الفرنسية من أجل الدخول إلى الأماكن النائية، وسوف تكون هذه الشبكة رمز تطور منشآت ملائمة لتطوير المبادلات والقضاء على كل ما يعترض توسيع سوق المنتوجات الفلاحية والأسواق الداخلية، حيث تهدف سياسة الحزب إلى:

- تأميم وسائل النقل.

- تجديد شبكات الطرق وتحسين السكك الحديدية.

- إنشاء مواصلات برية بين الطرق الكبرى والأسواق القروية.[1]

ج - تأميم القرض والتجارة الخارجية:

ويفرض تأمين القرض والتجارة من جهته:

- تأميم شركات التأمين.

- تأميم المصاريف.

د- تأميم الثروات المعدنية والطاقة: يعمل هذا التأميم على تشكيل هدفا حبيت يجب تحقيقه طوال الحياة، اما الآن يجب على الحزب ان يقوم على:

- توسيع سكة الكهرباء والغاز إلى المراكز الريفية.

- تكوين تقنيين ومهندسين في كل مستويات حسب مشروع يؤهل البلاد إلى أن تشرف بنفسها على الثروات المعدنية والطاقة.[2]

ذ- التصنيع:

لا يمكن الوصول إلى تحقيق الاقتصاد الفلاحي وتعبئة الجماهير إلا بالاعتماد على قاعدة اقتصادية وتقنية محددة تكون نتيجة للتقدم المحقق في ميدان الصناعة.

3 - القرارات الاجتماعية والثقافية:

في المجال الاجتماعي عمل البرنامج على التوصية بمحو الأمية، وبتأميم الطبابة ومجانية العناية الطبية والاختلاط داخل جبهة التحرير الوطني وتحرير المرأة، حيث اعترف بحق اضراب

---

[1] النصوص الأساسية لثورة اول نوفمبر، المصدر السابق، صص، 89 -93.

[2] نفسه، ص ص 93 94.

العمال الجزائريين بما فيه من منشآت الدولة، اما السياسة الخارجية فبقيت قائمة على مبادئ عدم الانحياز[1]، يجب إيجاد العمل للكبار "البالغين" وتعليم الأطفال وتنظيم ومقاومة والقضاء على المرض والجوع وإرجاع طعم الحياة بإعادة بناء ما تحطم على نطاق كبير.[2]

إن تحقيق المطامح الاجتماعية للجماهير أدت إلى:

أ - رفع المستوى المعيشي:

من خلال القضاء على البطالة وتحقيق التقدم والإبتعاد عن مظاهر الترف والأشراف وتبذير أموال الدولة والمصاريف والمرتبات المدهشة والمثيرة حتى تصبح انطلاقة الجماهير وتعبئتها من خصائص الحياة في البلاد.[3]

ب - محو الأمية وتطوير الثقافة الوطنية:

قبل اندلاع ثورة فاتح نوفمبر كان الشعب الجزائري متعلق بالقيم الوطنية في إطار الحضارة العربية الإسلامية التي ادت الى خلق المدراس الحرة وصيانتها رغم الاضطهادات الصادرة من طرف الإدارة الفرنسية، ولكي تكون الثقافة في متناول أفراد شعبنا يجب أن تتطلب:

- التعريب التدريجي للتعليم اعتمادا على أسس وقيم علمية واستعادة الثقافة الوطنية.

- المحافظة على التراث الوطني للثقافة الشعبية.

- توسيع النظام المدرسي بدخول الكل إلى كل مستويات التعليم.

- توسيع وسائل التربية الجماهيرية وتعبئة كافة وجميع المنظمات الوطنية للقضاء على الأمية وتعليم القراءة والكتابة لكل المواطنين.

ج - السكن:

ضاعفت الحرب ظاهرة الركود الإقتصاديوالإجتماعي للمجتمع الريفي وفوضى التوطين للسكان، حيث رسختها طوال الحياة في البلاد بتجميع ملونين من الفلاحين، وعليه يجب على الحزب

---

[1] محمد حربي، المصدر السابق، ص 274.

[2] أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص 273.

[3] النصوص الأساسية لثورة اول نوفمبر، المصدر السابق، ص 95.

أن يتخذ الإجراءات اللازمة للإسكان ومن الضروري أن تتم المصادقة في المدن على تنظيم قطاع التأجير وطريقة إستعمال المساكن.[1]

د- الصحة العامة:

يجب توفير الطب والمنشآت الصحية لضمان مجانية العلاج لكافة الناس، ويتم هذا التأميم وفي الأسس والمبادئ التالية:

- إنشاء وتطوير مصلحة وطنية للصحة تتكفل بكل المستشفيات والمنشآت الصحية.

- تنظيم حملات بمساعدة المنظمات الجماهيرية والجيش لمحاربة الأوبئة والقضاء على الأمراض المعدية ولتطوير الحالة الصحية وتحسينها.

- تكوين الإطارات الطبية والصحية في إطار مشروع التنمية.

ي- تحرير المرأة:

إن مشاركة المرأة في كفاح التحرير أدى بها إلى محاربة الكابوس القديم الذي كان يحيط بها، ينبغي للحزب ان يقصي على كل عوائق وعراقيل تطور المرأة وأن يدعم عمل المنظمات النسوية، وبشوف يكون إنجازات عمل الحزب ناجحا في هذا المجال، ولن ننسى أن مجتمعنا لا يزال إلى يومنا هذا لديه تفكير سلبي لدى المرأة وعجزها.[2]

وتتمثل أهداف السياسة الاجتماعية لميثاق طرابلس فيما يلي:

- تحسين الظروف المعيشية بالقضاء على البطالة الاجتماعية.

- محو الأمية عن طريق توسيع وتعليم القراءة والكتابة لكل المواطنين.

- ضمان توفير الصحة العامة بتأميم الطب والمنشآت الصحية لضمان مجانية العلاج.[3]

- تحرير المرأة وتطويرها وذلك بمحاربة المعتقدات الرجعية والأحكام الإجتماعية المسبقة بخصوص المرأة واشراكها إشراكا تامافي تسيير الشؤون العامة و السماح لها بتولي مسؤوليات حزبية.

---

[1] نفسه، ص ص 96 97.

[2] النصوص الأساسية لثورة اول نوفمبر، المصدر السابق، ص ص، 97 98 .

[3] محمد العربي الزبيري وآخرون، المرجع السابق، ص 296.

- توفير وتطوير السكن بإتخاذ التدابير المستعجلة للإسكان والمصادقة في المدن على تنظيم القطاع.[1]

سيتم تشكيل هياكل نظامية جديدة وتعيين أجهزة قيادية اللجنة، المكتب السياسي والدعوة لمشاركة المنظمات الوطنية لما فيها الحركة العمالية ز المنظمات النائية والشبابية لا سيما أنها كانت ذات نفعا للثورة [2]، أن خلق الفكر السياسي والإجتماعي تغذيه مبادئ وقيم علمية حيث تبين لنا أهمية إحداث تصور جديد للثقافة وتكون الثقاقة الجزائرية ثقافة وطنية وثورية وعلمية من خلال:

- تساهم في إعطاء اللغة العربية كثقافة وطنية المعبرة عن القيم الثقافية لبلادنا كرامتها وتطورها كلغة حضارة، لذلك فإنها سوف تعيد بناء التراث الوطني وتقييمه والتعريف بنشأته وإنسانيته، حيث أنها ستساهم بوصفها ثقافة ثورية في عمل تصفية الشعب من مخلفات الإقطاع والخرافات المعادية للمجتمع والعادات الفكرية والتقليدية.

وتعتبر الثقافة الجزائرية ثقافة علنية في أبعادها ووسائلها يجب أن تحدد حسب طابعها ومجالاتها العقلانية وتجهيزها التقني وروح البحث التي تنشطها وانتشارها المنهجي الكلي على كل مستويات المجتمع [3]، لخص ميثاق طرابلس نظرته للسياسة الثقافية أنها ثقافة وطنية وعلمية وثورية ، بدورها كثقافة وطنية تتمثل في:

- إعطاء اللغة العربية كرامتها ونجاعتها المعبرة الحقيقية عن المبادئ الثقافية لمجتمعنا، وأنها ستعيد بناء التراث الوطني والتعريف بإنسانيته وتقييم حياته الفكرية وتربية الشعور الوطني وأنها ستساهم في تحرير الشعب من مخلفات الإقطاع والخرافات، فالثقافة الجزائرية ثقافة علمية في وسائلها وأبعاده ويحب التذكير هنا بأن الفلاحين سوف يستفيدون من رفع المستوى الثقافي.[4]

خلاصة الفصل:

وخلاصة القول أن مؤتمر طرابلس قد سعى إلى وضع مختلف التحليلات السياسية والاقتصادية لبناء دولة جزائرية مستقلة.

---

[1] نفسه، ص 297.

[2] سعد دحلب، المصدر السابق، ص 171.

[3] النصوص الأساسية لثورة اول نوفمبر، المصدر السابق، ص ص، 80 81.

[4] محمد العربي الزبيري وآخرون، المرجع السابق، ص ص، 287 289.

الفصل الثاني: التوجهات السياسية والاقتصادية للدولة الجزائرية المستقلة في عهد احمد بن بلة 1962 -1965م

المبحث الأول: التعريف بشخصية أحمد بن بلة

1 - المولد والنشأة

2 - نشاط أحمد بن بلة في الحركة الوطنية

3 - نشاط أحمد بن بلة في الثورة الجزائرية

4 - وفاته

المبحث الثاني: تطور السياسة الجزائرية في عهد الرئيس أحمد بن بلة 1962-1965م

1 - السياسة الداخلية للجزائر في عهد الرئيس أحمد بن بلة

2 - السياسة الخارجية للجزائر في عهد الرئيس أحمد بن بلة

المبحث الثالث: التوجهات الاقتصادية في الجزائر في الرئيس عهد أحمد بن بلة

1 - الزراعة

2 - الصناعة

3 -التجارة

المبحث الرابع: نهاية حكم الرئيس احمد بن بلة

تمهيد:

أما في هذا الفصل سنتطرق إلى الفترة الممتدة من 1962-1965 وهي فترة الرئيس الراحل أحمد بن بلة وما قام به من إصلاحات سياسية واقتصادية في إطار ما يعرف بالتوجه الاشتراكي.

بعد عقد مؤتمر طرابلس 1962 م، ووضع النقاط الأساسية لبناء الدولة الجزائرية المستقلة ومع انتهاء أزمة صائفة 1962م تأسست أول حكومة الجمهورية الجزائرية المستقلة في 28 ديسمبر 1962 م،تم انتخاب احمد بن بلة رئيسا للجمهورية الجزائرية المستقلة قام بوضع برنامج هدفه إعادة الاعتبار للدولة الجزائرية وإعادة بناء سياسة واقتصاد للبلاد ضمن توجهها الاشتراكي والعمل على ربط العلاقات بالخارج.

المبحث الأول: التعريف بشخصية أحمد بن بلة

1- المولد والنشأة:

ولد أحمد بن بلة في 25 ديسمبر 1918 في مغنية[1]، وسط عائلة من صغار الفلاحين [2]،من ام وأب مراكشيين ابوه مبارك بن محجوب ووالدته فاطمة ويذكر بن بلة في مذكراته أن والده قام بتزوير تاريخ ميلاده لكي يتمكن من الالتحاق من تأدية من امتحان الشهادة الابتدائية [3]، ويذكر بن يوسف بن خدة في كتابه جذور اول نوفمبر 1954م، (محضر الاستماع لأحمد بن بلة) حيث يقول احمد بن بلة: اسمي احمد بن بلة بن محمد بن مبارك ولدت يوم 25 ديسمبر 1916 في مدينة مغنية عمالة وهران دائرة تلمسان ابن مبارك بن محجوب وعديمة اللقب فاطمة بنت الحاج [4]ولد وسط أسرة محافظة على تعاليم الدين الإسلامي خلال فترة الاحتلال الفرنسي وكان لهذه الاسرة الفصل الكبير والأثر في تكوين حياة احمد بن بلة [5]،تلقى تعليمه الابتدائي ثم تعليمه الثانوي في مدينة تلمسان[6]نشأ احمد بن بلة وسط أسرة فلاحية من صغار المزارعين.[7]

فلقد كان والده فلاحا يملك قطة أرض صغيرة مساحتها حوالي 30 هكتار تبعد عن مغنية بحوالي 30 كلم وكانت أرضا فقيرة لا تحتوي على الماء مما جعل والده يتجه إلى التجارة للحصول على القوت اليومي وكانت أسرة احمد بن بلة تتكون من أربعة إخوة [8] أخاه الأكبر عمرا توفي في كتيبة المدفعية الجزائرية وأخوه الثاني عبد القادر والثالث رحال أما الرابع اسمه وسيني سمي على اسم والي صالح بمغنية

وافت المنية جميع إخوانه ويذكر بن بلة أنه الوحيد الذي بقي على قيد الحياة [9] درس باللغة الفرنسية بمغنية بالمدرسة الابتدائية وكان يعاني معاناة شديدة من التمييز العنصري من قبل

---

[1] عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962، ترجمة عالم مختار، دار القصبة للنشر،الجزائر،2007 م، ص 66.

[2] محمد حربي، المصدر السابق، ص، 186

[3] روبير ميرل، مذكرات أحمد بن بلة، ترجمة: العفيف الأخضر، دار الأدب للنشر، بيروت، دت، ص، 31

[4] بن يوسف بن خدة، جذور اول نوفمبر 1954، ترجمة: مسعود الحاج، ط 2، مؤسسة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2012 م ص 500

[5] احمد منصور، الرئيس أحمد بن بلة يكشف أسرار عن ثورة الجزائر، دار الأصالة، الجزائر، 2009م، ص -ص، 16-40

[6] عبد الفتاح أبوعيشة، موسوعة القادة السياسيين عرب وأجانب، دار أسامة للنشر والتوزيع، د ب، 2002م، ص 11.

[7] Mohammed Harbi ,1954 la guerre commence en Algérie, édition complex , 1998 ,p 189.

[8] روبير ميرل، المصدر السابق، ص ص، 31 32.

[9] نفسه، ص 33.

الأساتذة كونه مسلما، واعتبر نفسه معزولا جراء بعده عن أهله وكان مهتما أيضا بالرياضة، وفي سنة 1934 م اجتاز احمد بن بلة امتحانا رسل فيه مما جعله يترك الدراسة [1]،ولقد كان احمد بن بلة [2]بالنسبة للجيل الذي ينتمي إليه صورة كبيرة تثير كل من عرفه.[3]

أجبر أحمد بن بلة على أداء الخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي عامي 1939 - 1940 احترف خلالها كرة القدم في فريق اولمبيك مارسيليا [4]وشارك في معركة كاسيني في إطار الوحدات المجندة لشمال إفريقيا [5] وعمل جنديا بالجيش الفرنسي قبل التحاقه بالعمل الوطني داخل الحركة الوطنية [6] وكان من المتأثرين بمجازر الثامن من ماي 1945 م وانظم إلى الحزب الرئيسي المؤيد الاستقلال.[7]

2- نشاط احمد بن بلة خلال الحركة الوطنية:

شارك احمد بن بلة في الحرب العالمية الثانية إلى جانب الفرنسيين ضد النازيين وبعد هذه الحرب وأحداث الثامن من ماي 1945 م تيقن أحمد بن بلة وكثير من رفقائه انه ما أخذ بالقوة لا يسترجع إلا بالقوة [8]،انظم بن بلة إلى حزب الشعب وذلك بعد الحرب العالمية الثانية [9]برئاسة مصالي الحاج وتعد مذبحة 8 ماي 1945م من أقوى الأسباب التي جعلت بن بلة يقبل فكرة المقاومة المسلحة وخوض حرب التحرير [10]، وعند عودته إلى الجزائر وحل بمغنية طلب منه ابناء وطنه ان يسجل اسمه في قائمة الانتخابات البلدية أكتوبر 1947 م [11]،حيث لم ينظم لحزب الشعب بصفة رسمية إلا بعد تسريحه من الخدمة العسكرية خاصة بعد حل الأحزاب الوطنية ومن بينهم حركة

---

(1) روبير ميرل ، المصدر السابق ، ص ص ، 33 34.

(2) ينظر الملحق رقم 04 صورة لأحمد بن بلة، الحسين محمد الشريف، عناصر الذاكرة، دار القصبة، دت، ص 03.

(3) محمد خليفة، أحمد بن بلة حديث معرفي شامل، دار الوحدة، بيروت، 1985م، ص 09

(4) سميحة دري، التوجه القومي في نضال أحمد بن بلة، مجلة المعارف، عدد20، جامعة المسيلة، جوان 2016م، ص 145

(5) فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية،ج1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، دت، ص 347

(6) بسام العسلي، نهج الثورة الجزائرية الصراع السياسي، دار النفائس، لبنان، 2010م، ص192

(7) Ben jamin stora , la guerre d'Algérie, édition miral,France, 2005, p21.

(8) احمد منصور، المصدر السابق، ص ص، 54 55.

(9) محمد حربي، سنوات المخاض، المصدر السابق، ص 186.

(10) احمد المسلماني، امة في خطر الدين والسياسة في العالم العربي، دار الشروق، 2019 م، ص 200.

(11) محمد عباس، خصومات تاريخية، دار هومه الطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010م،ص 124

أحباب البيان والحرية في وقت كان أغلب مسؤولي حزب الشعب الجزائري لا يزال محظورا ولم ينفتح نشاط هذا الحزب.

ولعل النشاط السياسي لأحمد بن بلة في تلك الفترة لم يكن علنا إنما كان سريا.[1]

أصبح حزب الشعب الجزائري بعد صدور قانون العفو العام وعودة النشاط السياسي "الحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية بعد الإفراج عن مصالي الحاج وجاء تغيير اسم الحزب للمشاركة في الانتخابات ويعتبر حزب ح ا ح د استمرارا لحزب الشعب الجزائري تحت غطاء جديد وبعد مرور الكثير من الأحداث تم عقد مؤتمر للحركة فيفري 1947م والذي تمخض عنه ميلاد المنظمة الشبه عسكرية تجاوبا مع مطالب الجناح الثوري بدأ يتغلغل داخل الحزب والمتمثل في أولئك الشباب الذين سيوقدوا نار الثورة المسلحة [2]، ويذكر محمد بوضياف ان بعد ستة أشهر تم تشكيل المنظمة الخاصة في ربيع 1948م، أسندت القيادة إلى أركان وطني بتشكيل من منسق محمد بلوزداد ومسؤول سياسي متمثل في حسين آيت أحمد ومسؤولي عمالات (عمالة وهران بقيادة أحمد بن بلة) ..... الخ، هنا برز نشاط أحمد بن بلة [3]

ولقد ذكر بن بلة أنه تم تعيينه مسؤولا عن التنظيم السياسي للحزب وفي الوقت نفسه مسؤولا عن المنظمة الخاصة خلفا لحسين آيت أحمد[4] الذي استبعد بسبب الأزمة البربرية [5]

أقترح على احمد بن بلة فكرة الهجوم على مركز البريد للحصول على الأموال من أجل توفير الدعم المادي والمصاريف اللازمة لمواصلة نشاط المنظمة الخاصة وكان مركز بريد وهران هو الاقتراح الذي وافق عليه احمد بن بلة وحسيت آيت احمد والقيادة الغربية للمنظمة الخاصة [6]، هذا الهجوم نفذته مجموعة مؤلفة من سوداني بوجمعة، بلحاج بوشعيب، محمد خيضر واحمد بن بلة وعمر

---

[1] مصطفى أوعامري، أضواء على النشاط الوطني لأحمد بن بلة ما بين 1946 -1950 م، مجلة قرطاس للدراسات الحضارية والفكرية، مجلد 10، عدد 2، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، 2012م، ص 12

[2] يوشيخي الشيخ، الحركة الوطنية والثورة الجزائرية 1954-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018 م، ص -ص 243-251 .

[3] محمد بوضياف، التحضير لأول نوفمبر، تقديم عيسى بوضياف، ط1،، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2010 م، ص 20.

[4] حسين آيت أحمد، مواليد 1926 م، عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1956-1962 ووزيرا في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958-1962، للمزيد ينظر عاشور شرفي، المرجع السابق، ص 55.

[5] روبير ميرل، المصدر السابق، ص 81.

[6] العرافي ابراهيمي وعبد الوهاب شلالي،محمد خيضر ودوره في إنجاح الهجوم على بريد وهران 5 أبريل 1949،مجلد 15، عدد 01، مجلة أفاق علمية، 16 فيفري 2023م، ص 171.

حداد وعن هذا العملية تذكر الاستعلامات الفرنسية أن في 05 أبريل 1949م على الساعة السادسة صباحا إن مركز البريد بوهران تمت مهاجمته من قبل عناصر ملثمة ومسلحة استحوذوا على 3 ملايين فرنك.[1]

اعتقال احمد بن بلة:

بعد اعتقال احمد بن بلة المسؤول الأول عن المنظمة الخاصة على مستوى غرب البلاد والرجل الثاني في قيادة أركانها الوطنية أكبر إنجاز أمني حققته مصالح الأمن الاستعماري حيث انتزعت منه معلومات مهمة للغاية عن هيكلة تنظيم شبه ثوري وتسليحه غرب البلاد [2] ويذكر أحمد مهساس ان المنظمة الخاصة تم التخلي عنها لمواجهة مصيرها المحتوم وترك مناضيليها تحت وطأة القمع البوليسي ولم يكن بن بلة المسؤول الوطني للمنظمة الخاصة على اتصال بالحزب فكان من بين أواخر المعتقلين[3]، ففي 10 ماي 1950 انتقلت شرطة الاستعلامات العامة لمدينة الجزائر القائد أحمد بن بلة الذي كان محل بحث ومتابعة منذ عام 1949م بتهمة المشاركة في عملية السطو على مركز بريد وهران.

إضافة إلى ذلك ان نشاط أحمد بن بلة لم يقتصر على الداخل فقط بل كانت له تحركات خارجية منها الانتقال إلى تونس.

التحق أحمد بن بلة بالوفد الخارجي بعد فراره من سجن البليدة 1952م إلى القاهرة سنة 1953 م، واستمر في نشاطه الوطني التحرري إلى غاية إندلاع الثورة التحريرية 1954م.[4]

3 - نشاط أحمد بن بلة خلال الثورة التحريرية 1954-1962م

يعتبر احمد بن بلة من أهم أعلام الجزائر، ومن أبرز الشخصيات التاريخية التي كان لها الأثر في التحضير وتفجير الثورة الجزائرية.[5]

---

[1] مصطفى أوعامري ، المرجع السابق ، ص 15.

[2] عبد الوهاب شلالي، المنظمة الخاصة ومؤامرة تبسة دراسة تاريخية موثقة، ط1، البدر الساطع للطباعة والنشر، الجزائر، 2016 م، ص 11.

[3] احمد مهساس، الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، ترجمة: الحاج مسعود مسعود ومحمد عباس، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2002م، ص 333.

[4] عبد الوهاب شلالي، المرجع السابق، ص 171.

[5] يوسف مناصرية، دراسات وأبحاث حول الثورة التحريرية 1954-1962م، دار هومه، الجزائر،2013 م، ص 207.

كما يعتبر آخر الملتحقين بالقاهرة وذلك سنة 1953م بعد فراره من سجن البليدة سنة 1952[1]م لوضع اهتمامه الثوري على سكة توجهي جمال عبد الناصر وعبد الكريم الخطابي اللذين كانوا من طليعة القوميين العرب رافعين علنا لواء المواجهة المسلحة في وجه الاستعمار الفرنسي في أقطار المغرب العربي منتظرا منهما في ذات الحين الدعم المادي واللوجيستيكي والعطاء السياسي له لدفع الوضع في الجزائر نحو رغبتهما الإيديولوجية لذلك ارتمى احمد بن بلة منذ أيامه الأولى بالقاهرة في حضن مشروع عبد الكريم الخطابي المسلح في كل أقطار المغرب العربي تماشيا مع جهود محمد بوضياف في الداخل.[2]

التحق أحمد بن بلة إلى جانب كلا من محمد خيضر وحسين آيت أحمد [3] ولقد أسندت إليه مهمة تجنيد الجزائريين وسعى أيضا على عملية نقل السلاح من القاهرة إلى أرض الوطن لا سيما أن أغلب وسائل نقل السلاح كانت معدومة تلك الفترة [4] حيث نادى أحمد بن بلة رفقة زملائه بالقاهرة لتقديم يد العون وخدمة مصالح الشعب الجزائري ولقد استجابت القاهرة إلى ندائهم، وفتحت كل منافذها لبن بلة وزملائه وبدأت معالم الكفاح المسلح تظهر لا سيما بعد المجازر التي حدثت في سطيف التي أثرت في بن بلة لمواصلة الكفاح ضد الاستعمار.[5]

لقد كان احمد بن بلة من أهم أعلام الجزائريين المعاصرين ومن أبرز الشخصيات التاريخية التي كان لها دورا كبير في التحضير وتفجير الثورة الجزائرية 1 نوفمبر 1954م.[6]

ويذكر أن بن بلة قد أجرى اجتماعا مع هيئة الأركان للمنظمة الخاصة واتفقوا على ضرورة تفجير ثورة 1954م، وبعد اجتماع لجنة 22 وتعيين قيادة في الداخل وهم: العربي بن مهيدي، مصطفى بن

---

[1] محمد خليفة، المرجع السابق، ص ص، 199 200.

[2] محمد خيشان، أحمد بن بلة بالقاهرة 1952 -1954 م، مجلد 22، عدد 1، مجلة الدراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية، 2022م، ص 170.

[3] عفرون محرز، ملحمة الجزائر المصورة من ماسينيسا الى 5 جويلية 1962م، ترجمة: مسعود حاج مسعود، دار هومه، الجزائر، 2013، ص 188.

[4] أحمد منصور، المصدر السابق، صص 96 -99.

[5] عمرو أحمد عمرو وعبد الرؤوف احمد عمرو، أحمد بن بلة إبن شمال إفريقيا، دار القومية، دت، ص ص، 39 40.

[6] يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص 207 .

بولعيد رابح بيطاط، كريم بلقاسم، ديدوش مراد والوفد الخارجي محمد خيضر، حسين آيت أحمد، أحمد بن بلة اما محمد بوضياف هو المنسق بين الداخل والخارج.[1]

سعى بن بلة جاهدا لنقل السلاح من خارج البلاد إلى داخلها بأساليب مختلفة [2]، وعند إتخاذ القرار النهائي بخصوص الشروع في الكفاح المسلح 1 نوفمبر 1954م، فقد تم تكليف الوفد الخارجي بما فيهم أحمد بن بلة بإعلان الثورة في الوسط الخارجي من طرف محمد بوضياف [3]،وبعد إستقرار احمد بن بلة بالقاهرة أوكلت له مهمة التسليح وتأطير الثورة الجزائرية بالرجال وتجنيد الطلبة ودعوتهم إلى التدريب في المدارس العسكرية [4]، وتجدر الإشارة ان أحمد بن بلة ظل متنقلا بين مصر وطرابلس لأن ليبيا كانت تمثل له حبل الوريد لعبور السلاح للجزائر، شرع أحمد بن بلة في عمله بالتنسيق مع السلطات المصرية منذ شهر أكتوبر 1954م بغرض تزويد الثورة الجزائرية بالسلاح في أقرب وقت ممكن.[5]

من خلال تكليف بعض الليبيين المختصين في تهريب السلاح من قاعدة العظم البريطانية غير ان الظروف لم تكن في صالح بن بلة حيث فرضت السلطات الليبية الرقابة المشددة خلال هذه الفترة، وبعد تفجير الثورة الجزائرية كللت جهود أحمد بن بلة في إرسال شحنة أسلحة من مصر على متن اليخت انتصار الذي أبخر من ميناء الإسكندرية العسكرية 05 /06 ديسمبر 1954م بقيادة البكباشي بحري فؤاد بمساعدة أحد الضباط المخابرات البحرية اليوزباشي أفرغت حمولة اليخت في أحد الموانئ الليبية، ويذكر بن بلة ان هذه اول عملية لنقل الأسلحة من مصر عبر الأراضي الليبية [6]، كما ذكر فتحى الديب ان هذه المحاولة كانت اول محاولة ناجحة لدعم الثورة الجزائرية بسرية تامة وهدوء طبقا للخطة الموضوعة.[7]

---

[1] يوسف مناصرية، المرجع السابق ، ص 207.

[2] بسام العسلي، نهج الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 193.

[3] عفرون محرز، المرجع السابق، ص 189.

[4] يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص 207.

[5] الطاهر جبلي، الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1962- 1954م، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر، 2015 م، ص ص، 202 203.

[6] نفسه، ص 205.

[7] فتحى الديب ، المصدر السابق ، ص 67.

وفي سنة 1955م استطاع بن بلة إرسال عدة شحنات من الأسلحة بواسطة اليختين دينا وانتصار ثم السفينة ديفاكس بعد أن وقع على محضر استلامها [1]، وفي يوم 28 فبراير 1955 م أبحر اليخت دينا وهو ملك لملكة الأردن من ميناء الإسكندرية محملا بالأسلحة وذخيرة يفوق وزنها 21 طنا متوجها إلى شواطئ الناظور في الإقليم الإسباني على تراب المملكة المغربية.[2]

لقد فرضت مهام الثورة التي تكلف بها بن بلة بخصوص ضرورة توفير السلاح بكل الطرق والوسائل الممكنة خصوصا في هذه المرحلة بالذات حتى تفطنت إليه المخابرات الفرنسية وشرعت في محاولة مراقبته ومحاولة اغتياله في الكثير من المرات.[3]

وكان بلة من أشد المعارضين للسياسة الفرنسية ومن أبرز المتمسكين بالمبادئ الثورية تم اختطافه خلال القرصنة الجوية في 22 أكتوبر 1956م رفقة الوفد الخارجي [4]، ولقد سعت فرنسا بهذا العمل توقيف عمل الوفد الخارجي لإيصال صدى الثورة الجزائرية للعالم [5]، وبعد إطلاق سراحه تم تعيينه نائبا لرئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية [6]، إضافة إلى أنه تحالف مع قيادة هيئة الأركان ضد تصرفات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية،تم انتخابه كأول رئيس الجمهورية الجزائرية المستقلة وكان له الفضل في إعداد برنامج تسير عليه الدولة الجزائرية بعد الاستقلال، وكان له علاقات دولية خاصة مع الجامعة العربية ومنظمة الاتحاد الإفريقي.[7]

4-وفاته:

توفي الرئيس الراحل احمد بن بلة في 11 افريل 2012م بالجزائر عن عمر يناهز 96 سنة بمنزله بالجزائر العاصمة إثر تعرضه لوعكة صحية وتم إعلان حداد وطني لمدة 8 أيام.[8]

أقيمت له جنازة توافد فيها الكثير من الدبلوماسيين والقادة العسكريين على قصر الشعب لإلقاء النظرة الأخيرة على جثمانه ، وانطلق جثمان الراحل أحمد بن بلة من قصر الشعب ليوارى

---

[1] الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص 206.

[2] بلحسن بالي، ملحمة اليخت دينا،ترجمة ومراجعة: عبد المجيد بوجلة ، منشورات تالة، الجزائر، 2013م، ص 23.

[3] الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص 206.

[4] يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص 208.

[5] بسام العسلي، نهج الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 193 .

[6] عاشور شرفي، المرجع السابق، ص 60.

[7] يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص 208.

[8] نور الدين حاروش، رؤساء الجزائر، دار الأمة، الجزائر، 2012م، ص ص 130 131.

الثرى بمربع الشهداء بمقبرة العالية، حيث نظمت الدولة الجزائرية مراسيم جنائزية تليق بالراحل الرئيس أحمد بن بلة فكانت وفاة هذا الأخير بمثابة الفاجعة الأليمة للشعب الجزائري الذي فقد ظل مناضلا منذ نعومة أظافره [1]، وبعد إن تم تنظيم الجنازة تم تسمية مطار السانية بوهران بمطار أحمد بن بلة ولقد تلقى الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة العديد من برقيات التعزية من بينهم فرانسوا هولاند[2] الذي أكد على أن بن بلة سيبقى الجزائريين والفرنسيين أحد رموز الحقبة التاريخية المصيرية للبلدين.[3]

[1] تشييع جنازة احمد بن بلة أول رئيس للجزائر المستقلة، قناة الجزيرة، 2014 م، للمزيد ينظر الرابط التالي:
https://Youtub.com,yzwztion10

[2] من مواليد 1954م في مدينة روان الفرنسية، فرنسي حاصل على شهادة في القانون للمزيد ينظر:
Désiré karffa , raisons et logique d'état hollande Sarkozy, édition du net , 2015, p10

[3] نور الدين حاروش، المرجع السابق، ص 151.

المبحث الثاني: تطور السياسة الجزائرية في عهد الرئيس احمد بن بلة 1962 -1965م

تم في 20 ديسمبر 1962 م التحضير للانتخابات الرئاسية بهدف قيام حكومة جزائرية جديدة بقيادة الرئيس أحمد بن بلة التي حلت محل الهيئة التنفيذية اعتمد احمد بن بلة عند وضع سياسته على المنهج الاشتراكي.[1]

1- السياسة الداخلية للجزائر في عهد الرئيس احمد بن بلة.

تولى احمد بن بلة لمدة الحكم بعد إن كان عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية تولى رئاسة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، أصبح اول رئيس للجزائر بعد الإستقلال بفضل حنكته ما ان وقع عليه الخيار.[2]

ولقد جرى اختيار حكومة الرئيس احمد بن بلة وفقا لأفكار سياسية وتم تنصيبه وهوبدوره قام بوضع تشكيلة تضم وزراء الدولة وبعد المصادقة عن الانتخابات النهائية التي انتهت بالتصويت: 111 بصوت نعم و33 بصوت ضد و31 بطاقة فارغة.[3]

أ- وضع دستور 1963م:

جاء دستور[4] 1963م وفقا لاستفتاء يوم 08 سبتمبر 1963م وتم قبوله من قبل أغلب الشعب، وقد احتوى هذا الدستور على نصا واحدا و 78 مادة، واحتوت ديباجته على موجز الكفاح المسلح والمسار الذي شغلته الثورة الجزائرية وأهم أهدافها كما تحدث عن الدين الإسلامي واللغة العربية والجيش الوطني الشعبي وإسهاماته للدفاع عن الوطن وعن الحزب والدور القيادي، فلخصت هذه الديباجة كل ما يتضمنه الدستور [5]، وقد كشف هذا الدستور عن تبني النهج الاشتراكي في الدولة الجزائرية المستقلة مثلما نص عليه مؤتمر طرابلس حيث نجد أن مقدمة

---

[1] عمار بوحوش، التطورات السياسية بالجزائر في عهد الرئيس احمد بن بلة 1962-1965م، مجلة الدراسات التاريخية، د ت، ص ص، 152 153.

[2] محمد حربي، المصدر السابق، ص 190.

[3] الطاهر بن خرف الله، النخبة الحاكمة في الجزائر 1962-1989 م بين التصور الإيديولوجي والممارسة السياسية، ج 2، دار هومه، الجزائر، 2007م، صص 14-16.

[4] الدستور هو القانون الأعلى في المجتمع السياسي باعتباره مجموعة القواعد القانونية للمزيد ينظر: عمار عباس، التعديلات الدستورية في الجزائر من التعديل الجزئي إلى التعديل الدستوري، المجلة الأكاديمية للدراسات، عدد 12، معسكر،2014 م، ص 96

[5] الطاهر سعود، الحركات الإسلامية في الجزائر الجذور التاريخية، دار المسار، 2002م، ص 302.

الدستور بينت تبني النظام الاشتراكي من أجل تحقيق الثورة الديمقراطية الشعبية وأكد هذا الدستور أيضا على الاستقرار السلمي من أجل تشييد دولة عصرية اشتراكية.[1]

وقد كان على الرئيس أحمد بن بلة وضع دستور يسير أمور الحكم محددا بذلك معالم الدولة الجزائرية المستقلة في بعدها الاشتراكي.[2]

وقد نص دستور 1963م على مؤسسة العطاء لكي يتمكن من وضع الخيارات الكبرى للدولة الجزائرية المستقلة.[3]

جسد دستور 1964 م عند وضعه للأسس الأولى التي يجب الالتزام بها من خلال مواده خاصة كما جاء في مادة 05 من قوانينه [4]، إذ إن دستور 1963 م كان موافيا للشروط الاساسية التي يجب توفرها في القوانين الدستورية العالمية التي قامت على أساسه أول حكومة الجمهورية الجزائرية وهذا ما نصت عليه قوانينه.[5]

ب - ميثاق الجزائر 1964م:

عقب التصويت على دستور البلاد إنتخاب رئيس الجمهورية تم إرساء الأسس والقواعد الأساسية من أجل تسيير نظام الدولة، هنا تمايزت معالم الديمقراطية في الجزائر، لكن الخلافات السياسية التي كانت بين بعض قادة الثورة حول السياسة المراد إتباعها.

تم عقد اول مؤتمر بتاريخ 21/16 افريل 1964 م بالجزائر العاصمة لطرح مشاكل الثورة والقضايا اليومية، انبثق عنه وثيقة حررها محمد حربي عرفت بميثاق 1964م [6]، حيث دام هذا

---

[1] عطاالله فشار، الدساتير الجزائرية وتعديلاتها 1963-2020 م، ألفا للوثائق، قسنطينة، 2021م، ص 12

[2] بوضياف خديجة وجيلالي بولوفة عبد القادر، أحمد بن بلة ودوره في بناء معالم الدولة الجزائرية 1962 - 1965 م، مجلة البحوث التاريخية، عدد 02، وهران، 2022م،ص 894

[3] الطاهر سعود، المرجع السابق، ص 303

[4] ينظر الملحق رقم 05، دستور 1963، المركز الوطني للوثائق والصحافة والصورة والإعلام ، 2020 م،صص 3-15.

[5] العيفا اويحي، النظام الدستوري الجزائري، ط 2، دار العثمانية،د ب، 2004م، ص 40.

[6] نفسه، صص، 40 -50.

الاجتماع إلى 21 افريل وكانت الجلسة الختامية يوم 20 افريل تم المصادقة فيها عن ميثاق الجزائر.[1]

- انتخاب احمد بن بلة أمينا عاما جبهة التحرير الوطني.

- انتخاب المكتب السياسي.[2]

شملت هذه الفترة تغييرا جذريا في مجريات الأحداث السياسية لا سيما بعد الإعتماد على نظام الحزب الواحد حيث اقرت الحكومة الجزائرية عن إرادتها في تحقيق معالم الثورة الإشتراكية وإن جبهة التحرير الوطني هي الممثل الوحيد، ونص على شرعيتها وبهذا إعتمد احمد بن بلة على سياسة أساسها الحزب الواحدالقائم على النهج الإشتراكي[3]

2- السياسة الخارجية للجزائر في عهد الرئيس احمد بن بلة:

عمل الرئيس أحمد بن بلة منذ تقلده الحكم على توطيد العلاقات الخارجية لا سيما مع الدول المدعمة للثورة الجزائرية سواء مع البلدان العربية أو الإفريقية أو حتى الأجنبية ودعم حركات التحرر.

1. علاقة الجزائر مع مصر:

بعد استقلال الجزائر ظلت العلاقات بين الجزائر ومصر ذات رباط قوي فمثلا صوتا واحد وكذا تعاونا قويا، فكانت مصر من الدول السباقة لدعم الجزائر من خلال الدعم وتقديم المساعدات، فكانت مصر رمزا للوحدة العربية فهي البلد الذي ناصر جميع حركات التحرر.[4]

وفي 04 ماي 1963 م، قام جمال عبد الناصر بزيارة إلى الجزائر فتوافد الشعب الجزائري على موكب احمد بن بلة وجمال عبد الناصر من خلال قول بن بلة "كاد الشعب ان يخنقنا وهذا راجع لحماس الشعب الجزائري لزيارة جمال عبد الناصر"، ثم اتجه احمد بن بلة وجمال عبد الناصر لتدشين موقع في وسط الجزائر يدعى بور سعيد تم إطلاق هذا الاسم تكريما للعلاقات

---

[1] هو الوثيقة الثانية التي تتضمن توجهات الدولة الجزائرية والمعالم التي تسير عليها القيادة السياسية للمزيد ينظر: بلعالية ميلود، مؤتمر جبهة التحرير الوطني، 16-21 أفريل 1964م في التفاعلات والصعوبات، مجلة الحوار المتوسطي، عدد 01، جامعة الشلف، 2018م، صص، 494-454.

[2] بلعالية ميلود، المرجع السابق ، صص، 494-455.

[3] بنجامين سطورا، المصدر السابق، ص ص، 23 24.

[4] أحمد منصور، المصدر السابق، ص 250.

الجزائرية المصرية، ولقد أكد جمال عبد الناصر على دور احمد بن بلة وجهاده الطويل وما قام به من أعمل مجيدة خلال هذه الزيارة، سعى بن بلة جاهدا لربط علاقته واعتماده تأييد قوى التحرر العربي وعلى رأسها ثورة الضباط الأحرار في 23 جويلية حددت فيها معالم اشتراكية.[1]

2. دعم احمد بن بلة لحركات التحرر:

لقد كانت علاقة الجزائر بحركات التحرر منذ بداية الاستعمار وإشعال نار الحرب خاصة في القارة الإفريقية، فالثورة الجزائرية مثلت حركة تحررية بامتياز، حيث انها قامت بعلاقات مع بؤر حركات التحرر وأهمها مع نيلسون مانديلا [2]، حيث عملت الجزائر على دعم هؤلاء بالسلاح والعتاد بالرغم أنها دولة فقيرة، كما تم الاتفاق في أديس أبابا مع بعض الزعماء لدعم حركات التحرر وعلى ان يتم إمداد إفريقيا بالسلاح خاصة الدول التي لازالت تحت الاستعمار، وتمت إقامة مراكز التدريب في تنزانيا وإن الجزائريون هم الذين كانوا يشرفون على عمليات التدريب، وعملت الجزائر على مواصلة نضالها الموصوف بدعم حركات التحرر.[3]

3. علاقة الجزائر مع تونس والمغرب:

ولقد كانت العلاقات الجزائرية التونسية والعلاقات الجزائرية المغربية في عهد الرئيس احمد بن بلة سيئة وتعود الأسباب في ذلك إلى نمط الحكم في كل دولة وقد كان اختلاف في النمط القائم في الجزائر، لا سيما عندما قامت المغرب بشن هجوم على الجزائر، إضافة إلى أن العلاقات مع تونس كانت متوترة بالرغم ان الشعب التونسي كان متضامنا مع الثورة الجزائرية منذ البداية لكن ذلك لم يمنع الصراعات خاصة ان تونس تنتمي توجهاتها نحو دول الغرب [4]

4. علاقة الجزائر مع فرنسا:

كانت حكومة احمد بن بلة مصممة على قبول سياسة التعاون مع فرنسا، وعاد هذا القبول على الجزائر بمعونة قدرت ب 268 مليار فرنك وكذلك اعتماد قرارات وخبراء فرنسيين للنهوض

---

[1] السياسة الخارجية في عهد الرئيس احمد بن بلة، شاهد على العصر، قناة الجزيرة للمزيد ينظر الرابط:

https://Youtube.com/gD9Bksmk-jo

[2] ولد نيلسون مانديلا 1918 م وهو الرئيس الأسبق لجنوب إفريقيا، وإحدى أبرز المناضلين والمقاومين لسياسة التمييز العنصري وكان يلقب بماديبا وتعني العظيم للمزيد ينظر: محمد الصادق إسماعيل، تجربة جنوب افريقيا نيلسون مانديلا والمصالحة الوطنية، دار العربي، القاهرة، 2014 م، ص 177.

[3] أحمد منصور، المصدر السابق، ص 266.

[4] نفسه، صص ، 256-261.

بسياسة الجزائر كالقيام بإنجاز الأعمال التي ستتم البداية بها، كذلك توالت عمليات هجرة الجزائريين إلى فرنسا اذ قدر عدد الجزائريين المتواجدين بفرنسا بحوالي 51000 مهاجر[1]

أكد شارل ديغول على ضرورة ربط العلاقات مع الجزائر وذلك بهدف الحصول على الامتيازات بموجب اتفاقيات إيفيان، في حين أن أحمد بن بلة أمر بقطع العلاقات مع فرنسا لا سيما بعد قيام فرنسا بالتجارب النووية في صحراء الجزائر.

ومع حلول أفريل 1963م عقدت كلا من الحكومة الجزائرية والفرنسية مفاوضات مفادها تراجع وإخلاء قاعدة عين ايكر الواقعة في صحراء الجزائر

ونجد أن ديغول قد طلب من احمد بن بلة أن يكون وسبطا لحل النزاع مع مصر الذي بقي منذ العدوان الثلاثي على مصر 1956م، ونجح احمد بن بلة في إعادة العلاقات الفرنسية العربية وكسب العلاقات مع فرنسا.[2]

5. علاقة الجزائر مع دول الخارج:

عمل الرئيس الراحل أحمد بن بلة على انضمام الجزائر للمحافل الدولية من بينها انضمام الجزائر إلى منظمة هيئة الأمم المتحدة في أكتوبر في 1963م[3]، وكانت الجزائر تمثلهم سياستها الخارجية من خيارات قياداتها الإيديولوجية فمثلا جزء كاملا من المغرب العربي وحتى العالم العربي، وأفريقيا بالرغم من اعتمادها على سياسة الحياد الايجابي وحركة عدم الانحياز من خلال دعمها لحركات التحرر لا سيما البلدان التي لا تزال تحت وطأة الاستعمار مثل: أنغولا وغينيا بيساو والموزمبيق خاصة بعد انضمام الجزائر إلى منظمة الوحدة الإفريقية.[4]

كانت للجزائر خلال فترة الرئيس أحمد بن بلة سياسة خارجية تميزت بالعلاقات الحسنة والمميزة تارة والعلاقات المتوترة تارة أخرى، فنجد علاقة الجزائر بليبيا وموريتانيا وكذا سوريا والعراق جيدة وإيجابية سعى من خلالها الرئيس أحمد بن بلة مد جسور التواصل مع الدول الاشتراكية بدءا بموسكو وهافانا وصولا إلى بلغراد.[5]

---

[1] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، 2016م، ص 196

[2] شارل روبير آجيرون ، المصدر السابق ، ص 196.

[3] زهرة الجزائر، رؤساء الجزائر أحمد بن بلة 1962 -1965م، ج3، صونيام للنشر، الجزائر، 2013م، ص 13.

[4] بنجامين سطورا: المصدر السابق، ص ص، 28 29.

[5] يحي أبو زكريا، الجزائر من احمد بن بلة وإلى عبد العزيز بوتفليقة، مؤسسات ناشري، 2003م، ص 15.

اعتمد الرئيس أحمد بن بلة خلال رفع شارات سياسته الخارجية على زعيم القومية العربية جمال عبد الناصر كما أشرنا سابقا وفيدال كاسترو [1]، على الرغم من الأزمات التي كان يشهدها الشرق الأوسط فتبنى بن بلة شعار كاسترو.

يذكر بن يوسف بن خدة ان احمد بن بلة مشروعات الأول هوالحج إلى الكعبة والثاني زيارة كاسترو، وبالفعل قام بزيارته إلى هافانا بعد زيارته للرئيس جون كينيدي [2]فكانت أماله شديدة لربط هذه العلاقات.[3]

إضافة إلى أن الدولة الجزائرية كان داعمة للقضية الفلسطينية خاصة بعد طلب ياسر عرفات دعم الجزائريين لحركة التحرر(فتح)، تم تزويد الفلسطينيين بالسلاح الجزائري من أجل الثورة غير أنه بعد استعادة السيادة الوطنية وبعد تقديم السلاح أسهمت الجزائر في تدريب المجموعات الفلسطينية.[4]

---

[1] من مواليد 1926م بكوبا متخرج من جامعة هافانا ومتحصل على درجة عليا في القانون، حكم كوبا منذ 1963 م للمزيد ينظر فراس البيطار، المرجع السابق، ص 890.

[2] من مواليد 1913 م وهو الرئيس 35 للولايات المتحدة الأمريكية حدثت خلال فترة حكمه الأزمة الكوبية (أزمة الصواريخ الكوبية 1963)للمزيد ينظر: فادي اسعد فرحات، حدث في مثل هذا اليوم، مجلد 1، دار الفكر، بيروت، د ت، ص 164

[3] سعد دحلب، المصدر السابق، ص ص، 202 203.

[4] الطاهر الزبيري، نصف قرن من الكفاح مذكرات قائد الأركان الجزائري، مؤسسة الشروق للنشر، القبة، 2011م، ص -ص، 142 - 144.

المبحث الثالث: التوجهات الإقتصادية في عهد الرئيس احمد بن بلة

بعد انتقال السلطة من الهيئة التنفيذية إلى المجلس الوطني الجزائري كما سبق الذكر وتولى بن بلة الحكم سعى إلى تطوير الاقتصاد الجزائري الذي أنهكته الإدارة الفرنسية.[1]

1- الزراعة:

أ - حملة الحرث:

اعتمدت الدولة الجزائرية خلال عهد احمد بن بلة اللجوء إلى وسائل جذرية من خلال تخطي الولاة والنواب وشيوخ المدن واستدعاء موظفي الجمعيات الفلاحية الاحتياطية ومنحت لهم ضرورة بداية العمل، يذكر بن بلة بقوله "شرحت لهم بأن يشمروا على سواعد اليد..... وضرورة البدء في عملية الحرث بالوسائل المتاحة لهم، فكانت بداية النهوض بالقطاع الزراعي صعبة حيث واجهت العديد من العراقيل فالتجأت الجزائر الى ادخار ثمن الحبوب عن طريق اقتطاع راتب العاملين العجز عن العمل والسعي للحصول على اكبر عدد ممكن من المحارث والجرارات وهكذا تمت عملية الحرث والبذر ومع هطول الأمطار ندرت كل الأرض. [2]

ثم القيام بتأمين الأراضي الزراعية التي تركها المستوطنون والتي قدرت ب 2.4 مليون هكتار منذ 1962م تم تحويلها إلى تعاونيات مسيرة ذاتيا وذلك بموجب مرسوم مارس 1963م[3]

بعد ترك الخزينة الجزائرية فارغة بسبب ما قامت به فرنسا بسلب كل ما فيها وسحبت كل ما مان معها ولم تكتفي بذلك فقط بل حطموا كل الجرارات والآلات الزراعية كل ذلك ألحق ضررا بالاقتصاد الوطني.[4]

عانى القطاع الزراعي من العديد من الخسائر الكبيرة التي سببها الجيش الفرنسي منذ 1954م، التي تمثلت في حرق الغابات ونقص عدد المواشي كل هذه الظروف أدت بأحمد بن بلة بالقيام بعمليات الحرث.[5]

---

[1] سيلفي ثينو، تاريخ حرب من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2013م، ص 279.

[2] روبير ميرل، المصدر السابق، ص 161.

[3] رابح لونيسي وبشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989م، ج 2، دار المعرفة، الجزائر، 2010م، ص 60.

[4] يحي أبو زكريا، المرجع السابق، ص 11.

[5] عبد الحميد إبراهيمي، في اصل الأزمة الجزائرية 1999- 1958م، مركز الدراسات للوحدة العربية، بيروت، 2001 م، ص 94.

عمل أحمد بن بلة بعد توليه مقاليد الحكم على توزيع الأراضي الزراعية على الفلاحين الجزائريين الفقراء.[1]

وقد أولى بن بلة هذا القطاع لإنعاش الزراعة من خلال الاهتمام بالخيار الاشتراكي وإنقاذ الموسم الفلاحي 1962-1963م، بعد إعلانه لعملية الحرث من خلال تشكيل كتائب للحرث كانت تعمل ليلا ونهارا وما إن جاء آخر الموسم تم زراعة ملايين الهكتارات من الأراضي.[2]

ب- التسيير الذاتي للمزارع:

الجزائر كما سبق الذكر اختارت النهج الاشتراكي المراد به التعبئة ويتم ذلك من خلال التسيير الذاتي للقطاع الزراعي حيث أصبحت تلك المزارع المسيرة دائما عبارة عن تقطيعات جماعية تتولى إدارتها جمعيات العمال التي يتم انتخابها للقيام بمهام التسيير [3]، وعلى الرغم من الصعوبات التي واجهها أغلب المسؤولين عن قطاع تسيير المزارع فكانت ضرورة حتمية للنهوض بالاقتصاد الجزائري، وقد ذكر الرئيس الراحل احمد بن بلة وجود تجاوزات وأخطاء أثناء عملية التسيير هذا دفعه لإصدار عدة مراسيم أهمها مرسوم 23 مارس 1963م المتعلق بالنظام التسيير الذاتي الخاص بالمجال الزراعي.[4]

كما عمل بن بلة على إنشاء قطاع اشتراكي من خلال جمع إقطاعات قديمة في وحدات زراعية وتم إنشاء هيئات إصلاحية للإصلاح الزراعي ذاتي التسيير على أن تشمل كل الزراعة.[5]

وكان التسيير الذاتي العمالي والفلاحي نصرا ساهم في سيرورة الاقتصاد الوطني ومما زاد تماسك ونجاح هذا البرنامج الذي سطره أحمد بن بلة بأن كل الموظفين المتضامنين فيما بينهم وقناعتهم بعجز الشعب على أن يسير بنفسه شؤونه لا سيما بعد مصادرة أملاكهم من قبل الكولون الذي عمد بن بلة على إرجاعها ، الذي جسد الرقي الاجتماعي من خلال النهوض بالواقع الاقتصادي وتشجيع الثورة الزراعية [6]، فكانت عملية التسيير الذاتي للزراعة اول مسيرة تصحيحية للنهوض

---

[1] نور الدين حاروش، المرجع السابق، ص 136.

[2] بوضياف خديجة وجيلالي بولوفة عبد القادر، المرجع السابق، ص 901.

[3] علي مزروعي، تاريخ إفريقيا العام، مجلد 8، دار اليونسكو للطباعة، لبنان، 1998م، ص 433.

[4] بوضياف وجيلالي بولوفة عبد القادر، المرجع السابق، ص 901.

[5] بنجامين سطورا، المصدر السابق، ص ص، 26 27.

[6] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني، المصدر السابق، ص 310.

بالاقتصاد بعد الاستقلال لا سيما التي تمخض عنها عملية تأميم الأراضي الزراعية 1963م [1]، ولهذا ووفقا لقانون التسيير الذاتي 23 مارس 1963م تم إدارة المزارع التي تركها المعمرون من خلال تحويل 20000 مزرعة إلى 20000 وحدة مسيرة ذاتيا، وعملت الدولة على إنشاء دواوين تابعة لها أهمها: الديوان الوطني للإصلاح الزراعي والديوان الوطني للخضر والفواكه والديوان الوطني للحليب ومشتقاته، فعملت عملية التسيير على تنظيم الجانب الزراعي للنهوض بهذا القطاع [2]سعت الدولة الجزائرية جاهدة لتنظيم نشاطاتها الاقتصادية ومختلف قطاعاته وهذا بهدف فتح مجالات جديدة أمام المنتجات الزراعية من أجل بناء قاعدة أساسية لتطوير وإنعاش هذا الجانب وهذا ما سعى إليه أحمد بن بلة.[3]

ويذكر احمد بن بلة في هذا الصدد أنه بعد القيام بتأميم الأراضي الزراعية تم اللجوء الى عملية التسيير الذاتي ولقد قام بحملات ضخمة للتشجير ومحاربة التصحر.[4]

وقد عاد نظام التسيير الذاتي على الجزائر بالإيجاب فتم رفع حصيلة الأرباح التي تم الحصول عليها جراء نجاح الحملة الزراعية في الصندوق الوطني للتضامن بهدف القضاء على البطالة وأصبح الفلاح في عهد احمد بن بلة منتجا، وأكد على أن الفلاح له الحق في هذه الأرباح التي حققته وحداته الإنتاجية، واعتبر أن ما من يلحق الضرر بالتسيير الذاتي فهو ينتهك حقوق الجماهير.[5]

كما أكد احمد بن بلة على دور الفلاح في مسألة التسيير الذاتي بقوله (من جهة أخرى كان يبدوا لي ضروريا تماما أن يشعر الفلاح أنه لم يعد ذلك الأجير الذي كان بل هو الآن المنتج يمس بيده ارتفاع منزلته الاجتماعية بقبضة، في شكل قسط ..... الخ).[6]

2 - الصناعة:

---

[1] كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 8، وهران، 2005م، ص 03.

[2] مجموعة مؤلفين، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية، المركز العربي، قطر، 2012م، ص 93.

[3] عرقوب نبيلة، مسيرة التنمية في الاقتصاد الجزائري وآليات إنجاحها، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، عدد 24، بومرداس، ص 164.

[4] زهرة الجزائر، المرجع السابق، ص 59.

[5] بوضياف خديجة وجيلالي بولوفة عبد القادر، المرجع السابق، ص 903.

[6] روبير ميرل، المصدر السابق، ص 181.

كان التسيير الصناعي في عهد الرئيس احمد بن بلة يعتمد أمر تمويله إلى البنك المركزي والصندوق الجزائري للتنمية وفقا المرسوم 176 المؤرخ في جوان 1964م، فكان البنك يقوم بعملية التمويل عن طريق القروض القصيرة الأجل مع الحرص عن مراقبة المشاريع.[1]

وفيما يتعلق بالجانب الصناعي لم يكن بن بلة مؤيدا لقيام ثورة صناعية فكان منذ البداية مع الثورة الزراعية، فقد اعتبر ان الصناعات وخاصة الثقيلة منها هي الله الذي يقع فيه الدول ذات الإمكانيات المحدودة، ورأى بن بلة ضرورة الحاجيات الأساسية للشعب ومن ثم الاتجاه للصناعة، وهناك ضرورة حتمية لتلبية حاجيات الشعب من الطعام والغذاء قبل كل شيء، فالمسألة الأساسية التي يجب على الجزائر الأخذ بها هي لقمة العيش التي تمثل الزراعة وأكبر دولة عالمية تعتمد على الزراعة وهي أمريكا فبالتالي توفير الغذاء هو الجزء الأساسي [2]

ولقد نجحت أمريكا في اعتمادها على الزراعة على غرار الصناعة هذا ما رأه بن بلة وأكد على أنه من قام في فترة وجيزة بتوفير حاجيات الجزائريين من الغذاء ومنع الطوابير والفقر [3]

ومع ذلك فقد حاولت الحكومة الجزائرية مواجهة التحديات من خلال وضع مشروع تنمية اشتراكي بهدف تأطير العاطلين عن العمل من خلال القيام بسك الدينار الجزائري في جانفي 1963 م، وإنشاء شركات وطنية تهدف إلى استثمار الموارد وتطوير الصناعات وعلى سبيل المثال: الشركة الوطنية للنقل وتسويق الخروقات(سوناطراك) في 31 ديسمبر 1964م.

كما عملت الحكومة الجزائرية على الحد من السيطرة الأجنبية على الثروات الوطنية وشراء أسهمها والعمل على الاشتراك فيها، كذلك القيام بتأميم المطاحن والصناعات الغذائية في أفريل 1964م [4]

وبحلول سنة 1964م تم إجراء إحصاء تبين من خلاله أن عدد المؤسسات الصناعية قد بلغ حوالي 1300 مؤسسة، وكان يغلب عليها الطابع الحرفي أي ان اغلب الصناعات لم تكن صناعات ثقيلة كما ذكرها الرئيس احمد بن بلة.[1]

---

[1] جمال بلفردي، حكومة الرئيس بن بلة والخيار الاشتراكي لتسيير الدولة الجزائرية سبتمبر 1962 سبتمبر 1963م، مجلة المعارف، عدد 9، جامعة الوادي، من، 116.

[2] أحمد منصور، المصدر السابق، ص 279.

[3] نفسه، ص 279.

[4] رابح لونيسي وبشير بلاح، المرجع السابق، ص 60.

كما عمل الرئيس أحمد بن بلة على إعادة الحياة لمنجم سكيكدة الذي تم تدميره من قبل الإستعمار الفرنسي، وعمل على تأسيس مؤسسات صنع الأثاث وفتح المجال بتأميم المحروقات.[2]

3- التجارة:

بالنسبة للتجارة يذكر الرئيس الراحل أحمد بن بلة أنه كان هناك توافق وتكامل تجاري بين كاسترو وجمال عبد الناصر والدول الإفريقية، فكل هذه الدول كانت تتعاون دون اللجوء إلى المديونية وإنما على شكل تبادل تجاري، فنجد أن مصر أهدت الجزائر مصنعا للنسيج ظل قائما إلى. اليوم [3]، ولقد عمل هذا المصنع في العام الموالي في تصدير منسوجات غالية الجودة وعلى الرغم من أن الجزائر كانت دولة فقيرة توجب عليها قبول الهدايا التي تقدم إليها مقابل شيء ما تستطيع، إضافة إلى ذلك ارسل الرئيس فيدال كاستروسفن محملة بالسلاح وبالمقابل تم ملئ هذه السفن بالخيل باعتبار ان الخيل في كوبا ليست جيدة، كما تم إرسال زيت الزيتون والسكر والخمور، صرح السفير الكوبي في تلك الفترة ان كوبا بحاجة إلى هذه الأشياء [4]

بعد توقف أمريكا بإمداد كوبا بالقمح تم تشغيل المكان لمدة ثمانية أيام تم إرسال الدقيق لهم مقابل استلام شحنة من الحطب [5] ، أما الجنرال تيتو [6]أرسل الجزائر 500 جرار زراعي من أجل القيام بعملية الحصاد بعد قيام الثورة الزراعية ولم يكن للجزائر مال لترسله وهكذا تم التكامل بين الجزائر ومختلف البلدان الأخرى، وكانت مجموعة هذه الدول الاشتراكية تتبادل المنتجات لا سيما في موسم البرد ولم تكن الحسابات والديون إنما التجارة قائمة على تبادل السلع.[7]

إنشاء العملة الوطنية:

---

[1] محمد العيد مطمر، الشخصية القيادية ودورها في تنمية المجتمع، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة باتنة، 2005 م، ص 225.

[2] بوضياف خديجة وجيلالي بولوفة عبد القادر، المرجع السابق، ص 903

[3] بوضياف خديجة و جيلالي بولوفة عبد القادر، المرجع السابق ، ص 903

[4] أحمد منصور، المصدر السابق، ص ص 266 267

[5] بوضياف خديجة وجيلالي بولوفة عبد القادر، المرجع السابق، ص 904

[6] مواليد 1892 ببلدة تسمى كيمروفيك كان يعمل في الصناعات المعدنية عند بداية شبابه،وعند نشوف الحرب العالمية الأولى تم تجنيده للقتال على الجهة الروسية وانظم إلى الجيش الأحمر للمزيد ينظر: ناصر بن محمد الزمل، موسوعة أحداث القرن العشرين، مكتبة العبيكان، الرياض . 2005م . ص 75

[7] أحمد منصور، المصدر السابق، ص 267.

قام المجلس الوطني التأسيسي بجلسة عمل 10 أفريل 1964م برئاسة علي منجلي، مها المجلس إلى وضع قانون لإنشاء وحدة العملة الوطنية وتم إعطاء الكلمة إلى وزير الاقتصاد بشير بومعزة [1] الذي عبر على أن الجزائر المستقلة قد تمكنت من تحديد وحدتها النقدية الوطنية وضبط تكافئها وتم وضع اسم آخر للعملة وهي الدينار.[2]

كان التسيير النقدي في إطار السياسة الاقتصادية للبلاد حيث تم العمل على توفير الشروط الملائمة للسلامة المالية للبلاد، كانت العملة ضرورية في توجيه غايات منتجة بصورة صالحة بهدف دفع اقتصاد البلاد والنهوض به، فسعت الحكومة وخاصة أعضاء التسيير الذاتي لتجنب أنفسهم للانخراط ضمن جهد منتج.[3]

---

[1] بشير بومعزة ولد في خراطة عام 1926 م، انظم الى حزب الشعب ثم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ثم انظم الى جبهة التحرير الوطني، بعد الاستقلال عين وزيرا للعمل وفي حكومة بومدين اختلف معه واختار المنفى عاد إلى الجزائر بعد وفاة بومدين للمزيد ينظر منهل سعدي، الأوضاع السياسية والاقتصادية في عهد الرئيس هواري بومدين 1965 1978 م، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013 - 2014 م، ص 32.

[2] عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، دار العثمانية، الجزائر،2013، ص 413.

[3] نفسه، ص 414

المبحث الرابع: نهاية حكم الرئيس احمد بن بلة:

بعد قيام هيئة الأركان، دخلت نوع من الانسجام السياسي والعسكري هذا ما تم التعبير عنه خلال أحداث 13 جوان 1965م، وبدأت معالم السلطة تختفي من بن بلة بعد القيام العقيد هواري بومدين بتصحيح دستوري [1]

سقط الرئيس احمد بن بلة بقرار من مجلس العقداء، ليتم التصويت على العقيد نوراي بومدين إلى السلطة.[2]

وهكذا بعد تولي أحمد بن بلة مسؤوليته لرئاسة الدولة، وكذلك القيام بتوجيه السياسة الخارجية للبلاد والإشراف على تجربة التسيير الذاتي جاءت نهاية حكمه بعد القيام ب التصحيح الثوري 13 جوان 1965م.[3]

خلاصة الفصل:

وخلاصة القول نجد أن الرئيس الراحل أحمد بن بلة قام بالتركيز على الجانب الزراعي وكذلك تطوير العلاقات الخارجية إلى جانب التركيز على تبني النظام الاشتراكي.

---

[1] سعيد بوشخو ومحمد بوعشة، التضارب في سياسة حزب جبهة التحرير الوطني بين المرجعية التاريخية وتصورات النظام السياسي 1954- 1989م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه فرع التنظيم السياسي والداري، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2018 م، ص 109.

[2] خليل احمد خليل، التوريث السياسي في الأنظمة الجمهورية العربية المعاصرة، ط2، دار الفارس، لبنان، 2003 م، ص 123.

[3] لطفي الخولي، عن الثورة في الثورة وبالثورة حوار مع بومدين دار الهدى، الجزائر، 2011م، ص 60.

الفصل الثالث: التوجهات السياسية والاقتصادية للدولة الجزائرية في عهد هواري بومدين 1965م - 1978م

المبحث الأول: ترجمة لشخصية هواري بومدين

1- مولده ونشأته

2- أهم أعماله في الثورة الجزائرية

3- وفاته

المبحث الثاني: التوجهات السياسية 1965م - 1978م

1 -السياسة الداخلية

2-السياسة الخارجية

المبحث الثالث: التوجهات الاقتصادية 1965 م - 1978م

1 - الثورة الزراعية

2 -الثورة الصناعية

3- السياسة المالية والتجارية

تمهيد:

حيث سنتطرق في هذا الفصل إلى التوجهات السياسية والاقتصادية للدولة الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 1965- 1968 كما سنتطرق أيضا عن بداية نشأة الرئيس الراحل هواري بومدين ومن ثم التركيز على جميع الإصلاحات التي قام بها على المستوى السياسي والاقتصادي.

بعد نهاية حكم احمد بن بلة قام العقيد هواري بومدين بعملية تصحيح ثوري وإسناد الرئاسة لصالحه فتم تعيينه كثاني رئيس للدولة الجزائرية المستقلة انتخب رئيس للجمهورية يوم 10ديسمبر 1976 وعمل بكل جهده وأعماله على استقرار السلطة السياسية في البلاد. فقام بنظام اقتصادي دولي جديد يهدف الى إقامة علاقات اقتصادية متساوية بين الدول

تم في 13 من جوان 1965م عملية تصحيح الثور ة من طرف الرئيس هواري بومدين، فحدث التكامل بين الطلائع والقيادة إذ تمكنت من السيطرة السياسية والتنظيمية على الأجهزة التنفيذية ليظل القرار سياسيا والسبب الذي دفع هواري بومدين للإسراع في تkافيذ الخطة، هوأن أحمد بن بلة عمل على استقالة عبد العزيز بوتفليقة من وزارة الخارجية وبهذا تمت عملية التصحيح الدستوري، ونقل السلطة ألا الرئيس الراحل هواري بومدين ليقوم بوضع نهج اشتراكي للدولة الجزائرية المستقلة من 1965م الى غاية 1978م

المبحث الأول: ترجمة لشخصية هواري بومدين

1- مولده ونشأته:

ولد الرئيس هواري بومدين[1] المدعو محمد ناصر يوم 23 اوت 1932م [2]،التي تقع في منطقة ريفية بين قرية عين حساينية ومدينة قالمة تعرف ببني غزي، اسمه الحقيقي محمد بوخروبة والده إبراهيم بوخروبة من مواليد المنطقة نفسها 1901 -1967م وأمه تونس بوهزيلة[3]، عندما بلغ أربعة سنوات من عمره دخل هواري بومدين إلى المدرسة القرآنية، ولما بلغ سن السادسة من عمره درس في قالمة، فأوكله والده العيش عند عائلة من أجل إكمال دراسته وبعدها عاد إلى دوار بني عزي بعد 8 سنوات من الدراسة إلى قائمة سعيدا عند اهله [4]، ختم القرآن الكريم سنة 1948م تدري ابناء قريته اللغة العربية والقرآن الكريم، ثم اتجه إلى المدرسة الكتانية بمدينة قسنطينة الموجودة في الشرق الجزائري [5]، التحق بجامع الزيتونة وبعد ذلك التحق إلى جامع الأزهر الشريف الواقع بمصر[6]، ومن سنة 1949م إلى غاية 1952م كان نظام المدرسة داخليا.[7]

---

[1] ينظر الملحق رقم 06 صورة شخصية لهواري بومدين، سعد بن البشير العمامرة، هواري بومدين الرئيس القائد 1932-1978م، ط1، دار الكتاب، البليدة، 1997 م، ص، 168.

[2] Benjamin Stora, les mots de la guerre d'Algérie، édition complexe, 2001, p 23

[3] أحمد بن مرسلي، دراسة شخصية بومدين، معهد علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، دت، ص77

[4] لامية أورتيلان، الجهود الدبلوماسية للرئيس الجزائري هواري بومدين في سبيل تحرير إفريقيا، مجلة البحوث التاريخية، مجلد 06، عدد 01، جامعة الجزائر 2، جوان 2022م، ص ص 773 774.

[5] نور الدين حاروش، المرجع السابق، ص 154.

[6] يحي أبو زكريا، المرجع السابق، ص 22.

[7] نور الدين حاروش، المرجع السابق، ص 154.

نشأ محمد بوخروبة وسط أسرة فلاحية فقيرة ومزرية وخسرت أراضيها الخضراء في منطقة "هيليوبوليس" التي توجد شرق مدينة قالمة بحوالي كيلومترين بعد ما استغلها الاستعمار الفرنسي ومصادرتها بالقوة.[1]

وكان يسكن في مسكن بن حلول مقابل معهد ابن باديس، وعندما بلغ السن العسكري طلب الاندماج في الجيش الفرنسي فأمضى الفحص الطبي فقرر الفرار خارج الوطن لأنه كان رافضا الالتحاق بجيش العدو [2]، ونجد أيضا أن محمد بوخروبة تميز بحبه للوطن وذلك راجع لكونه أن أغلب أفراد أسرته من المجاهدين أثناء الثورة، ويعود اسم بومدين باسم ولي مسجد الكبير بتلمسان، فأختار القائد اسمه الثوري هواري بومدين، وتعود أصول عائلة بومدين إلى عرش "وزردالين" الموجودة بالعوانة ولاية جيجل الذين التحقوا بصفوف المجاهدين أثناء الثورة الجزائرية التحريرية.[3]

2- أهم أعماله في الثورة الجزائرية:

عندما بلغ محمد بوخروبة 13 سنة من عمره شارك في مظاهرات الثامن من ماي 1945م بسطيف وقالمة وخراطة فأصيب برصاصة في رجله اليسرى من طرف الاستعمار الفرنسي [4]، وفي عام 1950م أسس مكتب المغرب العربي الكبير من طرف الزعماء المغاربة، والذي كان ينشطه هواري بومدين وعلال الفاسي من المغرب وحسين آيت أحمد واحمد بن بلة من الجزائر وصالح بن يوسف من تونس من أجل تحرير وحماية الشمال الإفريقي كله من الإدارة الفرنسية [5]، إضافة إلى أنه في عام 1952 م انتقل محمد بوخروبة إلى الثورة لمواصلة دراسته في الجامع الأزهر الشريف [6]، في عام 1953م لخدمة الوطن لكنه رفض أداء الخدمة الوطنية تحت يد المستعمر، لكن كان رد فعل المستعمر عنيف حيث سحب منه جواز سفره وأوقفت المساعدات المالية التي كان يستفيد منها، وفي سنة 1954م انضم بومدين "محمد بوخروبة" إلى جيش التحرير الوطني بالمنطقة الغربية

---

[1] أحمد بن مرسلي، المرجع السابق، ص 77.

[2] سعد بن البشير العمامرة، المرجع السابق، ص 16.

[3] محمد الصالح شيروف، هواري بومدين رحلة امل واغتيال حلم، ط2، دار الهدى، الجزائر، 2005 م ، ص ص، 14 15.

[4] لامية أورتيلان، المرجع السابق، ص 774.

[5] نور الدين حاروش، المرجع السابق، ص 155.

[6] سعد بن البشير العمامرة، الرئيس الجزائري هواري بومدين والقضية الفلسطينية 1967 م 1978م، المرجع السابق، ص 08.

للجزائر[1]، وفي 20 ماي 1955م تم الاجتماع بمنزل فتحي الديب للاتفاق على كيفية إرسال الأسلحة إلى الجزائر وقد حضر هذا الاجتماع كلا من: احمد بن بلة، محمد بوضياف، عبد الكريم الفاسي وحسين خيري والقبطان اليوغسلافي "ميلان بانتيش" [2]، ثم التحق بولاية وهران الولاية الخامسة في سنة 1957م[3]، غادر هواري بومدين "بوخروبة" القاهرة في 27 مارس 1955 م، ثم عاد إلى الجزائر للانضمام الى صفوف الثورة التحريرية ومحاربة العدو وتحرير الجزائر من الاستعمار الفرنسي [4]، فتولى بومدين قيادة ولاية وهران إلى غاية 1960م،ثم وين وزيرا للدفاع ونائبا لرئيس مجلس الوزراء سنة 1963م [5]، وبعد التصحيح الثوري تولى بوخروبة رئاسة الحكومة يوم 19 جوان 1965م[6]

وتتمثل أهم أعماله خلال فترة حكمه فيما يلي:

- تأميم المناجم في يوم 06 ماي 1966م.
- إنشاء البنك الوطني في 13 جوان 1966م.
- إنشاء المجالس المنتخبة في 18 جانفي 1967م.
- تأميم المحروقات في 24 فيفري 1971م.
- مد أنبوب حاسي الرمل أرزيوفي 28 مارس 1972م.
- تأسيس اتحاد الفلاحين في 26 نوفمبر 1974م.
- الميثاق الوطني والدستور سنة 1976م.
- تأسيس المجلس الشعبي الوطني في 25 فيفري 1977م.[7]

3- وفاته:

---

[1] نور الدين حاروش، المرجع السابق، ص، ص 154 155.

[2] لامية أورتيلان، المرجع السابق، ص 775.

[3] Lyes laribi , la Algérie des généraux, édition max milo, Paris,2007, p 05

[4] سعد بن البشير العمامرة، هواري بومدين الرئيس القائد 1932 م 1978م، المرجع السابق، ص 23.

[5] يحي أبوزكريا، المرجع السابق، ص 22.

[6] سعد بن البشير العمامرة، مسيرة حياة رؤساء الجزائر وحكوماتها، 1962-1998م والحكومات الجزائرية واعضاؤه 1962 م، 2012 م المرجع السابق،ص 30.

[7] نفسه، ص ص 15 16.

شعر هواري بومدين بتوعك في صحته عندما رجع من يوغوسلافيا ثم سافر دمشق لحضور الاجتماع المنعقد في دمشق، لكنه أصيب بنوع من المرض وهو عائد من دمشق إلى السودان.[1]

وفي اول شهر سبتمبر 1978م أجرى تحليل طبية بمستشفى مايو العسكري فتبين لأحد الأطباء الجزائريين أنه مصاب بسرطان المثانة، نصحه الأطباء بالتداوي سرا خارج الوطن فأختار الإتحاد السوفياتي، حتى لا يكون مرضه جهرا للصحف الغربية [2]، وفي 05 أكتوبر من نفس السنة سافر إلى موسكو لكن حالته بدأت تزداد أكثر فأكثر، وبعد 15 يوما إنتبهت الصحافة العربية في القاهرة والمغرب لاختفاء بومدين ، فشنت الحرب على الجزائر، واجتمع بومدين مع القادة السوفيات ليونيد برجنيف واليكسي كوسيغن يوم 14 أكتوبر بحضور الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي، فقرر العودة إلى أرض الوطن في يوم 14 نوفمبر 1978م[3]، بينت مذكرات محمد سعدي بأن جرى حوار ونقاش واسعا بين العماد مصطفى طلاس ووزير الدفاع السوري والأخ عمر بن قفة، حيث صرح العماد طلاس ان لديه براهين مادية، بأن صدام حسين الرئيس الأسبق للعراق هومن وضع السم لبومدين[4]، توفي الرئيس هواري بومدين إثر مرض عضال الذي عجز الأطباء على فهمه يوم 27 ديسمبر 1978م [5] في صباح يوم الأربعاء على الساعة الثالثة وخمسين دقيقة فجرا بمستشفى باشا الجامعي بمصلحة الإنعاش الطبي.[6]

---

[1] محمد الصالح شيروف، المرجع السابق، ص 123.

[2] سعد بن البشير العمامرة، هواري بومدين الرئيس القائد 1932-1978م،المرجع السابق، ص، ص 164، 165

[3] ينظر الملحق رقم 07 صورة لاجتماع هواري بومدين مع القادة، سعد بن البشير العمامرة، المرجع نفسه، ص 167.

[4] سعد بن البشير العمامرة، هواري بومدين الرئيس القائد 1932- 1978م، المرجع نفسه، ص 166.

[5] محمد الصالح شيروف، المرجع السابق، ص 125.

[6] سعد بن البشير العمامرة، الرئيس الجزائري هواري بومدين والقضية الفلسطينية 1967-1978م، المرجع السابق، ص 09.

[7] نور الدين حاروش، المرجع السابق، ص165.

المبحث الثاني: التوجهات السياسية في فترة الرئيس هواري بومدين 1965- 1978م.

1- السياسية الداخلية:

أ- مجلس الثورة: ضم مجلس الثورة 26 عضوا، تضمن 8 اعضاء مدنيين مسؤوليين في جيش التحرير الوطني نجد من ضمنهم: بوتفليقة، القائد احمد، شريف بلقاسم، مدغري، منجلي، محمد السعيد، طيبي العربي، محمد الصالح يحياوي، وخمسة آخرون تولوا مسؤولية قيادة الولايات من ضمنهم "الطاهر الزبيري، صالح بوبندير [1]، محمد ولحاج ، يوسف الخطيب، وبن جدوة" [2]، ويعد مجلس الثورة بمثابة الهيئة التشريعية، ويتولى مسؤولية تحديد خطوط ومهام السياسة العامة للبلاد [3]، وهناك مسؤولين عسكريين من بينهم "سعيد عبيد [4]، الشاذلي ين جديد، سوفي، بن أحمد المدعو عبد الغني، عبد الله بلحوشات"، ويتمثل بو جنان احمد وبن سالم عضوين في الأركان العامة وكذلك قادة الهيئة الوطنية للدرك والأمن من بينهم "بن الشريف واحمد دراية"، وهناك مسؤولان مدنيان مرتبطان بالرئيس السابق احمد بن بلة، إضافة إلى بومعزة بشير وزير الاقتصاد ومحساس الذي يمثل وزير الزراعة، فالبعض سيحكم السلطة إلى غاية وفاة الرئيس هواري بومدين 27 ديسمبر 1978م، اما الأخر سيخرج عن السلطة الجزائرية.[5]

تميزت سنتي 1965 - 1966م بصدور قوانين من مجلس الثورة متعدد نشاطات الامانة التنفيذية للحزب وللحكومة، حيث اتخذ المجلس عدة إجراءات داخلية كإبعاد بومعزة ومحساس، فتوسعت فعالياته منذ ماي 1967م[6]، فكان المجلس سريا إلا في حالات وضوح الاجتماع الوطني ففي عام 1968م كان المجلس يعمل مع الحكومة في ميدان العلاقات الضيقة، ومنذ 1968 م كان المجلس يجتمع مع مجلس الوزراء اجتماعا عاديا في الاجتماعات المرتبطة فيما بينها [7]، فتوقف

---

[1] من مواليد 1929م بوادي الزناتي بقالمة شارك في مظاهرات الثامن من ماي 1945م،وإلتحق بصفوف الحركة الوطنية، شارك في تأسيس خلايا المنظمة السرية بمنطقة قالمة، إلتحق بالثورة سنة 1954م، وعقيد مسؤول الولاية ما بين 1659-1960م، للمزيد ينظر :الطاهر بن خرف الله، المرجع السابق، ص 178

[2] نفسه، ص 91

[3] سعيد بوالشعير،.النظام السياسي الجزائري، دار الهدى.، عين مليلة، الجزائر، د ت ص، ص 70، 71

[4] من المجاهدين القدامى سياسة وثقافة وقائد عسكري بالناحية الأولى ببوفاريك،حيث يصفه آيت أحمد بالنزاهة وهومن الشاوية الأفذاذ للمزيد ينظر: الطاهر بن خرف الله، المرجع السابق، ص 179

[5] الطاهر بن خرف الله، المرجع نفسه، ص، ص 91، 92

[6] سعيد بو الشعير، المرجع السابق، ص 71

[7] الطاهر بن خرف الله، المرجع السابق، ص 94

الاجتماع عن الحكومة بعد محاولة الإطاحة بالقانون من طرف الطاهر الزبيري إلى غاية 1969م، وأصبح يجتمع مع الحكومة لقراءة وتحليل المواضيع المتمثلة في قانون الولاية والثورة الزراعية والمخطط والتسيير الذاتي والاشتراكي للمؤسسات [1]، بعد إصدار بيان في شهر مارس 1976م زادت الانتقادات لبومدين خارج النظام ونص هذا البيان على معارضة مواقف بومدين اتجاه قضية الصحراء الغربية.[2]

سعى بومدين إلى توسيع مجلس الثورة لصالحه، فهذه الاقتراحات أدت إلى الانقلاب لمعارضي الرئيس هواري بومدين، حيث خرج السلاح في وجه معارضيه من ضمنهم حزب جبهة التحرير الوطني.[3]

ب- رئيس مجلس الثورة.

رئيس مجلس الوزراء:

كان لرئيس مجلس الثورة إنجازات مماثلة للرئيس السوفيات الأعلى ولرئيس تونس وهذه التخطيطات بالنسبة للجزائر تعتبر فاشلة [4]، اعتنت رئاسة المجلس "مجلس أجهزة الدولة وأجهزة الحزب" بقيادة الجيش ووزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة و وقائد الأركان، وكذلك نجد أن الوزراء مسؤولين أمام مجلس الثورة الذي يرأسه [5]، فالهيئتين بالنسبة لرئيس الجمهورية بن بلة وعهد الرئيس هواري بومدين لا تقوم إلا اذا كانت السلطتان تتحكمان في بعضها البعض[6]

وبعد 1967 م لعب مجلس الوزراء دورا هاما في دراسة القضايا الفعالة، إلا دور الرئيس منذ ذلك الوقت قد إزدات من حيث السلطة التي سمحت للرئيس بتدعيم سلطاته الشخصية وإصدار القرارات دون الرجوع إلى أحد المجلسين و هو الذي جعل النظام المؤقت لا يحدث في شيء دون أن يكون وراءه.[7]

---

[1] سعيد بوالشعير، المرجع السابق، ص 72

[2] رابح لونيسي، المرجع السابق ، ص 144

[3] نفسه، ص . ص 146، 147

[4] الطاهر بن خرف الله، المرجع السابق، ص 98

[5] سعيد بوالشعير ، المرجع السابق ،ص 73

[6] الطاهر بن خرف الله، المرجع السابق، ص 98

[7] سعيد بوالشعير، المرجع السابق، ص 73

ج - الحكومة:

هي عبارة عن طاقم وزراي واختصاصي في مجال عمله ، وكذلك هناك مجموعة من كتاب الدولة، وكانت أيضا حكومات هواري بومدين تتكون من حكومتين عندما كان رئيس الدولة منتخب قبل هذا فإن الهواري بومدين حكم عشرة سنوات من طريق الانقلاب ضد الرئيس السابق أحمد بن بلة، وحكم بصفته رئيس مجلس الثورة، ووضع بومدين بعد عشرة سنوات الميثاق الوطني ثم الدستوري 1976م وتنظيم انتخابات رئاسية وفاز بها [1]، بعد تأسيس اول حكومة لبومدين أعيد تعيين وزير الداخلية وتم تعيين مجلس الوزراء، فعين بومدين وزير الدفاع ومدغري وزير الداخلية.، اما وزير الخارجية تولاها بوتفليقة والزراعة محساس والإعلام بومعزة، اما المالية قايد احمد [2]، وكانت حكومة هواري بومدين الثانية في 20 جويلية 1970م ، وكانت تسير البلاد من طرف مجلس الثورة والحكومة وتتمثل هيئات حكومة بومدين الثانية فيما يلي:

- الشريف بلقاسم وزير الدولة
- رابح بيطاط وزير الدولة مكلف بالنقل
- عبد العزيز بوتفليقة، احمد مدغري
- محمد طيبي وزيرا للفلاحة والإصلاح الزراعي
- بوعلام بن حمودة، محمد الصديق ين يحيى، عمر بوقلان
- عبد القادر زعيبك وزيرا الأشغال العمومبة والبناء
- احمد طالب الإبراهيمي، بلعيد عبد السلام،
- مولود قاسم نايت قاسم وزير التعليم الأصلي والشؤون الدينية
- عبد العزيز معاوي ومحمد السعيد معزوزي وإسماعيل معروف وزير المالية
- محمود قنز ومحمد السعيد معزوزي، محمد قاضي، عبد الله فاضل، كمال عبد الله خوجة كاتب دولة للتخطيط

---

[1] عبد الكريم قواسمية ، المرجع السابق ، 184

[2] الطاهر بن خرف الله، المرجع السابق، ص 96

– عبد الله العرباوي كاتب دولة للمياه.[1]

شرع مجلس الثورة والحكومة على أن تكون المجالات التي يعالجها تحت رقابته ومسؤولا جماعيا امامه وفرديا امام رئيس الحكومة [2]

د- الميثاق الوطني 1976م:

بعد قبول الندوة الوطنية للميثاق **1976م، في 19 جوان 1976م** ، تم صدور الميثاق في 05 جويلية 1976م [3]، وصدر كتاب تخت عنوان جبهة التحرير الوطني يتكون من 247 صفحة، وطبع من طرف المعهد التربوي الوطني بالجزائر في 1976م، بين هذا الميثاق ان الجزائر مقسمة إلى طبقات بشرية مختلفة، حيث تقوم الاشتراكية بتطوير منظم وعقلاني، عملت حرب التحرير الوطني على إعادة ربط المجتمع كليا ، ومن ثم يجب أن لا يترجم الطاقم الاجتماعي بالتعددية السياسية، فتعالج جمعيات ومؤسسات مستقلة سياسيا، وان تكون الإنجازات العامة عن طريق دمج اجتماعي ناتج عن عمل مكثف وكثير تقوم به السلطة [4]

قام ميثاق 1976م [5]بتحديد العلاقة بين الحزب والدولة وذكر أهمية الجيش الوطني في المحافظة على الوطن ومشاركة في تطور التنمية، فهو أداة لإنجاز الاختيار الاشتراكي، ويشكل البرنامج في الميدان السياسي للحكومة، واعتبر المؤسسات المركزية أدوات ووسيلة لتحقيق الثورة ومبدأ الاشتراكية [6]

تناول الميثاق سبعة أبواب كالتالي:

– الباب الأول: بناء المجتمع الاشتراكي

– الباب الثاني: الحزب والدولة

– الباب الثالث: المحاور الكبرى لبناء الإشتراكية

---

[1] عبد الكريم قواسمية ، المرجع السابق، صص 186 - 188

[2] سعيد بوالشعير، المرجع السابق، ص 73

[3] العيفا اويحي، المرجع السابق، ص 122

[4] بنجامين سطورا، المصدر السابق، ص 45

[5] ينظر الملحق رقم 08 ، ميثاق 1976م، الميثاق الوطني 1976م، جبهة التحرير الوطني، ص 08

[6] سعيد بوالشعير، المرجع السابق، ص 83

- الباب الرابع: الدفاع الوطني
- الباب الخامس: السياسة الخارجية
- الباب السادس: الإتجاهات الرئيسية لسياسة التنمية
- الباب السابع: الأهداف الكبرى للتنمية [1]

اعتمد الميثاق على وحدة القيادية للحزب والدولة ، تجلى عليه النظام الدستوري 1976م[2]

هـ- دستور 1976م:

بعد أن تم إعداد مشروع من طرف لجنة حكومية وإثراءه وقراءته تمت الموافقة على الدستور، وقدم المشروع التمهيدي على ندوة وطنية في ميدان الأمة تحت إشراف حزب جبهة التحرير الوطني في 6 نوفمبر 1976م، حيث تمت المصادقة على مشروع الدستور الذي عرض الاستفتاء يوم 19 نوفمبر 1976م[3]، ينص الدستور على الأهداف والمبادئ الكبرى المؤطرة للميثاق الوطني وإعداد تطبيقه باستمرار من أجل أن تبنى الأمة دولة منظمة وعصرية ديمقراطية، ودفع الثورة الشعبية نحو الارتباط النهائي بالاشتراكية [4]

صدر الدستور في 23 نوفمبر 1976م بموجب الأمر رقم 76 97، تم صدوره في كتاب يحتوي على 67 صفحة عن جبهة التحرير الوطني، ونشر من طرف الإعلام للحزب وطبع من قبل الطباعة الشعبية للجيش في 1976م، يحتوي الدستور على 199 مادة مقسمة على ثلاثة أبواب وتمهيد [5]، نصت عملية الاستفتاء على النتائج التالية:

- عدد الناخبين المسجلين 8076834،
- عدد الناخبين696 7504،
- عدد الأصوات المؤكدة ،7479689
- عدد الأصوات تم تصويتها ب نعم:626 7407،

---

[1] العيفا اويحي، المرجع السابق، ص - ص 122 -124

[2] سعيد بوالشعير، المرجع السابق، ص 83

[3] الطاهر بن خرف الله، المرجع السابق، 98.

[4] عطاالله فشار، المرجع السابق ، ص 49.

[5] العيفا اويحي، المرجع السابق، ص ص، 120 121.

– عدد الأصوات تم تصويتها ب لا: 67683[1]،

يحتوي دستور 1976م على ثلاثة أبواب وهم كالتالي:

– الباب الأول: المبادئ الأساسية لتنظيم المجتمع الجزائري يتكون من 7 فصول

– الباب الثاني: السلطة وتنظيمها يحتوي على ستة فصول

– الباب الثالث: الأحكام المختلفة [2]

2- السياسة الخارجية:

أ- فلسطين:

يستطيع اي بلد عربي التصرف في أراضيه كما يريد ، إلا أنه من حقنا ان نقول بإسم الجزائر والثورة الجزائرية بأنه ليس من حق أي مسؤول عربي أن يتصرف في القضية الفلسطينية، حتى لا تكون حقوق الشعب الفلسطيني هي الثمن [3]، وفي يوم 29 مارس 1971م شاهدنا مذابح من طرف الصهاينة كما التي قام بها الجيش الأردني ضد الشعب الفلسطيني، ومزالت الحكومة تتكلم بإسم العرب والعروبة وهذا يؤدي إلى فشل العرب.، [4] وتحدث بومدين في 4 جويلية 1972م عن الكرامة مساعدة الشعب الفلسطيني وإسترجاع حقوقه المسلوبة والمغتصبة من قبل المستعمر [5] ، قام هواري بومدين في حرب أكتوبر 1973م بإقناع الملك فيصل للحصول على فكرة مقاطعة حلفاء الكيان الصهيوني وإقناع الإتحاد السوفياتي بدعم وكب الفترة الفلسطينية المصرية، ومخاطبة ياسر عرفات[6] لأول مرة من منبر الأمم المتحدة وكسب التعريف الأممي بمنظمة التحرير الفلسطينية كهيئة شرعية للقضية الفلسطينية.[7]

---

[1] الطاهر بن خرف الله، المرجع السابق، ص ص، 98 99.

[2] العيفا اويحي، المرجع السابق، ص ص 121، 122

[3] سعد بن البشير العمامرة، هواري بومدين الرئيس القائد 1932-1978م المرجع السابق، ص 139.

[4] سعد بن البشير العمامرة، الرئيس هواري بومدين والقضية الفلسطينية 1976-1978م، المرجع السابق، ص 27.

[5] سعد بن البشير العمامرة، هواري بومدين الرئيس القائد 1932-1978م، المرجع السابق، ص 140

[6] ينظر الملحق رقم 09 صورة للرئيس ياسر عرفات، سعد بن البشير العمامرة، هواري بومدين الرئيس القائد 1932-1978م، المرجع السابق ،ص 139

[7] فلواز فاطمة الزهراء، النشاط الدبلوماسي في فترة الرئيس الراحل هواري بومدين 1965 إلى 1978م، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، عدد 01، جامعة الشلف، يونيو2016م ، ص 205

ب- الصحراء الغربية:

ان مشكل الصحراء الغربية سببه المشكل السياسي لهذا ستبقى الجزائر تدعمها وتساعدها، واعتبر بومدين ان الأرض هي أرض للصحراء، ويرى الحل لهذا المشكلة هو منح وإعطاء الحرية والكرامة لسكان المنطقة اي حق تقرير المصير المعترف به لجميع الشعوب[1]، يعتبر هواري بومدين[2] ان ضم الصحراء الغربية هي المرحلة الأولى التي عبرت عن الهيمنة التي أكدت على خلق إمبراطورية مغربية لا سيما بعد قيام بومدين بالضغط على الحكومة المغربية، خاصة بعد اختلاف التي أدت إلى فتح أبواب الصراع المغربي الصحراوي [3]، وعند وفاة بومدين لم يجد صراع الصحراء الغربية حلا وبقي مستمرا وهذا ما أدى إلى تسمم والخلل في العلاقات بين الجزائر والمغرب، فالرباط تتهم الجزائر بأطماع الهيمنة والسيطرة و استغلال المغرب[4]

ج- مصر:

يساعد الشعب الجزائري أشقائه المصريين بعد هزيمته في حرب جوان 1967م[5]، وعند وفاة الرئيس المصري جمال عبد الناصر في 18 سبتمبر 1970م، ذهب الرئيس هواري بومدين إلى جنازته ، ونصح بومدين أنور السادات بالحرص على إحترام دستور البلاد، والعمل عن الدفاع عن الأمن واستقرار مصر[6]

وجه الرئيس هواري بومدين رسالة إلى قادة العرب بالإستعداد إلى المعركة القادمة، وكانت مصر اول دولة في هذه المحطة، حيث كان المشير عبد الكريم عامر وزير الدفاع يتأسف للهزيمة الإسرائيلية التي أدت إلى خطوة فشل وخسارة مصر طائراتها الحربية.[7]

---

[1] سعد بن البشير العمامرة، هواري بومدين الرئيس القائد 1932 -1978م، المرجع السابق، ص 144.

[2] ينظر الملحق رقم 10،جلسة عمل للهواري بومدين مع الصحراويين، سعد بن البشير العمامرة، نفسه، ص 145.

[3] بابا علي توفيق، إدراك الرئيس هواري بومدين لقضايا الأمة العربية دراسة تحليلية للخطاب والسلوك البومديني من 1965-1978م، رسالة ماجستير مقدمة لقسم علوم التنظيم، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2002م، ص 178.

[4] بنجامين سطورا، المصدر السابق، ص 65.

[5] عبد السلام كمون، إتفاقية كامب ديفيد 1978م وإنعكاساتها على العلاقات الجزائرية المصرية، مجلة رفوف، مخبر المخطوطات الجزائرية في أفريقيا، عدد 11، الجزائر، مارس 2017م، ص 230.

[6] نفسه، ص 232.

[7] الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص 165.

د- الأمم المتحدة:

ترأس هواري بومدين سنة 1974م مقر الأمم المتحدة الجمعية الإستثنائية التي انعقدت من طرفه، وأرادها ان تكون ذات إمتداد جماهيري وفي عهد بومدين تم انجاز العمل الديمقراطي أي توفير التعليم والصحة للأبناء الجزائريين وهذا ما جعل بومدين يستهوي القلوب [1]، أكدت منظمة الأمم المتحدة على الحق في التأميم ضمن ميدان مبدأ السيادة المستمرة والدائمة للشعوب على ثرواتها الطبيعية ويجب على البلدان العربية ان تحكم بالنتائج التي تنتج على تطبيق هذا الحق وتطبق عليها التحولات التي يؤدي إلى تطور وتقدم العلاقات الدولية المعاصرة.[2]

[1] يحي أبو زكريا، المرجع السابق، ص 27.

[2] سعد بن البشير العمامرة، هواري بومدين الرئيس القائد 1932 -1978م، المرجع السابق، ص 153.

المبحث الثالث: التوجهات الاقتصادية في فترة حكم هواري بومدين 1965 -1978م.

1- الثورة الزراعية

كانت الثورة الزراعية تشتغل داخل الأرياف لتحطيم المبادئ المادية للإنسان فكانت الزراعة تستهدف إلى:

- تحويل الروابط والصلات الإجتماعية، وأحداث القرن الاشتراكية.
- تحديث تقنيات الإنتاج والإعتماد على المساهمة الحقيقية للعمال بفضل طرق جديدة للتسيير والإنتاج.
- تنظيم وترتيب أسعار التسويق المرتبطة بالإنتاج.[1]

قام هواري بومدين بتقسيم آلاف الهكتارات من الأراضي على الفلاحين، فوفر لهم السكن والوسائل والامكانيات الضرورية لصالح الأرض والمحافظة على الأراضي الزراعية من التصحر عن طريق التشجير السد الأخضر [2]، يحتوي الميثاق على الأهداف الكبرى للتنمية التي توجد تحت عنوان السابع وازدهار الزراعة، حيث سمح بتأميم مليوني هكتار من مليون من الأراضي الصالحة والمستهلكة للزراعة وقسمت على أكثر من 100،000 مستفيد داخل في إطار وميدان 6000 تعاونية [3]، بدأت الثورة الزراعية داخل المجتمع والشعب الجزائري في (العاصمة، الصحراء، تلمسان، وهران، غرداية)، والتقي هواري بومدين في لقاءات وندوات خاصة مع المثقفين والفلاحين وكتاب وصحفيين والشباب والطلبة المندمجين في الثورة الزراعية والعمال [4]، تفكيك الثورة الزراعية للملكية العقارية وتحديد وتعيين المساحات الزراعية وعدد رؤوس الماشية وأشجار النخيل ويمكن أن توزع على الفلاحين بدون ارض وتمسهم في ترقيتهم وتطورهم كأناس أحرار [5]، إضافة إلى تأميم الأراضي الزراعية والثروة الحيوانية ومحاولة إخراج الإطار الفلاحي من اوضاعه المزرية والمتدينة لا سيما القضاء على الخماسة وترقي الفلاحين وإزدهار الأراضي الريفية ووضع مشروع ألفا قرية فلاحية وذلك في مجال الثورة الزراعية التي صدر ميثاقها في نوفمبر 1971 م، وشرع في تطبيقها منذ

---

[1] الميثاق الوطني 1976م، المصدر السابق، ص 97.

[2] نور الدين حاروش، المرجع السابق، ص 159.

[3] الطاهر بن خرف الله، المرجع السابق، ص 144.

[4] لطفي الخولي، المرجع السابق، ص 168.

[5] الطاهر سعود، المرجع السابق، ص 369.

1972 م وأكملت في ميدانها مساحات واسعة من الأراضي [1]، وكانت لها قوانين منظمة ومرتبة للمساعدات الفلاحية [2]، وفي الحقيقة استخدمت مدينة الريف التبادل الغير المتساوي والخروج لتمويل المجال الزراعي ثابتة، وبنيت المصانع أكثر من 150 ألف من آلاف الهكتارات للأراضي الزراعية [3]، بعد صدور قانون الثورة الزراعية عملت على إلغاء الملكية العامة للأراضي الزراعية المتمثلة في أملاك الدولة وأراضي العرش والوقف الشرعي [4]، تم إنشاء 750 قرية اشتراكية لترقية واستقرار معيشة الريفية، فذلك أدى إلى النزاع بين الموالين وهجرة ملاك الأراضي إلى المدن للبحث عن فرص العمل وإنجازات أخرى.[5]

2- الثورة الصناعية:

كانت الثورة الصناعية تستهدف إلى التنمية الاقتصادية وترفع الإنسان من الأسوأ الى الأفضل، وتغير مستواه التقني والعلمي، وتهدف إلى تغيير البنى الاقتصادية للبلاد والانتقال من الاقتصاد التقليدي الى الاقتصاد العصري محقق الاستقلال الاقتصادي [6]، فتم إنشاء مصانع ثقيلة من قبل هواري بومدين، فكان كل الخبراء من دول المحور الاشتراكي والرأسمالي يساهمون في بنائها، وقام بإسترجاع الثروات الباطنية والطبيعية وتأميم المحروقات والنفط وذلك أدى إلى تدهور العلاقات بين الجزائر وفرنسا، حيث قامت فرنسا بقطع شراء النفط الجزائري وكانت تسميه بالبترول الأحمر فرد عليهم بومدين أنه احمر بدم الشهداء.[7]

ركزت الثورة الصناعية على مخطط انجازات تتمثل في ما يلي:

- ✓ **التأميم:**

1. تأميم المناجم بمرسوم 08 ماي 1966 م
2. تأميم مختلف الصناعات عام 1968 م
3. تأميم كل أنابيب المحروقات وكافة حقول الغاز الطبيعي

---

[1] رابح لونيسي وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر 1830 -1989م، المرجع السابق، ص ص، 61 62.

[2] الشاذلي بن جديد، مذكرات الشاذلي بن جديد 1929-1979م، ج1، دار القصبة للنشر،2011م، ص 238.

[3] بنجامين سطورا، المصدر السابق، ص ص، 58 59.

[4] عبد الكريم قواسمية، المرجع السابق، ص 243

[5] مجموعة مؤلفين، النمو الاقتصادي، المرجع السابق ، ص 95.

[6] الطاهر سعود، المرجع السابق، ص 360.

[7] نور الدين حاروش، المرجع السابق، ص 159.

4. تأميم إنتاج وأملاك البترول لكل الشركات الفرنسية 24 فيفري 1971م [1]

عملت السياسة التصنيعية في الجزائر على الثورة الصناعية العامة وعرفت بالدعم الكلي من قبل الدولة التي عملت على تطبيق التسيير الاشتراكي للمؤسسات الاقتصادية سنة 1971م [2]، توجد في المنطقة الشمالية مصانع كبيرة التي تحتوي على توفير المناصب وتوفير اليد العاملة وبالقرب من سهل عنابة توجد مصانع الحديد الكبرى ومصانع المنتجة للأسمدة ، والاعتمادي على الصناعات الثقيلة حيث اعتمدت الشركة الوطنية للصناعات الميكانيكية وأقيمت مؤسسات رئيسية نذكر منها:

- مركب الحجار للحديد والصلب سنة 1969م
- مركب الأسمدة بأرزيوسنة 1970م
- مصنع سيارات النقل برويبة 1970م
- مركب الأسمدة بعناية 1971م
- مركب المحركات والجرارات قسنطينة 1973م
- مركب المضخات والحنفيات بالبرواقية 1975 م
- مصنع الآلات الزراعية بسيدي بلعباس 1978م

والاعتمادي على مصانع الملابس والنسيج والجلود والمواد الغذائية ، ومصنع للصناعات الكهرومنزلية والإلكترونية في سنة 1978م [3]، ورغم تدهور السياسة التصنيعية إلا أن مجال التصنيع ظل النواة الأولى الرابحة للسياسة الشعبوية، وأصبحت المؤسسات الصناعية تفوق إنجازاتها من توظيف اليد العاملة [4]، يندرج المجال الصناعي ضمن المبدأ الاشتراكي، وينبع الاختيار

---

[1] رابح لونيسي وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989م، المرجع السابق، ص 61.

[2] مراد مولاي حاج، واقع ومصير السياسة الاقتصادية والاجتماعية للجزائر المستقلة، دع، جامعة وهران 2، محمد بن أحمد، ص 08.

[3] رابح لونيسي وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصرة 1830 -1989م، المرجع السابق ، ص ص، 61 62.

[4] ينظر الملحق رقم 11 جدول يوضح مناصبالشغل الغير زراعية، نور الدين حاروش المرجع السابق، ص 162.

الاشتراكي الذي يوجد في الجزائر من مفهوم الاستقلال الوطني، وتحتوي القاعدة الاشتراكية على إنشاء وتأسيس صناعة مزدهرة ضرورية لسير الاقتصاد، وتعتبر الصناعة عنصرا اجتماعيا وثوريا.[1]

3- السياسة المالية والتجارية.

أ- التجارة الداخلية:

عملت القيادة الجزائرية الحاكمة بتقييم السلع لترتيب التجارة الداخلية ترتيبا مفككا، وإنشاء أماكن للبيع ووسائل تخزين متفرقة من قبل المؤسسات والمعالم الوطنية بشكل متوازن لتأمين وسلامة التموين وحاجيات الشعب، وكان دور هذه المؤسسات في احتكار الاستيراد لمكافحة التبذير والمضاربة [2]، حيث كان التجار يستغلون شهر رمضان لرفع الأسعار، فتدخلت السلطات وكان رد فعلها غير مرضية فاعتبروها التجار أعمال غير فعالة وكانوا يؤجرون شاحنات من قسنطينة يذهبون إلى التموين المنتجات الزراعية الموجودة، والالتحاق بولاية وهران عن طريق الجنوب من أجل الابتعاد عن مراقبات الشرطة [3]، اتخذت الوثيقة المنجزة من قبل القيادة الحاكمة إجراءات تتمثل في:

- ترتيب الوظيفة التجارية وتأخيرها من خلال إصلاح المركز الوطني.
- وضع لجان مراقبة تموين الولايات في كل المناطق.
- إصدار نظام تجاري جديد خاص بممارسة التجارة.
- وضع الشروط للأسعار وتنظيمها من أجل الحصول على ربح عدد كبير من المنتجات.

ساهمت الوثيقة في توحيد الأسعار على مستوى المراكز الوطنية سواء أسعار المواد المنتجة او المستوردة داخل الوطن.[4]

ب- التجارة الخارجية:

لم تتوقف الفروق في الإنتاج عن أثقال العمل التجاري والتوقف في المنتجات وفي القطاع الزراعي، حيث تقدر قيمة الحبوب ب 43 مليون قنطار، انا قيمة الحشائش اليابسة فقدرت ب

---

[1] الميثاق الوطني 1976م، المصدر السابق، ص 106.

[2] عبد الكريم قواسمية، المرجع السابق، ص 263.

[3] الطاهر بن خرف الله، المرجع السابق ، ص 149

[4] عبد الكريم قواسمية، المرجع السابق، ص 264

134 مليون، و51 مليون من الغذاء الأخضر وخلال الأشهر التسعة الأولى لعام 1977م كانت الجزائر تستورد فعلا بقيمة 706 مليون دينا [1]،وفي 21 فيفري 1971م بدأ الرئيس هواري بومدين بتأميم أنابيب النفط والغاز، والسيطرة على 51 من الشركات البترولية الفرنسية ونزع الإستعمار الفرنسي، ومواصلة شركة توفال نشاطاتها واتصال فرنسا عن البترول الجزائري، ومغادرة الدينار الجزائري من منطقة الفرنك، كانت الجزائر تستورد الثلث من البترول ومن القمح المستهلك في الشمال الأمريكي والولايات المتحدة الأمريكية أولا [2]، وفي سنة 1971م إرتفع سعر البرميل للبترول 33 دولار إلى 9.25 دولار في ديسمبر 1973م، والزيادة في تصدير البترول من 23 مليون طن إلى 42 مليون طن 1969م، وإلى 46 مليون طن سنة 1972م[3]، وفي سنة 1975م قدر سعر البرميل المستهلك النهائي في مجموعة الدول الأوروبية بقيمة 27.9 دولار، ويقدر مقدار العائد النهائي ب 18.9 دولار، تقدر نسبة الدول المنتجة 52 %، ويقدر نصيب الدول المستهلكة نسبتها 48 %.[4]

خلاصة الفصل:

وفي الأخير نستنتج أن الرئيس الراحل هواري بومدين اعتمد نظاما مجددا لبناء دولة جزائرية مستقلة سياسيا واقتصاديا كذلك تجده أنه كان متبني النظام الاشتراكي.

---

[1] الطاهر بن خرف الله، المرجع السابق، ص 148

[2] بنجامين سطورا، المصدر السابق ، ص ص 51 52.

[3] مراد مولاي حاج ، المرجع السابق، ص 07.

[4] بلعواد نوال، الريع البترولي وتأثيره على النشاط الإقتصادي " دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1973 - 2013 م ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة باتنة الحاج لخضر، 2017 م، ص ص 55. 56

الخـــاتمة

بعد اندلاع الثورة الجزائرية التي خاضها الشعب الجزائري من أجل استرجاع السيادة الوطنية حوالي ثمانية سنوات من الجهاد توجت بالاستقلال وبدأت معالم الدولة الجزائرية تظهر منذ مؤتمر طرابلس 1962م إلى غاية 1978 م ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا إلى مجموعة من النتائج وهي كالتالي:

- عرفت الفترة الممتدة من وقف إطلاق النار إلى غاية استفتاء تقرير المصير وإعلان الاستقلال وكانت هذه المدة رغم قصر مدتها الزمنية مرحلة مهمة مليئة بالأحداث لا سيما بعد التنظيم الذي جسدته الهيئة التنفيذية ، رغم صعوبات التي واجهتها من قبل منظمة الجيش السري ، وتوالت الأحداث إلى غاية صائفة 1962م وانعقاد دورة المجلس الوطني للثورة بطرابلس.
- شكل مؤتمر طرابلس منعرجا حاسما كونه وضع الأسس الأولى للدولة الجزائرية المستقلة، فبعد اول مؤتمر بعد الاستقلال على الرغم من الخلافات التي كانت تحدث بين أعضاء هيئة الأركان، جاء مؤتمر طرابلس ببرنامج عرف ب "برنامج طرابلس"معتمدا على إتباع النهج الاشتراكي من أجل تشييد دولة ديمقراطية اجتماعية لتحقيق المهام الاقتصادية والسياسية للدولة الجزائرية.
- اعتمد احمد بن بلة خلال فترة حكمه على برنامج يقود البلاد نحو التطور والخروج من ما خلفه الاستعمار إذ سعى خلال فترة حكمه بالنهوض بالقطاع الفلاحي متخذ مبدأ الأرض لمن يخدمها وسياسة تقوم على الأحادية الحزبية.
- وكانت علاقات الدولية للجزائر خلال فترة حكم الرئيس احمد بن بلة جيدة مع الدول العربية خاصة والغربية عامة في إطار ما يعرف بالمعاملات التجارية التي عرفت بالمبادلات مع اغلب البلدان.
- انتهت فترة حكم الرئيس احمد بن بلة سنة 1965م، وذلك بعد قيام هواري بومدين بعملية التصحيح الثوري بتاريخ 19 جوان 1965م، لتقوم حكومة جديدة ومرحلة جديدة في تاريخ الجزائر.
- بعد التصحيح الثوري الذي قام به هواري بومدين ضد الرئيس احمد بن بلة، تقلد هواري بومدين الحكم وأصبح رئيسا للدولة الجزائرية خلفا للرئيس احمد بن بلة.

- يعتبر الرئيس هواري بومدين شخصية قيادية بامتياز كونه ناضل داخل صفوف الثورة الجزائرية وبعد الاستقلال عمل كقائد للأركان.
- بعد تولي الرئيس هواري بومدين الحكم 1965 م - 1978 م وضع برنامج يسير عليه سواء على الجانب السياسي أو الاقتصادي، اذ ركز في الجانب على الاقتصادي على النهوض بالقطاع الزراعي في إطار ما يعرف بالثورة الزراعية معتمدا في ذلك على النظام الاشتراكي.

عمل جاهدا على بناء دولة عصرية اشتراكية، ومن أهم ما حققه الرئيس بومدين في فترة حكمه تأميم المحروقات وتوطيد العلاقات الدولية ودعم حركات التحرر من بينها القضية الفلسطينية والصحراء الغربية، وترقية المجتمع الجزائري سياسيا واقتصاديا.

الملاحـــــق

الملحق رقم 01

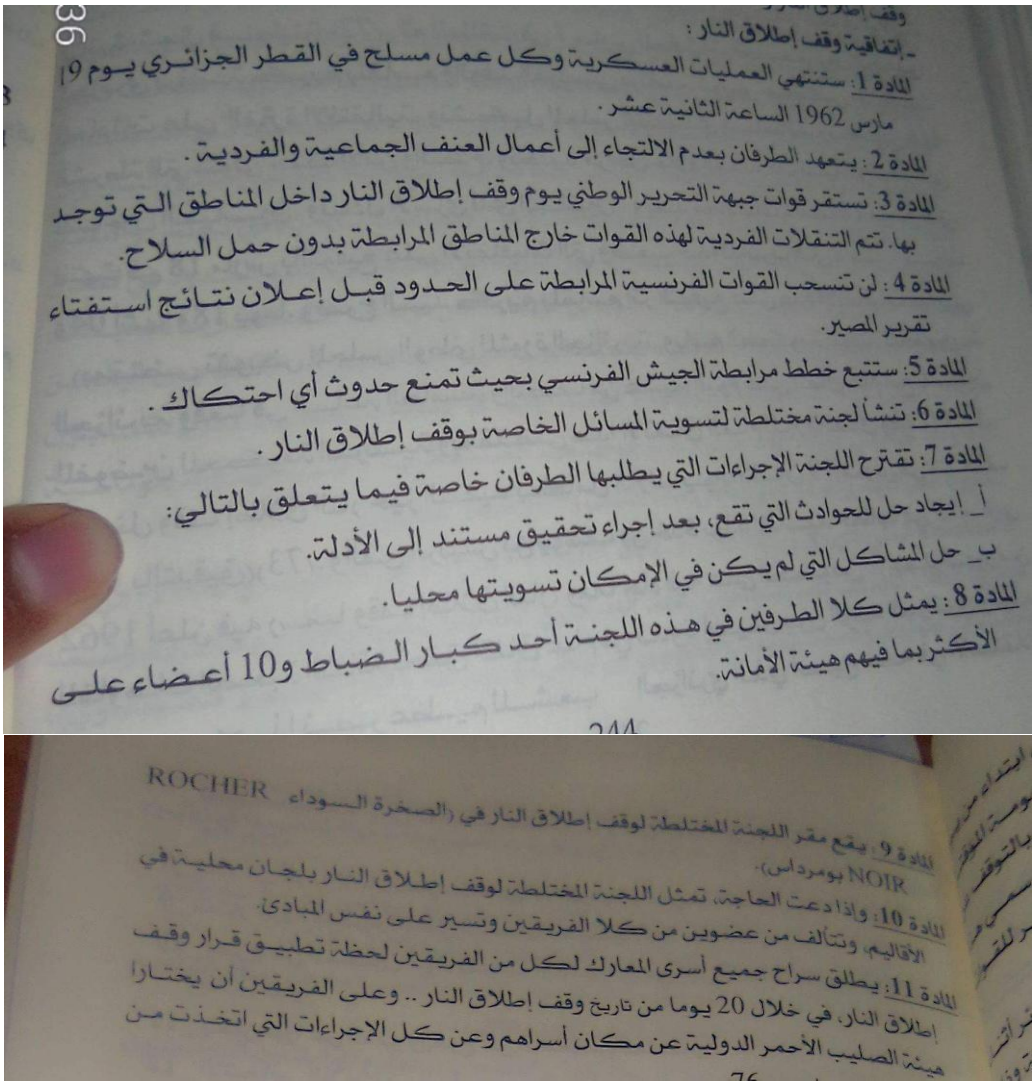

- إتفاقية وقف إطلاق النار :

المادة 1: ستنتهي العمليات العسكرية وكل عمل مسلح في القطر الجزائري يوم 19 مارس 1962 الساعة الثانية عشر.

المادة 2 : يتعهد الطرفان بعدم الالتجاء إلى أعمال العنف الجماعية والفردية .

المادة 3: تستقر قوات جبهة التحرير الوطني يوم وقف إطلاق النار داخل المناطق التي توجد بها. تتم التنقلات الفردية لهذه القوات خارج المناطق المرابطة بدون حمل السلاح.

المادة 4 : لن تنسحب القوات الفرنسية المرابطة على الحدود قبل إعلان نتائج استفتاء تقرير المصير.

المادة 5: ستتبع خطط مرابطة الجيش الفرنسي بحيث تمنع حدوث أي احتكاك .

المادة 6: تنشأ لجنة مختلطة لتسوية المسائل الخاصة بوقف إطلاق النار .

المادة 7: تقترح اللجنة الإجراءات التي يطلبها الطرفان خاصة فيما يتعلق بالتالي:

أ_ إيجاد حل للحوادث التي تقع، بعد إجراء تحقيق مستند إلى الأدلة.

ب_ حل المشاكل التي لم يكن في الإمكان تسويتها محليا.

المادة 8 : يمثل كلا الطرفين في هذه اللجنة أحد كبار الضباط و10 أعضاء على الأكثر بما فيهم هيئة الأمانة.

244

المادة 9: يقع مقر اللجنة المختلطة لوقف إطلاق النار في (الصخرة السوداء ROCHER NOIR بومرداس).

المادة 10: واذا دعت الحاجة، تمثل اللجنة المختلطة لوقف إطلاق النار بلجان محلية في الأقاليم، وتتألف من عضوين من كلا الفريقين وتسير على نفس المبادئ.

المادة 11: يطلق سراح جميع أسرى المعارك لكل من الفريقين لحظة تطبيق قرار وقف إطلاق النار، في خلال 20 يوما من تاريخ وقف إطلاق النار .. وعلى الفريقين أن يختارا هيئة الصليب الأحمر الدولية عن مكان أسراهم وعن كل الإجراءات التي اتخذت من

اهم بنود اتفاقيات إيفيان

[1] مصطفى طلاس و بسام العسلي ، مرجع سابق ، ص ، ص 244 245

الملحق رقم 02

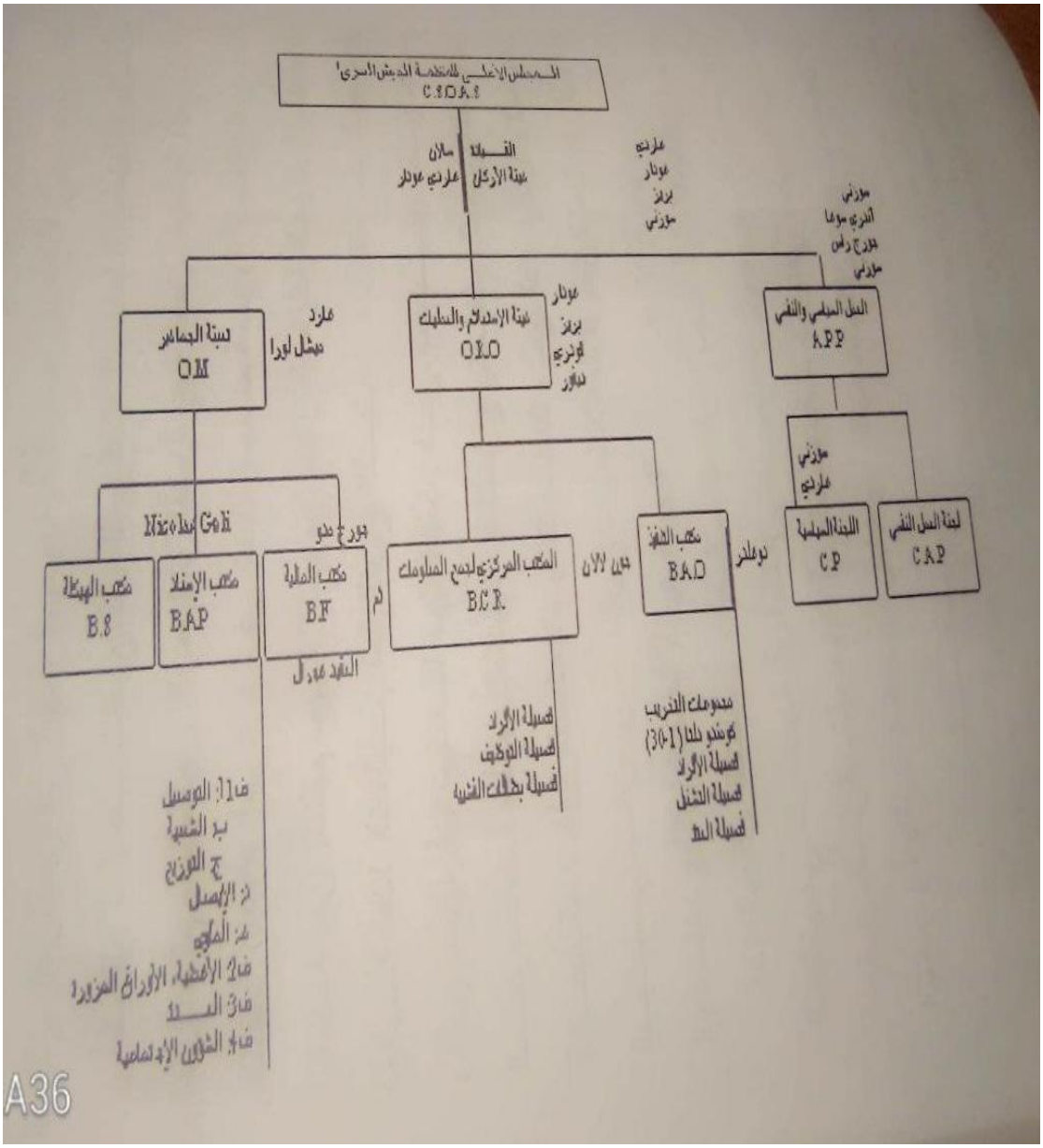

هيكلة منظمة الجيش السري

(1) تواتي دحمان ، مرجع سابق ، ص 213

الملحق رقم 03

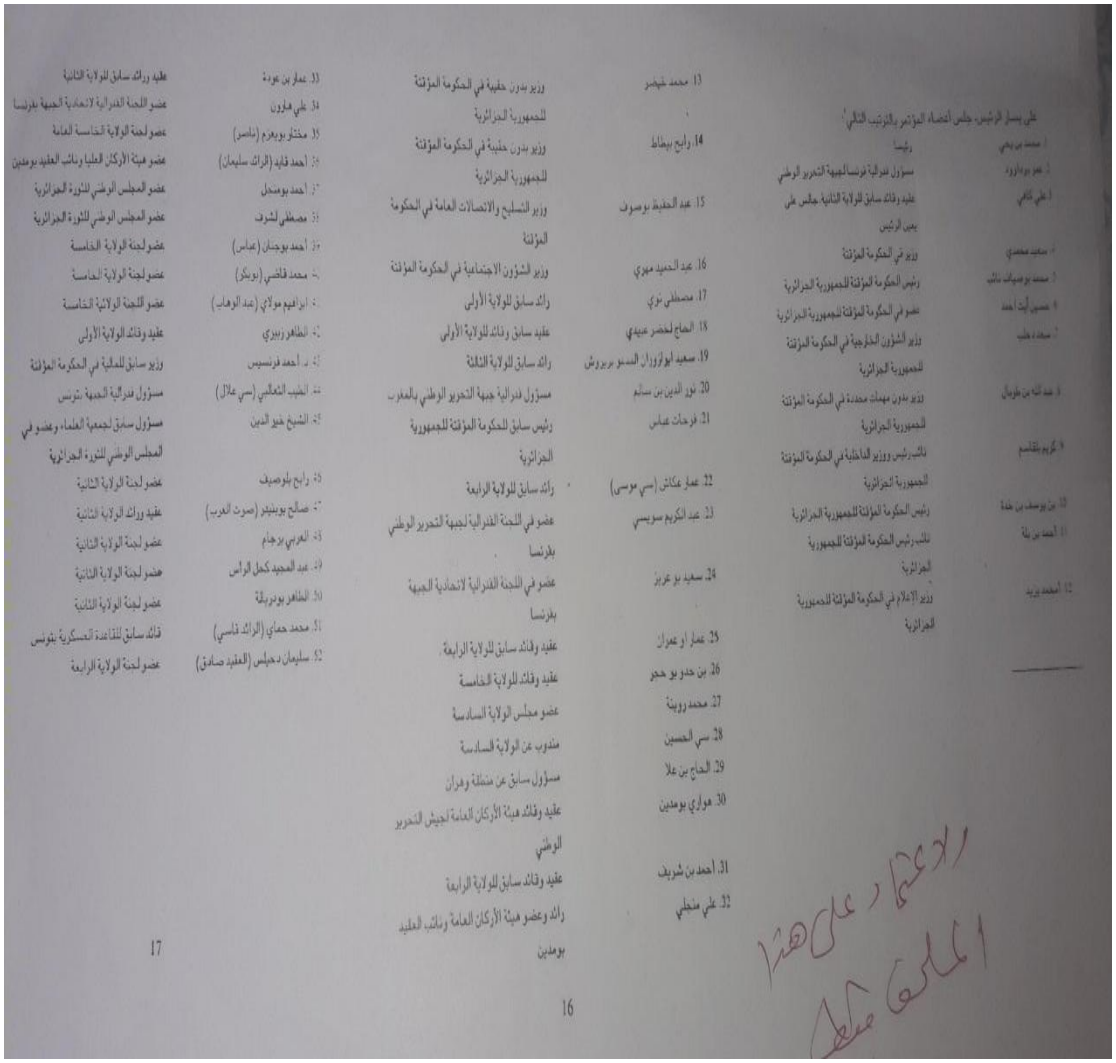

على يسار الرئيس، جلس أعضاء المؤتمر بالترتيب التالي:

1. محمد بن يحي	رئيسا
2. عمر بوداود	مسؤول فدرالية فرنسا للجبهة لتحرير الوطني
3. علي كافي	عقيد وقائد سابق للولاية الثانية. جلس على يمين الرئيس
4. سعيد محمدي	وزير في الحكومة المؤقتة
5. محمد بوضياف دائم	رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
6. حسين آيت أحمد	عضو في الحكومة المؤقتة لجمهورية الجزائرية
7. محمد خيضر	وزير الشؤون الخارجية في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
8. عبد الله بن طوبال	وزير بدون مهمات محددة في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
9. كريم بلقاسم	نائب رئيس ووزير الداخلية في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
10. بن يوسف بن خدة	رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
11. أحمد بن بلة	نائب رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
12. أحمد بودة	وزير الإعلام في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

13. محمد شبيلة	وزير بدون حقيبة في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
14. رابح بيطاط	وزير بدون حقيبة في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
15. عبد الحفيظ بوصوف	وزير التسليح والاتصالات العامة في الحكومة المؤقتة
16. عبد الحميد مهري	وزير الشؤون الاجتماعية في الحكومة المؤقتة
17. مصطفى لوزي	رائد سابق للولاية الأولى
18. الحاج لخضر عبيدي	عقيد سابق وقائد للولاية الأولى
19. سعيد ابوكرزان السعيد بريروش	رائد سابق للولاية الثالثة
20. نور الدين بن سالم	مسؤول فدرالية جبهة التحرير الوطني بالمغرب. رئيس سابق للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
21. فرحات عباس	رائد سابق للولاية الرابعة
22. عمار عكاش (سي موسى)	عضو في اللجنة الفدرالية لجبهة التحرير الوطني بفرنسا
23. عبد الكريم سويسي	عضو في اللجنة الفدرالية لاتحادية الجبهة بفرنسا
24. سعيد بو عزيز	عقيد وقائد سابق للولاية الرابعة.
25. عمار او عمران	عقيد وقائد للولاية الخامسة
26. بن حدو بو حجر	عضو مجلس الولاية السادسة
27. محمد روبية	مندوب عن الولاية السادسة
28. سي الحسين	مسؤول سابق عن منطقة وهران
29. الحاج بن علا	عقيد وقائد هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني
30. هواري بومدين	عقيد وقائد سابق للولاية الرابعة
31. أحمد بن شريف	رائد وعضو هيئة الأركان العامة ونائب العقيد بومدين
32. علي منجلي	

33. عمار بن عودة	عقيد وراك سابق للولاية الثانية
34. علي هارون	عضو اللجنة الفدرالية لاتحادية الجبهة بفرنسا
35. مختار بوبغرة (ناصر)	عضو لجنة الولاية الخامسة العامة
36. أحمد قايد (الوراك سليمان)	عضو هيئة الأركان العليا ونائب العقيد بومدين
37. أحمد بومنجل	عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية
38. مصطفى لشرف	عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية
39. أحمد بوجنان (عباس)	عضو لجنة الولاية الخامسة
40. محمد فاضي (بوبكر)	عضو لجنة الولاية الخامسة
41. ابراهيم مولاي (عبد الوهاب)	عضو اللجنة الولائية الخامسة
42. الطاهر زبيري	عقيد وقائد الولاية الأولى
43. د. أحمد فرنسيس	وزير سابق للمالية في الحكومة المؤقتة
44. الخليب الشعالبي (سي عدلان)	مسؤول فدرالية الجبهة بتونس
45. الشيخ خير الدين	مسؤول سابق لجمعية العلماء وعضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية
46. رابح بلوصيف	عضو لجنة الولاية الثانية
47. صالح بوبنيدر (صوت العرب)	عقيد وراك الولاية الثانية
48. العربي بوجام	عضو لجنة الولاية الثانية
49. عبد المجيد كحل الراس	عضو لجنة الولاية الثانية
50. الطاهر بوتريلة	عضو لجنة الولاية الثانية
51. محمد حمادي (الوراك قاسي)	قائد سابق للقاعدة العسكرية بتونس
52. سليمان دحليس (العقيد صادق)	عضو لجنة الولاية الرابعة

16

17

اهم الحاضرين في مؤتمر طرابلس 1962 م

(1) علي هارون، المصدر السابق، ص -ص 16 -17

الملحق رقم 4

صورة لأحمد بن بلة

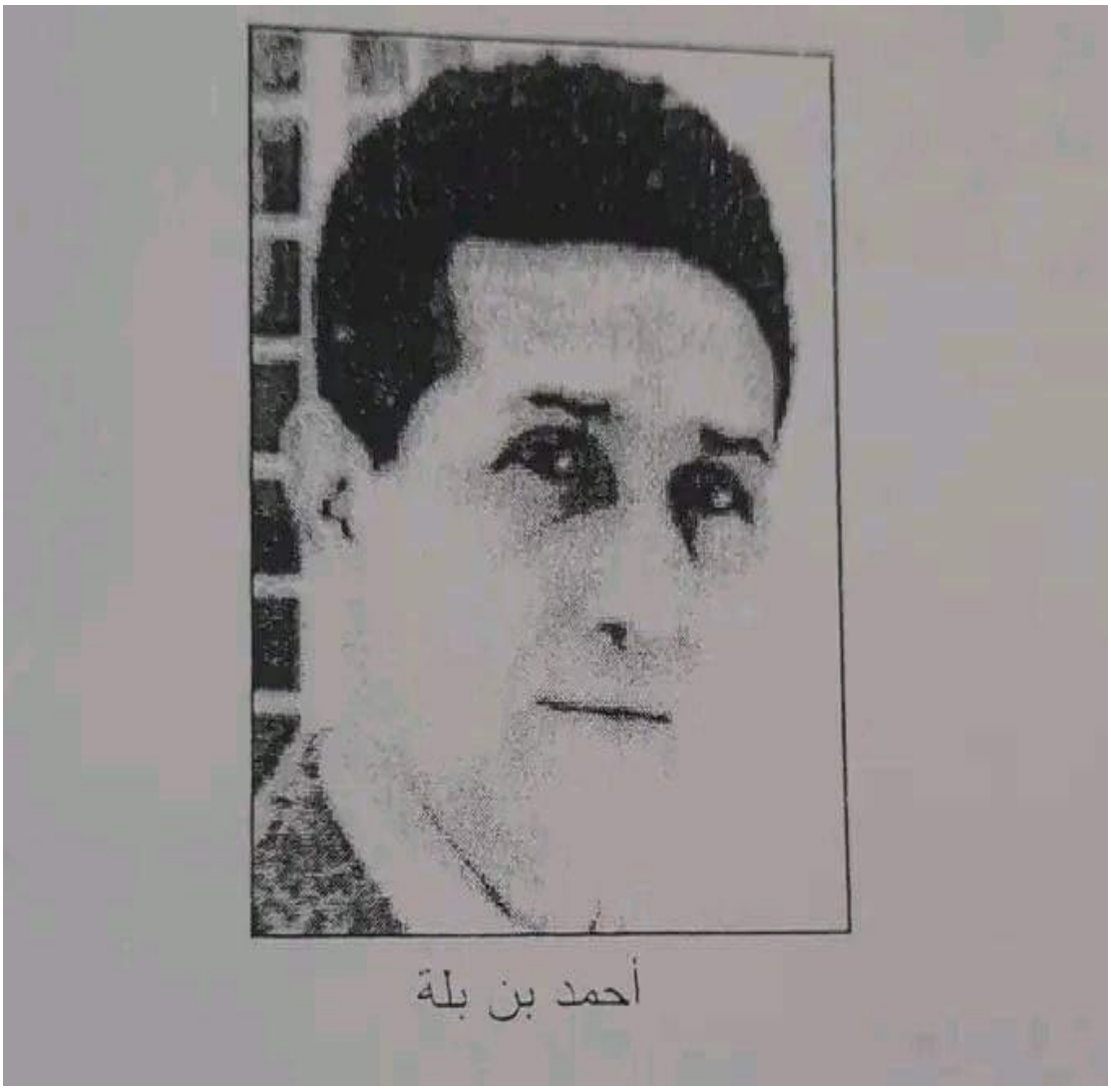

(1) الحسين محمد الشريف ،عناصر الذاكرة ،دار القصبة ،د ت ،ص 03

الملحق رقم 05

ميثاق الجزائر1

دستور 1963

المقدمة

ما فتئ الشعب الجزائري منذ ما ينيف على المائة سنة، يواصل كفاحا مسلحا و كفاحا آخرا خلقيا و سياسيا ضد الغزو الإستعماري في جميع أشكال، اضطهادها، و ذلك عقب عدوان سنة 1830 على الدولة الجزائرية و احتلال القوات الاستعمارية الفرنسية للبلاد. و في غرة نوفمبر عام 1954، استنفرت جبهة التحرير الوطني تعبئة جميع طاقات الأمة، ذلك أن النضال من أجل تحقيق الاستقلال قد بلغ مرحلته النهائية.

فاحتدمت حرب الإبادة التي شنها الاستعمار الفرنسي، وسقط ضحيتها في ميدان الشرف أكثر من مليون شهيد، اشتروا بحياتهم حبهم للوطن و الحرية.

و في شهر مارس عام 1962، خرج الشعب الجزائري منتصرا من هذه المعركة، التي اصطلى حرها سبع سنوات و نصف، بقيادة جبهة التحرير الوطني.

ثم شرعت الجزائر تجدد لنفسها أنظمة سياسية قومية، بعد استرجاعها لسيادتها، اثر مائة و اثنتين و ثلاثين سنة (132) من السيطرة الاستعمارية، و النظام الإقطاعي.

فمضت الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية توجه مناحي نشاطها الى طريق تشييد البلاد، وفاء منها للميثاق الذي أقره المجلس القومي للثورة الجزائرية في طرابلس، و طبقا للمبادئ الاشتراكية و الممارسة الفعلية للسلطة من طرف الشعب الذي يشكل طليعته الفلاحون، و الجماهير الكادحة، و المثقفون الثوريون.

ان الشعب الجزائري لمواصل زحفه في طريق ثورة ديمقراطية شعبية، بعد أن حقق هدف الاستقلال الوطني الذي استهدفته جبهة التحرير الوطني في غرة نوفمبر 1954.

8

ميثاق الجزائر1963

(1) دساتير الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، ميثاق الجزائر1963 م ،ص8

دستـور 1963

هذه الثورة المتجسمة في :

- الشروع في انجاز الاصلاح الزراعي، و انشاء اقتصاد وطني ينهض العمال بتسييره.
- و انتهاج سياسة اجتماعية لفائدة الجماهير كي يرتفع مستوى معيشة العمال، و التعجيل بترقية المرأة قصد اشتراكها في تدبير الشؤون العامة، و تطوير البلاد، و محو الأمية، و تنمية الثقافة القومية، و تحسين السكن، و الحالة الصحية العامة.
- و توخي سياسة دولية قائمة على قاعدة من الاستقلال، و التعاون الدولي، و مناهضة الاستعمار، و المؤازرة الفعلية للحركات النضالية في العالم من أجل التحرير الوطني و الاستقلال.
- ان الاسلام و اللغة العربية قد كانا و لا يزال كل منهما قوة فعالة في الصمود ضد المحاولة التي قام بها النظام الاستعماري لتجريد الجزائريين من شخصيتهم. فيتعين على الجزائر التأكيد بأن اللغة العربية هي اللغة القومية الرسمية لها، و أنها تستمد طاقتها الروحية الأساسية من دين الاسلام. بيد أن الجمهورية تضمن حرية ممارسة الأديان لكل فرد و احترام آرائه و معتقداته.

ان الجيش الوطني الشعبي الذي كان بالأمس جيش التحرير الوطني هو بمثابة سنان الرمح في نضال التحرير القومي، من مهمة سيظل هذا الجيش مسهما في خدمة الشعب، ساهرا على النشاط السياسي داخل إطار الحزب، عاملا على تشييد الانظمة الجديدة الاقتصادية منها و الاجتماعية للبلاد.

من الأهداف الأساسية للجمهورية، الوفاء لتقاليد أمتنا الفلسفية و الاخلاقية و السياسية، و المطابقة للإتجاه السياسي الدولي، الذي اختاره الشعب الجزائري.

كما أن الحقوق السياسية المعترف بها لكل مواطن بالجمهورية تمكنه من المساهمة بطريقة كلية و فعالة في فريضة تشييد البلاد، و تخول له النمو، و تعده لمعرفة نفسه بصورة منسجمة في نطاق المجموعة طبقا لمصالح البلاد، و اختيارات الشعب.

ان ضرورة قيام حزب الطليعة الواحد، و دوره المرجح في اعداد و مراقبة سياسة الأمة، هما المبدأن الجوهريان اللذان حملا على اختيار شتى الحلول لمعالجة المشاكل الدستورية التي تواجه الدولة الجزائرية و بذلك يتم ضمان السير المنسجم و الفعال للنظم السياسية المقررة في الدستور عن طريق جبهة التحرير الوطني التي :

- تعبئ و تنظم الجماهير الشعبية، و تهذبها لتحقيق الاشتراكية.
- و تدرك و تشخص مطامح الجماهير الشعبية بالاتصال الدائم بها.
- و تعد و تحدد سياسة الأمة و تراقب تنفيذها.

و يتم اعداد هذه السياسة و تنشيطها و توجيهها من طرف أشد العناصر الثورية وعيا ونشاطا.

- كما تقيم جبهة التحرير الوطني تنظيمها و قواعدها على مبدأ المركزية الديمقراطية.

ان الحزب وحده باعتباره الجهاز المحرك الدافع الذي يستمد قوته من الشعب، هو الذي يستطيع أن يحطم أجهزة الماضي الاقتصادية، و يقيم مقامها نظما اقتصادية يمارسها الفلاحون العاملون، و الجماهير الكادحة بصورة ديمقراطية.

كما أنه على الشعب أن يسهر على استقرار الأنظمة السياسية للبلاد، هذا الإستقرار الذي هو ضرورة حيوية بالنسبة لمهام التشييد الاشتراكي التي تواجهها الجمهورية.

أما النظام الرئاسي و النظام البرلماني التقليديان للحكم، فلا يمكن لهما أن يضمنا هذا الاستقرار المنشود، بينما النظام القائم على قاعدة هيمنة الشعب صاحب السيادة، و على الحزب الطلائعي الواحد،

9

[1] دساتير الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،مصدر سابق ،ص 9

فإنه يمكنه أن يضمن ذلك الاستقرار بصورة فعالة.

ان جبهة التحرير الوطني التي تمثل القوة الثورة للأمة، تسهر على هذا الإستقرار، كما أنها ستكون خير ضمان لتجاوب سياسة البلاد مع المطامح العميقة للشعب.

المبادى و الأهداف الأساسي

المادة الأولى : الجزائر جمهورية ديمقراطية شعبية.

المادة 2 : و هي جزء لا يتجزأ من المغرب العربي و العالم العربي و افريقيا.

المادة 3 : شعارها «الثورة من الشعب و للشعب».

المادة 4: الاسلام دين الدولة و تضمن الجمهورية لكل فرد احترام أرائه و معتقداته و حرية ممارسة الاديان.

المادة 5 : اللغة العربية هي اللغة القومية و الرسمية للدولة.

المادة 6 : علم الدولة أخضر و أبيض يتوسطه هلال و نجم أحمران.

المادة 7 : عاصمة البلاد الجزائرية هي مدينة الجزائر، مقر المجلس الوطني و الحكومة.

المادة 8 : الجيش الوطني جيش شعبي، و هو في خدمة الشعب و تحت تصرف الحكومة بحكم وفائه لتقاليد الكفاح من أجل التحرير الوطني.

- و هو يتولى الدفاع عن أراضي الجمهورية و يسهم في مناحي النشاط السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي للبلاد في نطاق الحزب.

المادة 9 : تتكون الجمهورية من مجموعات ادارية يتولى القانون تحديد مداها و اختصاصها.

تعتبر البلدية أساسا للمجموعة الترابية و الاقتصادية و الاجتماعية.

المادة 10 : تتمثل الأهداف الأساسية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في :

- صيانة الاستقلال الوطني و سلامة الأراضي الوطنية و الوحدة الوطنية.
- ممارسة السلطة من طرف الشعب الذي يؤلف طليعته فلاحون و عمال و مثقفون ثوريون.
- تشييد ديمقراطية اشتراكية، و مقاومة استغلال الانسان في جميع اشكاله، وضمان حق العمل و مجانية التعليم، و تصفية جميع بقايا الاستعمار.
- الدفاع عن الحرية و احترام كرامة الانسان.
- مقاومة كل نوع من التمييز و خاصة التمييز العنصري و الديني.
- السلام في العالم.
- استنكار التعذيب و كل مساس حسّي أو معنوي بكيان الانسان.

المادة 11 : توافق الجمهورية على الاعلان العالمي لحقوق الانسان و تنضم الى كل منظمة دولية تستجيب لمطامح الشعب الجزائري و ذلك اقتناعا منها بضرورة التعاون الدولي

الحقوق الأساسية

المادة 12 : لكل المواطنين من الجنسين نفس الحقوق و نفس الواجبات.

المادة 13 : لكل مواطن استكمل 19 عاما من عمره حق التصويت.

المادة 14 : لا يجوز الإعتداء على حرمة السكن، و يضمن حفظ سر المراسلة لجميع المواطنين.

10

[1] دساتير الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،مصدر سابق ،ص 10

المـادة 15 : لا يمكـن ايقـاف أي شـخص و لا متابعتـه الا في الأحـوال المنصـوص عليهـا في القانـون و أمـام القضـاة المعينـين بمقتضـاه و طبقـا للإجـراءات المقـررة بموجبـه.

المادة 16 : تعترف الجمهورية بحق كل فرد في حياة لائقة و في توزيع عادل للدخل القومي.

المادة 17 : تحمي الدولة الأسرة باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع.

المـادة 18 : التعليـم اجبـاري، و الثقافـة في متنـاول الجميـع بـدون تمييـز الا مـا كان ناشـئا عـن اسـتعدادات كل فـرد و حاجيـات الجماعـة.

المـادة 19 : تضمـن الجمهوريـة حريـة الصحافـة، و حريـة وسـائل الاعـلام الأخـرى، و حريـة تأسـيس الجمعيـات، و حريـة التعبـير، و مخاطبـة الجمهـور و حريـة الإجتـماع.

المـادة 20 : الحـق النقـابي، و حـق الاضراب، و مشـاركة العمـال في تدبـير المؤسـسـات معـترف بهـا جميعـا، و تمـارس هـذه الحقـوق في نطـاق القانـون.

المادة 21 : تضمن الجمهورية الجزائرية حق الإلتجاء لكل من يكافح في سبيل الحرية.

المـادة 22 : لا يجـوز لأي كان أن يسـتعمل الحقـوق و الحريـات السـالفة الذكـر في المسـاس باسـتقلال الأمـة و سـلامة الأراضي الوطنيـة و الوحـــدة الوطنيـــة و مؤسـسـات الجمهوريـة و مطامـح الشـعب الإشـتراكية، ومبـدأ وحدانيـة جبهـة التحريـر الوطنـي.

جبهة التحرير الوطني

المادة 23 : جبهة التحرير الوطني هي حزب الطليعة الواحد في الجزائر.

المـادة 24 : جبهـة التحريـر الوطنـي تحـدد سياسـة الأمـة، و توحـي بعمـل الدولـة و تراقـب عمـل المجلـس الوطنـي و الحكومـة.

المـادة 25 : جبهـة التحريـر الوطنـي تشـخص المطامـح العمـيقة للجمـاهـير و تهذبها و تنظمهـا و هي رائدها في تحقيـق مطامحها.

المادة 26 : جبهة التحرير الوطني تنجز أهداف الثورة الديمقراطية الشعبية، و تشيد الاشتراكية في الجزائر.

ممارسة السيادة - المجلس الوطني

المـادة 27 : السـيادة الوطنيـة للشـعب يمارسـها بواسـطة ممثلين لـه في مجلـس وطنـي، ترشـحهم جبهـة التحريـر الوطنـي، و ينتخبـون باقـتراع عـام مـــباشر و سرى لمدة خمسـة سـنين.

المـادة 28 : يعـبر المجلـس الوطنـي عـن الارادة الشـعبية، و يتـولى التصويـت عـلى القوانـين، و يراقـب النشـاط الحكومـي.

المـادة 29 : يحـدد القانـــون طريـــقة انتـــخاب النـــواب في المجلـس الوطنـي و عددهـم، و شروط صلاحيـة انتخابهـم، و نظـام مـا يتنـافى و النيابـة.

و في حالـة النـزاع حـول قانونيـة انتخـاب النائـب، تتـولى «لجنـة مراجعـة السـلط و تصحيـح النيابـة» المنصـوص عليهـا في النظـام الداخـلي للمجلـس، الفصـل في الموضـوع طبقـا للـشروط المحـددة.

المـادة 30 : لا يمكـن للمجلـس الوطنـي الاعـلان عـن اسـقاط النائـب الا بأغلبيـة ثلثـي أعضائـه و باقـتراح مـن الهيئـة العليـا لجبهـة التحريـر الوطنـي.

المادة 31 : يتمتع النائب بالحصانة البرلمانية خلال مدة نيابته.

11

[1] دساتير الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المصدر السابق، ص11

المادة 32 : لا يجوز ايقاف أي نائب، أو متابعته فيما يتعلق بالقضايا الجنائية دون اذن المجلس الوطني الا في حالة التلبس بالجريمة، و يوقف حبس أو متابعة النائب بطلب من المجلس الوطني.

و في حالة التلبس بالجريمة يقدم فورا اخطار المتابعة أو الإجراءات المتخذة ضد النائب الى مكتب المجلس الذي يمكنه ان يطالب بموجب سلطة القانون اتخاذ التدابير الضرورية لاحترام مبدأ الحصانة البرلمانية.

و لا تجوز متابعة أي عضو من أعضاء المجلس الوطني، أو ايقافه أو حبسه، أو محاكمته بسبب ما يدلي به من آراء أو تصويت خلال ممارسة نيابته.

المادة 33 : يجتمع المجلس الوطني وجوبا قبل اليوم الخامس عشر الموالي لانتخاب أعضائه و يعمد الى تصحيح نيابتهم.

و ينتخب فورا رئيسه و مكتبه و لجانه.

المادة 34 : رئيس المجلس الوطني هو الشخصية الثانية في الدولة.

المادة 35 : يحدد المجلس الوطني في قانونه الداخلي قواعد تنظيمه و تسييره.

المادة 36 : لرئيس الجمهورية و للنواب حق المبادرة بتقديم القوانين.

توضع مشاريع و اقتراحات و تصميمات القوانين على مكتب المجلس الذي يحيلها على اللجان البرلمانية المختصة لدراستها.

المادة 37 : لأعضاء الحكومة حق حضور جلسات المجلس الوطني و المشاركة في مناقشة اللجان.

المادة 38 : يمارس المجلس الوطني مراقبته للنشاط الحكومي بواسطة :

- الاستماع الى الوزراء داخل اللجان
- السؤال الكتابي.
- السؤال الشفوي مع المناقشة أو بدونها.

السلطة التنفيذية

المادة 39 : تسند السلطة التنفيذية الى رئيس الدولة الذي يحمل لقب رئيس الجمهورية.

و هو ينتخب لمدة خمس سنوات عن طريق الإقتراع العام المباشر و السري بعد تعيينه من طرف الحزب.

يمكن لكل مسلم جزائري الأصل بلغ عمره 35 سنة على الأقل و متمتع بحقوقه المدنية و السياسية أن ينتخب رئيسا للجمهورية.

المادة 40 : يؤدي رئيس الجمهورية قبل مباشرته لمهام وظيفته القسم أمام المجلس الوطني بالعبارات التالية : (وفاء لمبادئ ثورتنا و لأرواح شهدائنا، أقسم بالله العظيم ان أحترم الدستور و أدافع عليه و أحافظ على سلامة الوطن و استقلال البلاد و وحدتها، و أن أبذل كل جهدي لرعاية مصالح الشعب و الجمهورية الديمقراطية الشعبية).

المادة 41 : يعتمد لدى رئيس الجمهورية السفراء الأجانب و المبعثون فوق العادة.

و يعين السفراء و المبعثون فوق العادة باقتراح من طرف وزير الشؤون الخارجية.

المادة 42 : يوقع رئيس الجمهورية بعد استشارة المجلس الوطني و يصادق على المعاهدات والإتفاقيات و المواثيق الدولية و يسهر على تنفيذها

[1] دساتير الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،مصدر سابق ،ص 12

دستـور 1963

المادة 43 : و هو القائد الأعلى للقوات المسلحة للجمهورية.
المادة 44 : يعلن رئيس الجمهورية الحرب و يبرم السلم بموافقة المجلس الوطن.ي
المادة 45 : يترأس رئيس الجمهورية المجلس الأعلى للدفاع و المجلس الأعلى للقضاء.
المادة 46 : يمارس رئيس الجمهورية حق العفو بعد إستشارة المجلس الأعلى للقضاء.
المادة 47 : رئيس الجمهورية هو المسؤول الوحيد أمام المجلس الوطني، يعين الوزراء الذين يجب أن يختار الثلثي 3/2 منهم على الأقل من بين النواب و يقدمهم الى المجلس.
المادة 48 : يتولى رئيس الجمهورية تحديد سياسة الحكومة و توجيهها، كما يقوم بتسيير و تنسيق السياسة الداخلية و الخارجية للبلاد طبقا لإرادة الشعب التي يجسمها الحزب، و يعبر عنها المجلس الوطني.
المادة 49 : يكلف رئيس الجمهورية باصدار القوانين و نشرها.
يصدر القوانين خلال الأيام العشرة الموالية لإحالتها عليه من طرف المجلس الوطني، و يوقع مرسومات التطبيق. و يمكن التخفيض من أجل الأيام العشرة عندما يطلب المجلس الوطني الاستعجال.
المادة 50 : يجوز لرئيس الجمهورية أن يطلب من المجلس الوطني برسالة مبينة الأسباب خلال الأجل المحدد لاصدار القوانين، للتداول في شأنها مرة ثانية، و لايمكن رفض طلبه هذا.
المادة 51 : اذا لم يصدر رئيس الجمهورية القوانين في الأجال المنصوص عليها فإن رئيس المجلس الوطني يتول إصدارها.
المادة 52 : يتولى رئيس الجمهورية تنفيذ القوانين.
المادة 53 : تمارس السلطة النظامية من رئيس الجمهورية.
المادة 54 : يعين رئيس الجمهورية الموظفين في جميع المناصب المدنية و العسكرية.
المادة 55 : يطعن المجلس الوطني في مسؤولية رئيس الجمهورية بإيداع لائحة سحب الثقة، يتعين توقيعها من طرف ثلث النواب الذين يتكون منهم المجلس.
المادة 56 : التصويت على لائحة سحب الثقة بالأغلبية المطلقة لنواب المجلس الوطني يوجب استقالة رئيس الجمهورية و الحل التلقائي للمجلس. و لا يجوز الإلتجاء الى هذا التصويت العلني إلا بعد مضي أجل خمسة أيام كاملة على إيداع اللائحة.
المادة 57 : في حالة استقالة رئيس الجمهورية أو وفاته أو عجزه النهائي أو سحب الثقة من الحكومة، يمارس المجلس الوطني مهام رئيس الجمهورية، و يساعده فيها رؤساء اللجان في المجلس الوطني.
و مهمته الأساسية تصريف الشؤون العادية، وإعداد الانتخابات في ظرف شهرين لتعيين رئيس الجمهورية و أعضاء المجلس الوطني في حالة حله.
المادة 58 : يجوز لرئيس الجمهورية أن يطلب من المجلس الوطني التفويض له لمدة محدودة حق اتخاذ تدابير ذات صبغة تشريعية عن طريق أوامر تشريعية تتخذ في نطاق مجلس الوزراء أو تعرض على مصادقة المجلس في أجل ثلاثة أشهر.
المادة 59 : في حالة الخطر الوشيك الوقوع يمكن لرئيس الجمهورية اتخاذ تدابير استثنائية لحماية استقلال الأمة و مؤسسات الجمهورية. و يجتمع المجلس الوطني وجوبا.

13

(1) دساتير الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،مصدر سابق ،ص 13

دستـور 1963

العدالة

المادة 60 : يقضى باسم الشعب الجزائري طبقا للشروط التي يحددها قانون التنظيم القضائي.
المادة 61 : يعترف بحق الدفاع و يكون مضمونا في الجنايات.
المادة 62 : لا يخضع القضاة في ممارستهم لوظائفهم إلا للقانون و لمصالح الثورة الاشتراكية.
إستقلالهم مضمون بالقانون و بوجود المجلس الأعلى للقضاء.

المجلس الدستوري

المادة 63 : يتألف المجلس الدستوري من الرئيس الأول للمحكمة العليا، و رئيسي الحجرتين المدنية والإدارية في المحكمة العليا و ثلاثة نواب يعينهم المجلس الوطني و عضو يعينه رئيس الجمهورية.
ينتخب أعضاء المجلس الدستوري رئيسهم الذي ليس له صوت مرجح.
المادة 64 : يفصل المجلس الدستوري في دستورية القوانين و الأوامر التشريعية بطلب من رئيس الجمهورية أو رئيس المجلس الوطني.

المجلس الأعلى

المادة 65 : المجلس الأعلى للقضاء : يتألف المجلس الأعلى للقضاء من رئيس الجمهورية و وزير العدل، و الرئيس الأول للمحكمة العليا، و وكيل الدولة العام لديها، و محام لدى المحكمة العليا، وإثنين من رجال القضاء أحدهما من قضاة الصلح، ينتخبان من طرف زملائهم على المستوى الوطني و ستة أعضاء تنتخبهم لجنة العدل الدائمة في المجلس الوطني من بين أعضائها.
المادة 66 : اختصاصات المجلس الأعلى للقضاء و قواعد سيره تحدد بقانون.
المادة 67 : المجلس الأعلى للدفاع : يتألف المجلس الأعلى للدفاع من رئيس الجمهورية و وزير الدفاع الوطني، و وزير الداخلية، و وزير الشؤون الخارجية، و رئيس لجنة الدفاع الوطني في المجلس، و عضوين يعينهما رئيس الجمهورية.
المادة 68 : يستشار المجلس في جميع المسائل العسكرية.
المادة 69 : المجلس الأعلى الإقتصادي و الإجتماعي :
يتألف المجلس الأعلى الإقتصادي و الإجتماعي من خمسة نواب يعينهم المجلس الوطني، و مدير التصميم، و حاكم البنك المركزي للجزائر و المسؤولون عن المنظمات القومية و ممثلين للنواحي الرئيسية من النشاط القومي الإقتصادي والإجتماعي يعينهم رئيس الجمهورية.

ينتخب المجلس الأعلى الاقتصادي و الاجتماعي رئيسه.
المادة 70 : يستشار المجلس الأعلى الإقتصادي والإجتماعي في جميع مشروعات و مقترحات القانون ذات الطابع الإقتصادي و الإجتماعي، و يمكنه الإستماع الى أعضاء الحكومة.

14

[1] دساتير الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،مصدر سابق ، ص 14

دستـور 1963

تعديل الدستور

المـادة 71 : ترجـع المبـادرة بتعديـل الدسـتور الى كـــل مـــن رئيـس الجمهـــورية و الأغلبيـة المطلقـة لأعضـاء المجلـس الوطنـي معـا.

المـادة 72 : يتضمـن إجـراء تعديـل الدسـتور، تلاوتـين و تصويتـين بالأغلبيـة المطلقـة لأعضـاء المجلـس الوطنـي يفصـل بينهـما أجـل شـهرين.

المادة 73 : يعرض مشروع قانون التعديل على مصادقة الشعب عن طريقة الإستفتاء.

المـادة 74 : في حالـة مصادقـة الشـعب عـلى مـشروع تعديـل الدسـتور يتـم إصـداره مـن طـرف رئيـس الجمهوريـة باعتباره قانونـا دستوريا خـلال الأيـام الثمانيـة الموالية لتاريـخ الإستفتاء.

أحكام إنتقالية

المـادة 75 : النشـيد الوطنـي مؤقتـا هـو «قسـما»، و سـيتولى قانـون غـير دسـتوري تحديـد النشـيد الوطنـي في المسـتقبل.

المـادة 76 : يجـب تحقيـق تعميـم اللغـة العربيـة في أقـرب وقـت ممكـن في كامـل أراضي الجمهوريـة. بيـد أنـه، خلافـا لأحـكام هـذا القانـون، سـوف يجـوز اسـتعمال اللغـة الفرنسـية مؤقتـا الى جانـب اللغـة العربيـة.

المـادة 77 : يمـدد أجـل النيابـة التشريعيـة لأعضـاء المجلـس الوطنـي التأسـيسي المنتخـب بتاريـخ 20 سـبتمبر 1962، حتـى تاريـخ 20 سـبتمبر 1964. و تجـرى قبـل هـذا التاريـخ انتخابـات المجلـس الوطنـي طبقـا للدسـتور، و لمـدة أربـع سـنوات.

و يواصـل رئيـس الحكومـة أداء مهامـه الراهنـة حتـى يتـم انخـاب رئيـس الجمهوريـة الـذي يتعـين أن يجـرى خـلال أجـل أقصـاه شـهر بعـد المصادقـة عـلى الدسـتور عـن طريـق الإسـتفتاء.

المادة 78 : يصدر رئيس الجمهورية مشروع الدستور في ظرف ثمانية أيام بعد مصادقة الشعب عليه.

15

(1) دساتير الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،مصدر سابق ،ص 15

الملحق رقم 06

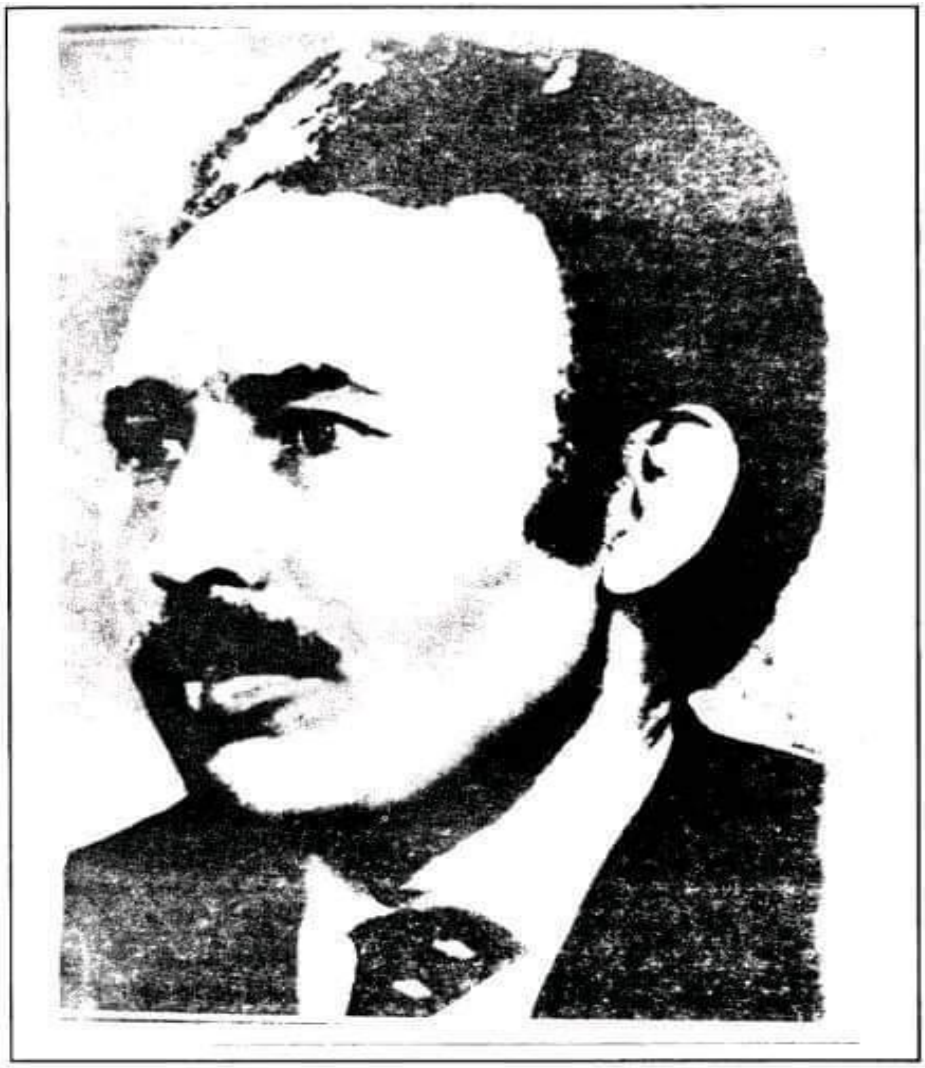

صورة رسمية للرئيس الراحل هواري بومدين

[1] سعد بن البشير العمامرة،هواري بومدين الرئيس القائد 1932-1978م ، المرجع السابق ، ص 168

الملحق رقم 07

الرئيس هواري بومدين في موسكو بين القادة السوفيات و قد ظهر للصحافة حتى يقلل من تعليق الصحف حول مرضه و اختفائه

الملحق رقم 08

الميثاق الوطني 1976 م

أمر رقم 76 ـ 57 مؤرخ في 7 رجب عام 1396 هـ الموافق 5 يوليو سنة 1976 يتضمن نشر الميثاق الوطني

باسم الشعب

إن مجلس الثورة ،

- بناء على بيان 19 يونيو سنة 1965 ،
- وبمقتضى الأمرين رقم 65 ـ 182 ورقم 70 ـ 53 المؤرخين في 11 ربيع الأول عام 1385 الموافق 10 يوليو سنة 1965 و 18 جمادى الأولى عام 1390 الموافق 21 يوليو سنة 1970 والمتضمنين تأسيس الحكومة ،
- وبناء على الخطاب الرئاسي ليوم 19 يونيو سنة 1975 ،
- وبمقتضى الأمر رقم 75 ـ 69 المؤرخ في 27 شوال عام 1395 الموافق أول نوفمبر سنة 1975 والمتضمن إحداث اللجنة السامية للميثاق الوطني ،
- وبمقتضى الأمر رقم 76 ـ 51 المؤرخ في 5 جمادي الثانية عام 1396 الموافق 3 يونيو سنة 1976 والمتضمن استدعاء هيئة الناخبين وتنظيم الاستفتاء حول الميثاق الوطني ،
- وبناء على الموافقة على مشروع الميثاق من قبل الندوة الوطنية يوم 19 يونيو سنة 1976 ،
- وبناء على موافقة الشعب على الميثاق الوطني المقترح من طرف جبهة التحرير الوطني والإعلان الرسمي للنتائج النهائية لاستفتاء يوم 27 يونيو سنة 1976 ،

يأمر بما يلي :

المادة الأولى : يسري مفعول الميثاق الوطني ـ الآتي نصه ـ ابتداء من تاريخ نشره ، وهو المصدر الأسمى لسياسة الأمة وقوانين الدولة .

المادة 2 : ينشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في 7 رجب عام 1396 الموافق 5 يوليو سنة 1976 .

رئيس مجلس الثورة

هواري بومدين

[1] الميثاق الوطني 1976م، جبهة التحرير الوطني، ص 08

الملحق رقم 09

لقاء تشاوري بين الرئيسين هواري بومدين و ياسر عرفات

(1) سعد بن البشير العمامرة،هواري بومدين الرئيس القائد 1932-1978م ، ص 139

الملحق رقم 10

الرئيس هواري بومدين في جلسة عمل مع القادة الصحراويين وذلك في إطار تبادل وجهات النظر حول القضية الصحراوية

(1) سعد بن البشير العمامرة،هواري بومدين الرئيس القائد 1932-1978م، المرجع السابق ، ص 139

الملحق رقم 11.

مناصب شغل غير زراعية.

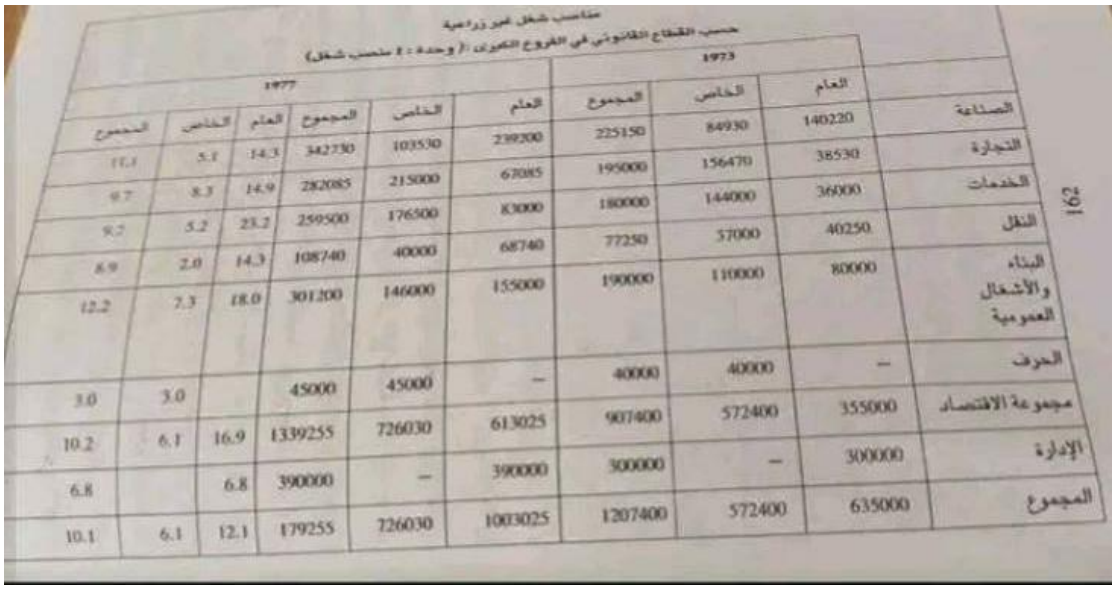

مناصب شغل غير زراعية

حسب القطاع القانوني في الفروع الكبرى (الوحدة : 1 منصب شغل)

	1973			1977			
	العام	الخاص	المجموع	العام	الخاص	المجموع	
الصناعة	140220	84930	225150	239200	103530	342730	11.1
التجارة	38530	156470	195000	67085	215000	282085	9.7
الخدمات	36000	144000	180000	83000	176500	259500	9.2
النقل	40250	37000	77250	68740	40000	108740	8.9
البناء والأشغال العمومية	80000	110000	190000	155000	146000	301200	12.2
الحرف	–	40000	40000	–	45000	45000	3.0
مجموعة الاقتصاد	355000	572400	907400	613025	726030	1339255	10.2
الإدارة	300000	–	300000	390000	–	390000	6.8
المجموع	635000	572400	1207400	1003025	726030	179255	10.1

162

[1] الطاهر بن خرف الله، المرجع السابق ، ص 162

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

المصادر:

1. أحمد منصور، الرئيس احمد بن بلة يكشف عن أسرار ثورة الجزائر، ط 2، دار الأصالة، الجزائر، 2009 م.
2. أحمد مهساس، الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر: الحاج مسعود ومحمد عباس، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2002م.
3. بنجامين سطورا، تاريخ الجزائر بعد الإستقلال، تر: صباح ممدوح، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2012م.
4. جوان غيليسبي، الجزائر الثائرة، دار الطليعة، بيروت، 1961 م.
5. رضا مالك، الجزائر في إيفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956- 1963م، دار الفارابي، دت.
6. روبير ميرل، مذكرات أحمد بن بلة، تر: العفيف الأخضر، دار لأدب للنشر، بيروت، د ت.
7. سعد دحلب، المهمة المنجزة من أجل الاستقلال، منشورات دحلب، الجزائر، د ت.
8. الشاذلي بن جديد، مذكرات الشاذلي بن جديد 1929 - 1979، ج 1، دار القصبة للنشر، 2011 م.
9. شارل أندري جيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، 2019 م.
10. الطاهر الزبيري، نصف قرن من الكفاح مذكرات قائد أركان جزائري، مؤسسة الشروق للنشر، القبة، 2011م.
11. عبد الرحمن فارس، الحقيقة الحرة، مذكرات سياسية 1945 - 1965م، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007 م.
12. عبد الرحمن كريمي.، مذكرات النقيب سي مراد، دار الأمة، الجزائر، دت.
13. علي كافي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946 - 1962، دار القصبة، الجزائر، دت.
14. علي هارون، خيبة الانطلاق وصيف 1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003م.
15. عمر بوداود، من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني، مذكرات مناضل، تر: بن محمد بكلي، دار القصبة، الجزائر، دت.

16. فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر، ط 2، دار المستقبل العربي، القاهرة 1990 م.
17. محفوظ اليزيدي، مذكرات النقيب محمد صايكي شهادة ثائر من قلب الجزائر، دار الأمة، الجزائر، دت.
18. محمد البجاوي، الثورة الجزائرية والقانون، تر: على الخش، دار اليقظة العربية، دمشق 1965 م.
19. محمد بوضياف، التحضير لأول نوفمبر 1954م، تقديم السيد عيسى بوضياف، ط 1، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2010 م.
20. محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عياد وصالح المثلوني، موفم للنشر، بيروت، 1994 م.
21. محمد حربي ، جبهة التحرير الوطني بين الأسطورة و الواقع، تر: كميل قيصر داغر، ط 1، دار الكلمة للنشر، ، 1980 م.
22. مصطفى عشوي، مذكرات مجاهد من أكافاد وشواهد عن ثمن الحرية رواية المجاهد شعبان محرز، دار الأمة، الجزائر، 2013 م.
23. النصوص الأساسية لثورة اول نوفمبر 1954م نداء اول نوفمبر مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس، تصدير: عبد العزيز بوتفليقة، منشورات anep، الجزائر، 2008 م.

المواثيق

24. ميثاق الجزائر 1963م.دساتير الجمهورية الجزائرية.
25. الميثاق الوطني 1976م، جبهة التحرير الوطني.

المصادر باللغة الأجنبية:

1. Benjamin stora, les mots de la guerre d'Algérie, édition complex, 2001.
2. Mohammed harbi, 1954 la guerre commences, éditions complex, 1998.
3. Redha Malek, l'algerie à evian histoire des négociations secrètes 1956 -1962, éditions de seul, alger, 1995.

- المراجع:

1. أحمد مسلماني، أمة في خطر الدين والسياسة في العالم العربي، دار الشروق، 2019 م.

2. أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطنية الجزائرية 1956 - 1962، دار هومه، الجزائر.
3. أسيا تميم، الشخصيات الجزائرية 100 شخصية، دار المسك، الجزائر، 2008 م.
4. إبراهيم عباس، من يوميات الثورة الجزائرية 1954-1962، د ط، المتحف الوطني للمجاهدين، الرويبة،
5. إبراهيم لونيسي، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني وخلال الثورة الجزائرية 1954 - 1962، دار هومه، الجزائر، 2015 م.
6. إبراهيم مياسي، مقاربات في تاريخ الجزائر 1830 / 1962، دار هومه للطباعة والنشر، الجزائر، 2007 م.
7. الحسين محمد الشريف، عناصر الذاكرة، دار القصبة، دب، دت..
8. الصادق إسماعيل، تجربة جنوب افريقيا نيلسون مانديلا والمصالحة الوطنية، دار العربي، القاهرة، 2014 م.
9. الطاهر بن خرف الله، النخبة الحاكمة في الجزائر 1962 - 1989 بين التصور الإيديولوجي والممارسة السياسية، ج2، دار هومة، الجزائر، 2007 م.
10. الطاهر جبلي، الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954 - 1962، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015 م.
11. الطاهر سعود، الحركات الإسلامية في الجزائر الجذور التاريخية، دار المسار، 2012م.
12. العيفا اويحيى، النظام الدستوري الجزائري، ط2، الدار العثمانية، الجزائر، 2004 م.
13. بسام العسلي، المجاهدة الجزائرية والإرهاب الاستعماري، دار النفائس، بيروت، 1986 م.
14. بسام العسلي، نهج الثورة الجزائرية الصراع السياسي، دار النفائس، بيروت، 2010م.
15. بسام العسلي ومصطفى طلاس، تاريخ الثورة الجزائرية، الجزائر، دت.
16. بلحسن بالي، ملحمة اليخت دينا، ترجمة ومراجعة: عبد المجيد بوجلة، منشورات تالة، الجزائر، 2013 م.
17. بن يوسف بن خدة، جذور اول نوفمبر 1954م، تر: مسعود حاج، ط 2، مؤسسة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2012 م.

18. بن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات إيفيان، تعريب: لحسن زعدار ومحل العين جبائلي، مراجعة: عبد الحكيم بن الشيخ الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دت.

19. بوشيخي الشيخ، الحركة الوطنية والثورة الجزائرية 1954 - 1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018 م.

20. بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية معالمها الأساسية، دار النعمان للنشر والتوزيع، الجزائر، د ت.

21. تواتي دحمان، منظمة الجيش السري في الجزائر بين الحقيبة والنعش 1961 - 1962، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، د ت.

22. خليل احمد خليل، التوريث السياسي في الأنظمة الجمهورية العربية المعاصرة، ط 2، دار الفارس، لبنان، 2003 م.

23. رابح لونيسي، رؤساء في ميزان التاريخ، دار المعرفة، الجزائر، 2011 م .

24. رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر، د ت.

25. رابح لونيسي وبشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1930 - 1989، ج 2، دار المعرفة، الجزائر، 2010 م.

26. زليخة زيدان، جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة، دار الهدى، الجزائر، د ت ..

27. زهرة الجزائر، رؤساء الجزائر أحمد بن بلة 1962 - 1965م، ج3، صونيام للنشر، الجزائر، 2013 م.

28. زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954 - 1962، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007 م.

29. سعد بن البشير العمامرة، الرئيس هواري بومدين والقضية الفلسطينية 1967 - 1978م، سامي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2016 م.

30. سعد بن البشير العمامرة، هواري بومدين الرئيس القائد 1932 - ، 1978، ط 1، قصر للكتاب، البليدة، 1997 م.

31. سعد بن البشير العمامرة ،مسيرة حياة رؤساء الجزائر وحكوماتها 1962 - 1998 والحكومات الجزائرية وأعضاؤها 1962 - 2012، دار هومة، الجزائر، دت.

32. سعدي بزيان، جرائم موريس بابون ضد المهاجرين الجزائريين في 17 أكتوبر 1961م، ط 2، دار ثالكة، الجزائر، 2009 م.
33. سعيد بن عبد الله، العدالة في الجزائر من الأصول إلى اليوم ، ج 1، مؤسسة نيس وللنشر والتوزيع، الجزائر، 2011 م.
34. سعيد بوالشعير، النظام السياسي الجزائري ، دار الهدى. ، عين مليلة ، الجزائر، د ت
35. سيلفى ثينو، تاريخ حرب من أجل إستقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2013 م .
36. شارل أندري فافورد، الثورة الجزائرية، تر: كابوية عبد الرحمن، منشورات دحلب، الجزائر، د ت.
37. صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث للنشر، الجزائر، دت.
38. صالح بلحاج، جذور السلطة في الجزائر الأزمات الداخلية لجبهة التحرير الوطني من 1956 الى 1965م، بن مرابط، الجزائر، 2014م.
39. صالح بن النبيليفركوس، تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للإحتلال الفرنسي المقاومة المسلحة 1830 - 1962، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012 م.
40. فادي أسعد فرحات، حدث في مثل هذا اليوم، مجلد 01، دار الفكر، بيروت، د ت.
41. عبد الحميد براهيمي، في أصل الأزمة الجزائرية 1958 - 1999، مركز الدراسات للوحدة العربية، بيروت، 2001 م.
42. عبد الحميد زوزو، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة، دار هومه، الجزائر، 2009م.
43. عبد الوهاب خليف، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، دار طليطلة، المحمدية، دت..
44. عبد الوهاب شلالي، المنظمة الخاصة ومؤامرة تبسة دراسة تاريخية موثقة، ط 1، البدر الساطع للطباعة والنشر، الجزائر، 2016 م.
45. عبد القادر نور وآخرون، حوار حول الثورة، موفم للنشر، الجزائر، د ت.
46. عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1959، دار هومة، الجزائر، 2010م.
47. عبد المجيد بلخروبي، ميلاد الجمهورية الجزائرية والاعتراف بها، موفم للنشر، الجزائر، 2011م.

48. عبد المجيد عزي، مسيرة كفاح في جيش التحرير الوطني الولاية الثالثة، تر: موسى أشرشور، دار الجزائر للكتاب، الجزائر، د ت.
49. عصام عبد الفتاح، ستالين التجربة الستانيلية، مكتبة جزيرة الورد، دت..
50. عفرون محرز، ملحمة الجزائر المصورة من ماسينيسا الى 05 جويلية 1962م، تر: مسعود حاج مسعود، دار هومه، الجزائر، 2013م.
51. عليتابليت،إتحادية فرنسا لجبهة التحرير الوطني والولاية السابعة 1959، دار ثالكة، الجزائر، 2014 م.
52. عليتابليت، فرحات عباس رجل دولة، دار ثالة، الجزائر، دت.
53. علي احمد مسعود، التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960 -1961، دار الحكمة، الجزائر، 2010 م.
54. على مزروعي، تاريخ إفريقيا العام، المجلد الثامن، دار اليونسكو للطباعة، لبنان، 1998م.
55. عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ونهاية 1962، ط 2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، د ت.
56. عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962م، ج 2، دار المعرفة، الجزائر، 2009 م.
57. عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج 3، دار العثمانية، الجزائر، 2013 م.
58. عمار ملاح، محطات حاسمة في ثورة اول نوفمبر 1954م، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، د ت.
59. عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958 جانفي 1960، دار الحكمة، الجزائر، دت.
60. عمرو احمد عمرو وعبد الرؤوف احمد عمرو، أحمد بن بيلا ابن شمال أفريقيا، دار القومية، دت.
61. لطفي الخولي، عن الثورة في الثورة وبالثورة حوار مع بومدين، دار الهدى، الجزائر، 2011 م.
62. نور الدين حاروش، رؤساء الجزائر، دار الأمة، 2012 م.
63. مارسيل وبوليت بيجو، 17 أكتوبر ما يملكه الجزائريون، ترجمة رشيدة خوارزم، دار سيديا للنشر، الجزائر،دت .
64. محفوظقداش، وتحررت الجزائر، تر: العربي بونيون، دار الأمة، الجزائر، 2011م.

65. محمد الصالح الصديق، من الخالدين، دار الأمة للنشر، الجزائر، 2010م.
66. محمد الصالح شيروف، هواري بومدين رحلة امل واغتيال حلم، ط 2، دار الهدى، الجزائر، 2005م.
67. محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1954 - 1962 م، ج 2، دار الحكمة، الجزائر، د ت.
68. العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954 - 1962م، الجزائر، 2007م.
69. محمد خليفة، أحمد بن بلة حديث معرفي شامل، دار الوحدة، بيروت، 1985م.
70. محمد عباس، خصومات تاريخية، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016 م
71. محمد عباس ،مثقفون في ركاب الثورة في كواليس التاريخ، ج 2، دار هومة، الجزائر، 2004 م.
72. محمد عباس ،نداء الحق شهادات تاريخية، دار هومه للنشر، الجزائر، دت.
73. محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954 - 1962م، دار القصبة، الجزائر، 2007 م.
74. محمد علي داهش، المغرب العربي المعاصر الاستمرارية والتغيير، ط 1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، دت.
75. محمد مجاود، جرائم موريس بابون ضد الجزائريين، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر، الجزائر، 2006 م.
76. محمد ودوع، المهم الليبي للثورة الجزائرية 1954 - 1962م، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، دت.
77. مريم الصغير، البعد الإفريقي للقضية الجزائرية، ج 1، ط 1، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.
78. مريم الصغير، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954 - 1962، ط2، دار الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012 م.
79. مصطفى هشماوي، جذور اول نوفمبر في الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، الأبيار، دت.
80. ميشيل لوفيت، حملة أكتوبر العقابية اغتيال جماعي باريس 1961، تر: عبد القادر بوزيدة، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2013م.

81. يحي أبو زكريا، الجزائر من احمد بن بلة وإلى عبد العزيز بوتفليقة، مؤسسة ناشري، جويلية 2003 م.

82. يحي بوعزيز، الثورة الجزائرية في الولاية الثالثة 1954 - 1962، دار الأمة، الجزائر، 2009م.

83. يوسف مناصرية، دراسات وأبحاث حول الثورة التحريرية 1954 - 1962، دار هومه، الجزائر، 2013م.

84. النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية، المركز العربي، قطر، 2012م.

المراجع باللغة الأجنبية.

1. Desire karffa, raisons et logique d'état hollande Sarkozy, éditions du net, 2015.
2. Lyes laribi, l'algérie des généraux, éditions max milo, Paris, 2007 .
3. Michel curtis, Verdict on vichy power and prejudice in the vichyfrance, library of Congress. American, 2002.

القواميس والموسوعات.

القواميس:

1. عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية 1954 - 1962، تر: عالم مختار، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007 م.

الموسوعات:

1. بوعلام القاسمي وآخرون، موسوعة اعلام الجزائر أثناء الثورة، دار منشورات المركز الوطني، الجزائر، دت.
2. عيد الفتاح ابوعيشة، موسوعة القادة السياسيين والعسكريين عرب واجانب، دار أسامة للنشر والتوزيع، د ب.
3. فراس البيطار، الموسوعة العسكرية والسياسية، ج 3، دار أسامة للنشر، الأردن، دت.
4. ناصر بن محمد الزمل، موسوعة أحداث القرن 20، مكتبة العبيكان، الرياض، 2005م.

الجرائد والمجلات.

الجرائد:

1. جريدة المجاهد عدد 11.

المجلات:

2. العرافي إبراهيمي وعبد الوهاب شلالي، محمد خيضر ودوره في إنجاح الهجوم على بريد وهران 05 افريل 1949 م، مجلة آفاق علمية، مجلد 15، عدد 01، 2023 م.
3. بوضياف خديجة وجيلالي بولوفة عبد القادر، أحمد بن بلة ودوره في بناء معالم الدولة الجزائرية 1962 - 1965م، مجلة البحوث التاريخية، عدد 2، وهران، 2022 م.
4. بلعالية ميلود، مؤتمر جبهة التحرير الوطني، مجلة الحوار المتوسطي عدد 02، جامعة الشلف، 2018 م.
5. جمال بلفردي، حكومة الرئيس بن بلة الأول والخيار الاشتراكي لتسيير الدولة الجزائرية 1962 - 1963، مجلة المعارف، عدد 09، الوادي، دت.
6. شهيرة بوهلة ومليكة حميدي، دبلوماسية ثورة التحرير في تدويل القضية الجزائرية من خلال الصحافة المكتوبة الوطنية، جامعة البليدة، عدد 02، 2018م.
7. شوفي مصطفاوي، مسير ومسيرة، مجلة الباحث في العلوم الانسانية، جامعة المسيلة.
8. سميحة دري، التوجه القومي في نضال احمد بن بلة، مجلة المعارف، عدد 20، جامعة المسيلة، 2016 م.
9. عبد السلام كمون، اتفاقية كامب ديفيد 1978 وانعكاساتها على العلاقات الجزائرية المصرية، مجلة رفوف، عدد 11، الجزائر، 2017 م.
10. عبد القادر خليفي، أحداث 17 أكتوبر 1961م ودور المهاجرين الجزائريين في الثورة التحريرية، المجلة التاريخية، عدد 01، جامعة وهران، 2019م.
11. عبد القادر كرليل، القضية الجزائرية في الأمم المتحدة، مجلة الأفق، عدد 08، جامعة الجزائر، 2016 م.
12. عمار بوحوش، التطورات السياسية بالجزائر في عهد الرئيس احمد بن بلة 1962 - 1965م، مجلة الدراسات التاريخية، دت.
13. عمار عباس، التعديلات الدستورية في الجزائر من التعديل الجزئي إلى الإصلاح الدستوري، مجلة الأكاديمية للدراسات، عدد 12، معسكر، 2012م.

14. فلواز فاطمة الزهراء، النشاط الدبلوماسي في فترة حكم الرئيس هواري بومدين، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، عدد 1، الشلف، 2016م.
15. عرقوب نبيلة، مسيرة التنمية في الاقتصاد الجزائري وآليات إنجاحها، مجلة الحقوق والغلوم الإنسانية، عدد 24، بومرداس، دت.
16. كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 08، وهران 2005م.
17. مصطفى أو عامري، أضواء على النشاط الوطني لأحمد بن بلة ما بين 1946 و1950 م، مجلة قرطاس للدراسات الحضارية والفكرية، مجلد 10، عدد 2، جامعة تلمسان، 2022.
18. محمد خيشان، أحمد بن بلة بالقاهرة 1952 - 1954، مجلة دراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية، مجلد 22، عدد 1، 2012م.
19. لامية أورتيلان، الجهود الدبلوماسية للرئيس الجزائري هواري بومدين في سبيل تحرير إفريقيا، مجلة البحوث التاريخية، مجلد 6، عدد 1، جامعة الجزائر، 2022م.

الأطروحات والمذكرات الجامعية:

1. احمد لمشيط وفاطمة باقلاب، مؤتمر طرابلس 1962م وقائعه وإنعكاساته على مسار الثورة الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة ادرار، 2022م.
2. **بن بابا** علي توفيق، إدراك الرئيس هواري بومدين لقضايا الأمة العربية دراسة تحليلية للخطاب والسلوك البومديني من 1965 إلى 1978 م، رسالة ماجستير مقدمة لقسم علوم التنظيم، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2000م.
3. بلعوادنوال ، الريع البترولي وتأثيره على النشاط الاقتصادي "دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1973 – 2013"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، 2017 م.
4. سعيد بوشخو ومحمد بوعشة التضارب في سياسة حزب جبهة التحرير الوطني بين المرجعية التاريخية وتصورات النظام السياسي 1954 - 1989م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر، 2018 م.

5. قواسمية عبد الكريم، الثورة الجزائرية ومسألة بناء الدولة الجزائرية ما بين 1962 - 1978، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تخصص تاريخ الحركة الوطنية، جامعة سيدي بلعباس، 2017م.
6. ميلودي سهام، اتفاقية إيفيان، أسبابها ومضمونها وردود الفعل، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث جامعة تلمسان، 2015م.
7. محمد شبوب، اجتماع العقداء العشر من 11 اوت إلى 16 ديسمبر 1959م ظروفه وانعكاساته على مسار الثورة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تخصص تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2009 م.
8. منهل سعدي، الأوضاع السياسية والاقتصادية للجزائر في عهد الرئيس هواري بومدين 1965 - 1978م، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013 - 2014 م.
9. محمد العيد مطمر، الشخصية القيادية ودورها في تنمية المجتمع، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة باتنة، 2005 م.

المقالات.

1. أحمد بن مرسلي، دراسة شخصية لبومدين، معهد علوم الإعلام والإتصال، جامعة الجزائر.
1. جمال بلفردي، مظاهرات 17 أكتوبر 1961م بفرنسا بين الحقيقة التاريخية والرواية الفرنسية، جامعة باتنة.
2. حكيمة شتواح، الإجتماع التاريخي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس وأزمة صائفة 1962م، جامعة الأمين دباغين، سطيف.
3. شبوب محمد، صفحات من مسار الثورة الجزائرية اجتماع العقداء العشر أنموذجا، جامعة الشلف.
2. عبد الوهاب بن خليف، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، ط 1، دار طليطلة، المحمدية.
4. عطاالله فشار، الدساتير الجزائرية وتعديلاتها 1963 - 2020، ألفا للوثاق، قسنطينة، 2021م.
3. مراد بوعباش، قراءة في المفاوضات الجزائرية الفرنسية (اتفاقية إيفيان أنموذجا)، العدد 34، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بوزريعة.

5. مراد مولاي حاج، واقع ومصير السياسة الإقتصاديةوالإجتماعية الجزائر المستقلة، جامعة وهران 02.

6. وهيبة بشرير، نظرة تقيمية ونقدية لمؤتمر طرابلس 1962م، جامعة أبو القاسم سعد الله، الجزائر.

7. حمري ليلى، الهيئة التنفيذية المؤقتة في مواجهة مناهضة الجيش السري OAS بالجزائر مارس ،جوان 1962، جامعة تيارت، د ت.

8. عمران محمد، الهيئة التنفيذية المؤقتة بين النصوص القانونية وظروف الفترة الانتقالية مارس 1962-سبتمبر، جامعة الجلفة.

المواقع الإلكترونية:

1. عبد الرحمن فارس.

Https://m.marefa.org

2 .تشييع جثمان رئيس احمد بن بلة

Https://YouTub.com/yzwztion10

3 .السياسة الخارجية في عهد الرئيس احمد بن بلة قناة الجزيرة .

Https:// YouTube/gb9bksmkjo.

الملخص:

كانت الثورة الجزائرية انتصارا كبيرا منذ اندلاعها إلى غاية استرجاع السيادة الوطنية، ولم تكن قضية الاستقلال مبنيا على قيادة جيش التحرير الوطني وجبهته و توالت الانتصارات إلى غاية عقد اول مؤتمر بعد الاستقلال بطرابلس عمل على وضع اللمسة الأولى التي تسير عليها الدولة الجزائرية المستقلة ، لتشهد بعد ذلك بداية لمرحلة جديدة عرفت بحكم احمد بن بلة 1962-1965م، التي شهدت فترة حكمه تطورا ملحوظا للنهوض بالدولة الجزائرية من خلال التركيز على التوجهات السياسية و الاقتصادية للجزائر ، و في سنة 1965م بداية عهد جديد مع الرئيس هواري بومدين وذلك بعد ما يعرف ب التصحيح الثوري 19 جوان 1965م، سعى الرئيس هواري بومدين في فترة حكمه بربط العلاقات مع دول الخارج وتطوير سياسته داخليا و خارجيا و التركيز على الجانب الاقتصادي للنهوض بالدولة الجزائرية في إطار ما يعرف بالتوجه الاشتراكي ، و ما جسده مؤتمر طرابلس في توجهاته السياسية والاقتصادية.

الكلمات المفتاحية:

مؤتمر طرابلس، الثورة الجزائرية، التوجهات السياسية والاقتصادية، الدولة الجزائرية المستقلة، أحمد بن بلة، هواري بومدين، النهج الاشتراكي.

Abstract:

The Algerian revolution was a great victory from its outbreak until the restoration of national sovereignty, and the question of independence did not rest on the leadership of the National Liberation Army and its front, and the victories continued until the first conference was held after independence in Tripoli, which worked to put the first touch on which the Algerian state is going. After that, he witnessed the beginning of a new phase known as the reign of Ahmed Ben Bella 1962-1965 AD, whose reign had a remarkable development for the advancement of the Algerian state by putting the emphasis on the political and economic orientations of Algeria, and in the year 1965 AD…

Keywords:

Tripoli Conference, Algerian Revolution, Political and Economic Trends, Independent Algerian State, Ahmed Ben Bella, Houari Boumediene, Socialist Approach.